





رسالة بسملة مع شرح ولد يه الفتوى

١٨٢

113



Süleyman-ı Küçükhanesi

Hasan Hüsnü Paşa

V

Eski yazıtı

13



## رسالة في بسملة الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّمنا ما نعلم والصلوة والسلام على محمد الذي هو صاحب العلم وعلى آله وصحبه  
الذين كانوا خير الامم وبعد فلهذه قطعة من السطوح مع قلة البضاعة وكثرة الفتور لعل السيرة  
والتمجيد والتفصيل تكون للدين بغيره وتذكّر جمعتها من مصنفات العلماء الاعلام  
لاناس بعض الاركان الطالبيين الكرام عليهم بخت من البسط والتطوير ليكون شافية  
لهم عن الفهم غليل واشد ذلك ولا تعطن بجهل ان عليا مقدرا احسانا كريما وان الفضل  
الغافل من اليهي ومقره بتقدير العلم وهذا الشرح واقول لما كانت الاعلى تها وتقدّس عالم  
ملكه وملكته اربع وجودات اعلاها الوجود العيني ثم الوجود الذهني وهي حقيقتان لم يوجد  
التعظيم ثم الوجود الحظي وهي جازيات ووجود الله اقدم من كل وجود العالم ومعرفة تعالى عند العباد  
المعتمد به اقول لما في المقابلة وذكر اسمه تعالى اولا الاسماء ونقش اسمه تعالى اولا الاسماء وكان  
العبد لا يستقل في شئ من غير قدره وتكبير من الله تعالى انه ان يتوجه قبل الشروع  
في فعله الى الاقدار الفياض التي هي بعبق اسمائه ولهذا الشرح في النبي عم كل امر في حال لم  
يسد بسم الله فهو بقره وراهب وادنا ونقش اسمه تعالى اولا الى ان اقدم الوجود والمعاد  
والاخر والبقوة هو وجود الله تعالى ومعرفة وذكر اسمه ونقشه تعالى بسم الله الرحمن الرحيم

ذكر

2

ذكر بعض الفضائل وفيه اقتداء بأسلوب الكتاب الجيد وعمل بما شاع بل وقع عليه الاجماع  
وامتنال الحديث الشريف وهي جملة فعليه عن الكوفة وهو الاشهر والاسرى عند العقبة ذكره  
القوساني والرازي بالابتداء في الحديث هو لا بقر الشري فلا يرد ما قيل ان من اوردى باللم يبدؤ فيه  
باسم الله ولم يبق كما انه من مبتدئ بقره لا اوان عويان لا يمكن انما رهم اسم الله تعالى في  
يتالي الاول بنظره والثاني بمفهومه الباء استعانة لوالصاحبة والاول تحت الملام اليضا  
لان مشروطة الفعل لا يتم ما لم يصد وباسم الله تعالى والثاني ما ذهب اليه الزحري الله ادخل في التظيم  
حيث لم يعمل اسم الله تعالى الا بمشروطة غير مقصورة بذاتها وهو متعلق بحرف لانه من الحروف  
الحارة الموضوع لا فضا محاني الاضمار الى الاسماء فلا بد من فعل او شبهها ومعنا فعل حتى يتعلق  
به فلهذا السؤل بغير متعلق من كور يقدّر لها فعل عام اذ لم يوجد قرينة للخصوص والاول فلا بد  
من تقدير خاص وليس في الفعل من ذكره فعل الله محذوف وهو الف وكونه والقرينة القينة  
لهذه المحذوف هو الفعل الذي يتلوه التسمية ويتحقق بعدها وكما ان من حاول فعلا فسم الله  
فشرح فيه يقدم من الفعل ما شئت من ذلك الشرح فيه كالمسافر اذا حاول النزول فقال بسم الله  
كان التقدير فيه بسم الله انزل وحسن عليه وانما كسر الباء ومن حق الحروف القوة ان تفتح  
لاحتصاصها بلزوم الحرفية والحج كما كسر لام الاضافة داخلية على الظاهر للفرق بينهما  
وبين لام التاكيد ذكره ايضا وي ثم ان المتعلق المحذوف لما فعل الاسم وعلى التقديرين  
لما مقدم على العمول ومؤخر عنه والاولى كونه فعلا اي القيت او القيت بسم الله لا الله اقول  
اقوى لان من تعبد بالاسم اي تالفي بسم الله زيادة اضماعا فيه من اضماعه بفاعله  
البارز اضماعا بالفعل ليس كذلك لان فاعله مستتر فيه وعلى تقدير كونه الباء للاستعانة  
كما هو تحتها ايضا وي يكون الظرف المتعلق بالثبت بالعلم والمعنى الشرح فيما قصد من  
البناء ليف مستعينا باسم الله تعالى وبعضهم يحجرونه مستقرا حال الامكان لفاعله  
سلك كان الفعل مقدما ومؤخره على تقدير كونه المستعانة كما هو من ذهب الى محذوف



يكون الظن مستقرا قطعا والمعنى اشبع فيما قصدته من التأليف ملايسا او مصاحبا  
 باسم الله وعند الشيخ الاكبر ان الجاد والمجرب متعلقان بالحد والمعنى تحلل الله باستفانة اسمه  
 الشريف ذكره في فتوحاته والاولى ان يكون المتعلق متوقفا واليه ذهب الزحبي ومن  
 تبعه لوجوده الاول ان تقديم المورل يفيد مع الاختصاص للاهم لان المتكلمين كانوا يتقدمون  
 باسم الله فيقولون باسم الله والقرى فقصص الوقت من تحصيل اسم الله بالابتداء  
 للاهم والرد عليهم كما استفاض في تحقير المعاني فيكون قصر افراد لالة الوحدة قصد  
 بعبارة قطع شركة اصنام ولما عتقد الخاطب عكس الحكم الذي ذكره الحكم في قوله باسم  
 الله كان قصر قلب طوئسا الى الامور عنده كان قصر تعيين كما تقرر في كتاب المعاني  
 والثاني من الوجوه ان تقديم المورل احسن وقولا لانه اسم الله هنا وذكر الله نصب عيني  
 المؤمن لا سيما عند الشروع في امر خطير والثالث انه دخل في التعظيم لانه تقديم الاسم  
 تعظيم المستوي والربع انه اوفق للموجد فان اسمه كما تقدم على التأليف في العبد وتقدم  
 مسماه على جميع الملمات واسم السابق في الوجود سابق فان قيل الابتداء بالتسمية ليس  
 باسم الله فكلا لالة الباء ونقط اسم ليس شي منها كما اسما له فكلا ذكر اسمه كما لا يجب  
 ان يكون باسم فاحتمل من اسمائه كما بل يجوز ان يكون بذكره لفظا والى اسم الله تعالى وهنا  
 كذلك فان اضافة اسم الى الله ان كانت بمعنى الاختصاص في الجملة اى سواه كان لفظا  
 موضوعا لالة على الذات المقدس او على معنى صفة قائمة به كما يشتمل اسماء تعالى  
 كلها وان كانت بمعنى الاختصاص به كما يكون موضوعا لذاته المستجبة لجميع الكماوت  
 وهو لفظا خاصة للاتفاق على ان ماسواه معان وصفات فظهر ان لالة ابتداء بلفظ الاسم  
 ابتداء باسم الله تعالى حقيقة واما الباء فهو وسيلة الى ذكره على وجه يؤيد من جعله مبتداء  
 للفعل فهي من شتمه ذكره على الوجه المقصود ان اعلم ان صاحب الكتاب قد رتب كون الباء  
 للملايسة بوجوه الاول كون الباء للملايسة اكثر من باء الاستفانة والثاني ان التبرك

3 باسم الله تأديب وتعظيم له تعالى لانه مبتداء غير مقصود بذكره والثالث  
 ان ابتداء المتكلمين باسم الله تعالى كان على وجه التبرك فينبغي ان يرد عليهم في ذلك  
 والاربع ان باء المصاحبة ادل على ملايسة جميع اجزاء الفعل باسم الله من باب الاستفانة  
 والتخمس ان التبرك باسم الله معنى مكشوف في فهم كل احد من مبتدئه به في اموره  
 والثاني دليل المذكور في كونه الة لا يهتدى اليها الا بتفقد قيم والسداد من ان كون اسم  
 الله تعالى للفعل ليس الا باعتبار الة يتوسل اليه ببركته فقد وجب اليه التبرك بالآخرة  
 وليس له باعتبار آياته فيايرة معنى يعتد به ولان الباء البيضاء وان يجيب عن هذه  
 الوجوه بان يقول في الاول لانه اكثرية بلاء الملايسة بالنسبة الى الاستفانة ومن الثاني  
 ان تلك الجهة غير ملحوظة بل الجهة المحلولة هي كون الفعل غير معتد به شرعا مالم  
 يصد ربه وفي الثالث لان ان ابتداء المتكلمين باسم الله تعالى كان على وجه التبرك  
 يجوز ان يكون مدوهم الاستفانة وفي الرابع ان باء الاستفانة تدل على الاستفانة باسم  
 تعالى في جميع اجزاء الفعل وليس التقيد بابتداء التأليف مثلا باستفانة اسم الله في  
 باء الاستفانة دلالة على تلك الملايسة وفي الخامس ان العبارة المختارة لان العلوم  
 كالهولم فالدقة من اسباب الترجيع وفي السادس لانه لا يفسر في اعتبار لالة  
 زيادة معنى يعتد به فان جعله الة يشوبه له زيادة مدخل في الفعل ويشتمل على جعل  
 الوجود لغوا ما يعتد به شرعا بملزلة عدمه وشبه يعتد به من المحسنات ذكره ابن التبرك  
 في حاشية انوار التنزيل والاسم عند البصرية من الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد عدم كثر  
 استقوالها ويشهد له تفرقة على اسماء والسمامي وسمى وسميت بجميع اسمي كهدى  
 ولما قاله عندهم من الشتم وهو الارتفاع لانه رفعة للمسمى وعلامة له وما اصله  
 شتما فابعد تخفيفه لكثرة استعماله في آخره لذلك ولما قاله الحركات على حرف ك  
 واجلست الف الوصل ليكن الابتداء لان من دأبهم ان يبتدوا بالتحرك وان يقفوا على



كما في البيضاء في فصار اسم واختلاف في وزنا أصله أنه فعل بكسر الفاء أو فعل بفتحها  
 وجمعه على التقديرين السامع قال بعضهم فيه خمس لغات اسم واسم بكسر الهمزة وضمتها  
 وتسمى كهدى وتسمى بكسر السين وضمتها وقيل في أصلها الساكن السين بعد حذف  
 الواو لأنها لا حذف في حرف أولها متحركة وثانيها ساكن والحق الساكن  
 لا صار آخر الكلمة بسبب حذف الواو حركته وأجرى الأعراب عليه فلا حركت الساكن  
 وجب تسكين المتحرك ليحصل الاعتدال فاحتج إلى زيادة الهمزة للابتداء من حرف  
 الزيادة واشتقاقه عند الكوفية من السمة وأصله وهو اسم حذف الواو تبعاً لاسم  
 وزيدت الهاء في آخره عوضاً عن الحذف وفتح وزيدت الف الواصلة في أوله للابتداء و  
 ليكون عوضاً عن الواو فصار رسم ورد مذهب الكوفية بأن الهمزة لم تعهد داخلية  
 على ما حذف في صدره في كلامهم قال الزجاج ما ذهب إليه الكوفيون خطأ لأن الأنوف  
 شيئاً ما حذف فافعله مخروعة دخلت عليه الواو وصل انتهى ومعناه عندهم العلامة  
 واسم الشيء والفظ كالعلامة لسماء ومعناه فسمي اسم لذلك كذا في حاشية البيضاء  
 قال في القاموس اسم الشيء بالضم والكسر علامته واللفظ الموضوع على الجوهري واللفظ  
 انتهى والآلة أريد به اللفظ في المسمى لأنه يأتى من أصوات مقطوعة غير قارة و  
 يختلف باختلاف اللام والأصوات ويختلف دالة ويختلف معنى ولا يكون  
 كذلك وإن أريد به ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى بقوله تعالى  
 باسم ربك الماد به اللفظ لأنه كما يجب تنبيه ذاته فكذا لك يجب تنبيه اللفظ  
 الموضوع له عن التفتت وقرأ الأوب والاسم فيه مخم وإن أريد به الصفة كما هو نفس  
 المسمى إلى ما هو عليه وإلى ما هو ليس عينه ولا غيره كما في أنذار التنزيل وإنما قال  
 باسم الله ولم يقل بالله لأنه التبركة والاستعانة بذكر اسمه أو لأن قوله بالله يحتمل اليمين  
 واليمين بخلاف ليسم لأنه اليمين لا يكون إلا بالله لا باسم الله فقال بعضهم

ذكره للتفظيم لا دفع اليمين فإن فيه خلافاً في شرح النقاية وإضافته إلى الله تعالى  
 بياناً أي باسم الله ذكره بعضهم في تقليداته على الحاشية للفتح فإن قلت إن  
 هذان الوصل حكمها في الابتداء الثبوت وفي الوصل المستقوط وعلى الخط اعتباراً  
 في كتابهم حكمها في الابتداء فاشتبهوها في الكتابة مطلقاً كما في أقرب اسم ربك فلم  
 يكتبوها في بسم الله قلت إن ذلك هو الأصل لكنه خولفها لفظاً وكتابة لكثرة  
 لكثرة الاستعمال في أكثر الأوقات عند ذكر أكثر الأحوال ولكثرة كتابتها أيضاً وهي توجب  
 التخفيف حتى أتى معجزة كانهم اتفاهم لتترك بالهاتمة لأنها لا حذف في طولت الباء لتدل  
 على الالف المحذوفة وقال الخليل إنما حذف الالف في بسم الله لأنها إنما دخلت بسبب  
 أن الابتداء بالسين الساكنة في غير مكان فلم تدخل الباء على الاسم ناشئة عن الالف فسقطت  
 ولم تسقط في أقرب اسم ربك لأن الباء لا تنوب عن الالف فيه لا كان حذف الباء مع بقاء  
 المعنى صحيحاً فأنك لو قلت أقرب اسم ربك يصح بخلاف بسم الله فإن الباء لو حذفت  
 منه لم يصح المعنى فظهر الفرق ذكره في تفسير الكبير **وقوله** الله مجرور بكونه مقفلاً  
 أي بالاسم وأصله أنه فحذفت الهمزة على خلاف القياس فلذلك عوض عنها الآخر  
 واللام عوضاً عن الحرف الأصلي كان بمنزلة الحرف الأصلي فلذلك قيل بالله بالقطع لكن هذا قيل  
 بقضي أن يكون الهمزة للجلالة هزئة قطع حالة التثنية وغيرها ولا تسقط في التثنية أيضاً  
 تسقط في التثنية لأن الخليل أن أصل هذه الهمزة القطع لأنها تسقط في التثنية في غير التثنية  
 طلباً للحدة لكثرة استعمال اللفظ الشريف قال صاحب الضوآن الالف **واللام** تعلبت الواو هزئة  
 لاستشغال الهمزة كما في وجوه فقول الله كاعاء وشياخ في وعاء وشياخ وبهذه الوجه الجمع  
 على آلهة دون آلهة ولو كان ولاهاً كان ينبغي أن يجمع على آلهة لأن جمع التثنية كالشديد  
 يرد الشيء إلى أصله وقيل أصله لاه مصدر لاه يلهيها ولاها في احتيج وارتفع لأنه تعالى  
 محجوب عن إدراك الأبصار ومن رفع عن كل شيء وعما يليق به وقيل علم أنه مخصوصة



وليس مشتقا وهو ما وضع لئلا يوهى باعتبار معانيه واوصافه لانه يوصف فقال  
الله الحي القيوم ولا يوصف به فلا يقال الحي القيوم الله واورد عليه قوله تعالى الى امر الله العزيز  
الحكيم الذي له ما في السموات واجيب بان فيه قرينة واحدة هي الرفع بالابتداء فلا اشكال  
ولانه عطف بيان ولانه لا بد له تعالى من اسم يحكي عليه صفاته ولم يصح له ان يطلق عليه  
سواه ولانه لو كان وصفا لم يكن قوله لا اله الا الله توجيها لمثل الله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة  
والاظهار لله وصف في اوصاله لكنه لا يعلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الشرا  
والصديق والحي في امر الاداء فاعليه وامتناع الوصف به وعدم تقاطع احتمال  
الشركة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر اخر حقيقي او غيره غير معقول للبشر  
فلا يمكن ان يدل بلفظ ولانه لو دل على حجة ذاته المخصوصة لا فاد ظاهر قوله تعالى وهو  
في السموات والارض معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون واحد اللفظين مشتركا  
للآخر في المعنى والتركيب وهو حال بينه وبين الاصول المذكورة وقيل اصل اللفظ  
بالسريانية فوترت بحذف الالف الاخيرة واو حال اللام عليه وتفعيل الله ان انفتح ما قبله  
مكسورا او مفتوحا او مضموما وعرفت الف التي قبلها كمن تفسد به القدرة ولا  
ينفتح به صحيح اليمين لان الالف من اجزاء اللفظ فبانفتاحه ينفتح اللفظ لانه انفتح الجز  
يستلزم انتفا الكل وبانفتاح اللفظ ينفتح المعنى الموضوع له فينبغي التسمية التي هي  
جزء من الفاتحة عند الشا في تفسد الصلوة لقوله عم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب  
واما حذفت عن الخط لئلا يشبه بخط الآلات اسم الصلوة لانه بعضهم يقلب هذه الالف  
ها في الدعاء فيكتبها هاء فتصویر اللفظ بصوته حالة الوقف انتهى كلام البيهقي  
مختلطا ببعض كلام ابن الشيخ ثم لما كانت لفظة الجلالة رتبة على العظمة والجلالة  
والكبرياء المستلزمة للقهر والغلبة وتوهم منها انه تعالى مرصوف بالجلالة دون  
الجمال لانه ان يذكر بعدها وصفا ما يدل على الجمال ليعلم الله ذوالجلال والجمال ولا اكلام

سبقت

سبقت رحمة على غضبه فقال الرحمن الرحيم فيكون من باب الاحتراس المذكور في علم البلاغة  
فان دفع ما قيل ان لفظة الجلالة ان كان اسم الذات السمي لسان الصفت فافادته ذكرها  
بعدها فتفطن فانه سيرة لطيف يبين على سيرة الصفات المتقابلة المذكورة في القرآف  
واحد يشتمل على الجلال والاكرام والعز والذل كذا في التوفيق وهي صفات متشبهة  
من رحيم كالغضب من غضب والعلم من علم فانه قلنا الصفة المشبهة للابن في الفعل  
لازم فكيف اشتقاقه من رحيم وهو متعد اجيب عنه بان الفعل التقدي قد يجعل  
لانما بمنزلة الفعل العزيز فينقل الى فعل بفتح العين ثم اشتق منه الصفة المشبهة  
وهذا مطراد في باب اللاح والذم صريح به السكك في قسم من الفاع والرحمة في القدر  
رقة القلب وانعطافه يقتضي التفضل والاحسان منه الرحمة الذي هو مؤثر الولد  
في البطن سميت رحما لانعطافها على ما فيها واسما الله تعالى اما يؤخذ باعتبار الغالب  
التي افعال دون الباري التي هي انفعلا فيرد بالرحمن الرحيم المحسن المفضل بالارادة و  
الاختيار قضا حاجات المسلمين والمحتاجين والجملة ان اطلاق هذا في الاسمين عليه  
تعا حجاز وحمل من قبيل اطلاق اسم السبب على السبب لان الرحمة مثلا التي هي من الكيفية  
لانفعاليتها سبب للاحسن الذي هو الافعال وكذا الحال في سائر الاسماء الدالة  
على الصفات التي لا يمكن ثبوتها له تعالى كالرفق والعطوف والمكر والغفب والرحمن  
المبلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع فان التشديد في  
الثاني للتكثير وكذا زيادة الالف والثون في الرحمن تدل على الرحمة التي هي مدلول  
تفهمي له ازيد من التي تفهمها الرحيم ونقصت هذه القاعدة بالصفة المشبهة  
التي قلت حروفها من حروف اسم الفاعل نحو حذير وحافير فان الاول دلالة  
على الثبوت والادوام ازيد معنى من الثاني مع ان الثاني انيد حرفا منه واجيب عنه بان  
تلك القاعدة مشروطة بكون البنايين من اصل واحد باتحادهما في النوع مثل الرحمن



والرحيم فانها من نوع واحد وهما الصفة المشبهة فلا بد والنقص بخوضه  
 لانها من نوعان فان الاول صفة مشبهة والثاني اسم فاعل اسم وقد عجا بان اللفظ  
 اكثرية لأكثية فلا اشكال وكذا الرحمن ابلغ من الرحيم انما تؤخذ مرة باعتبار الكمية  
 فيقال يا رحمن الدنيا لانه الدليل عليها بلفظ الرحمن متعلق بالمؤمن والكافر  
 بل بجميع انواع الدواب والطيور والحشرات والبهائم والجمادات ويقال يا رحيم  
 الآخرة لان الرحمة الدليل عليها بلفظ الرحيم متعلق بالمؤمن ولا شك ان الرحيم في  
 الآخرة اقل من الرحيم في الدنيا فيكون الرحمن ابلغ من الرحيم نظر الى كثرة افراد  
 متعلقة وتؤخذ اخرى باعتبار الكيفية فيقال يا رحمن الدنيا والآخرة بالانتماء  
 الى الدنيا لانه من نعمها ما هو عظيم يتوكل به الى السعادة الابدية وبالاضافة  
 الى الآخرة لان نعم الآخرة كلها عظماء لكنها متبدلة ويقال يا رحيم الدنيا بالانتماء  
 الى الدنيا لان نعم الدنيا ما هو حق فناسب ان يضاف اليها لفظ الرحيم فيكون المعنى انتم  
 ما هو اجل النعم في الدنيا والآخرة وما انتم جلائل النعم في الدنيا فان قلت فعلى هذا ينبغي  
 ان يقدم الرحيم لفظه فائدة ذكر الرحمن بعده لانه لا كان ابلغ من الرحيم كما هو متصلا  
 على معناه مع زيادة فيزيد ذكره بعد الرحمن ولما ان تقدم اللفظ فلا يكون له كماله  
 بعده فائدة وقد اجيب عنه وفي بعض النسخ فاعلم ان الله سبحانه وتعالى بوجه اول  
 ما ذكره بقوله واما قد تم والقياس يقتضي الترتيب من الاول الى الاعلى بتقديم رحمة  
 الدنيا يعني ان الرحمن باعتبار الكمية يتناطلة الدنيا بخلاف الرحيم ودور الدنيا  
 متقدمة في الوجود فناسب ان تقدم اللفظ الدال عليها وهو الرحمن والثاني ما  
 ذكره بقوله ولانه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره فناسب ان يقال لفظ  
 الجلال الذي هو علم لان معناه النعم الحقيقية البالغ في الرحمة وغايتها وذلك لا  
 يصدر عن غيره لان من عداه تعالى فهو طالع معرض بلفظه بلطفه وانعامه

ويريد

ويريد به جنيل ثوب او جميل ثياب او يزيل النفة المحسنة او حب المال عن القلب فنة  
 انكالى سطة في ذلك لان ذات النعم وجودها والقدرة على ايصالها والداعية  
 الباعثة عليه والتمكن من الانتفاع بها والقوة التي يحصل بها الانتفاع الى غير  
 ذلك من خلقه تعالى لا يقدر عليها احد غيره فان قلت قد اطلق في قول اني حنيئة  
 رحمة الله عليه على سبيل رحمة رحمن الائمة وقوله شاعروا ان غيث الوري  
 لازلت رحمانا فكيف لا يوصف به غيره قلت المختص المروق بالآدم كما في شرح  
 الامالية عن ابن جماعة رحمة والثالث ما ذكره بقوله ولان الرحمن لما دل على  
 جلال النعم واموالها ذكر الرحيم ليتناول ما خرج منها فيكون كالنعم والردف  
 له والافضل انه غير منصرف وانما اختصا به تعالى ان يكون له مؤثر على فاعل  
 او فعلاية كما قاله جاهد الفالب في بابها وانما اختص التسمية بهذا الاسم ليعلم  
 العارف ان المستحق لان يستغنى به في جميع الامور وهو العبد الحقيقي الذي  
 هو موطن النعم كلها عاجلها واجلها جليلها وحقيق فيتوجه بشرا سره الى جانب  
 القدس ويتمسك بحبل التوفيق ويشغل سيرة بذكره والاستدراج به عن غيره  
 فنة الرحمن مجرور وكونه صفة للفظ الجلال او يزيل منها والرحيم صفة بعد  
 صفة لها ويجوز ان يكونا مفعولين او منصوبين على المخرج كما في شرح النقاية  
 ولما استفيد الحمد من البسملة بطريق الاشارة استأنفة بطريق الصريح  
**الحمد لله** واداء الحق شيئا مما يجب عليه من شكر نعم الله التي لا كيف هذا اثر من  
 آثارها كما في المصنف وذكره عقيب التسمية اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد  
 وعلا بما شاع بل وقع عليه الاجماع وامثالاً بقوله عزم كل امرئ باللم بيل  
 بالحمد لله فهذا جزم رواه ابو داود وعن اني هريرة رضي الله عنه وحسنه  
 ابن الصلاح قال العلامة الثاني الحق التفتا زاني في السلوخ حديث

مقتبسا فقال

البسملة والحمد لله



متعارضان ظاهرا اذا ابتدأ باحد لا بد من بقوت الابتداء بالآخر وقد يمكن الجمع بان يقدم  
احدهما على الآخر بالاضافة الى ما سبقه انتهى ودفع ايضا بحمل الابتداء على العرفي  
المتمدد ولك ان تجعل الباء في الحمد بين الاستفانة والاستفانة لا يمكن ان الاستفانة بشئ لا  
ينافي الاستفانة باخذ والاستفانة ولا يخفى ان الاستفانة قد وقع الابتداء بالشئ  
على وجه الجزئية وبذلك قبل الابتداء بفصل فيجعلها جزءا وبذلك لا خربله  
بلا فصل فيكون ان الابتداء ان التليين ما ذكره المولى الخيال في عايشة شرح العقائد  
فان قيل المسلمون كثير ما يستبدون امور دنيا وخرى ويذكرون التسمية  
في اولها دون التحميد فيلزمهم ترك الامثال بحديث النجيد قلنا لم فان ذكر  
اسم الله تعالى على ترميمه بالصفات الجميلة فاذا قال المسلم بسم الله فحاشا  
قال بسم الذات الواجب العجود المسبح بجميع الصفات الجميلة وهذا هو التحميد في المعنى  
فان قيل فلي هذا الحاجة الى التحميد استقلاله فلم ورد الحمد به قلت هذا وان جعل  
حصل في ضمن التسمية وغنت عنه ذكر من الى بالتسمية فقط لا يقدراه الحاشا  
عرفنا ايضا السبب لتمام التعظيم التبرع به كالا يخفى واعلم ان هذه اربعة الفاظ  
هي الثناء والحمد والشكر والمدح وكل واحد منها معناه لغوي واصطلاحي اما  
الثناء في اللغة فهو الذم الجميل وفي الاصطلاح الذم بالثناء على الجميل مطلقا  
واما الحمد في اللغة فهو الثناء بالثناء على الجميل الاختياري كونه متعلق بالفضل  
او بالفضل وفي الاصطلاح فعل ينبئ عن تعظيم بسبب كونه منزها سواء كان  
ذمرا بالثناء او اعتقادا بالجملة او عملا بالامكان واما ان في اللغة فهو معنى  
الحمد الاصطلاحي بعينه وفي الاصطلاح صرف العبد بجميع ما اذن الله عليه الى ما خلق  
له واعطاه لا جله واما المدح في اللغة فهو الثناء بالثناء على الجميل مطلقا وفي  
الاصطلاح ما يدل على خفاص الحمد ووجوبه من التواضع والفضل لكل فالثناء

جنس

7  
جنس تحتها ثلثة انواع الحمد والشكر والمدح فهو اعلمها ولذا يقع في تعريفاتها في موضع  
الجنس ومقابل الحمد الذم ومقابل الشكر الكفران ومقابل المدح العجز فليعلم ان ذكرنا ان  
الحمد هو الثناء فاحده ومستقله يكون القوة وغيرها فالحمد ثم باعتبار التعلق وحقق باعتبار  
الورد والشكر بالعكس لا يتحقق تضافتها في الثناء بالثناء في مقابل الاحسان وتضافتها  
في مدح الحمد فقط على الورد بالعلم والثناء علة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجملة  
في مقابلة الاحسان ذكره في المطلق والنسبة بين ما عدا الحمد والشكر من هذه المعاني معلومة  
مشهورة ما من كتاب الا وهي مسطورة وانما اختار الحمد من بين هذه المعاني بكونه  
مشهورا ومشتورا باستحقاقه به تعالى لانها انما هي في الاختصاص ذكره القوم  
ولكونه رأسها لقوله عز وجل الحمد والشكر ما شكر الله من لم يحمد اي والاشية كلها  
كما في البيضاوي ولكن في اللغة لا يكون على الفضل والفضائل ذكره بعضهم ولا  
اخذ في تعريف الحمد بحمل الاختياري او روي عليه بحمد الله تعالى على صفاته لا التساوي  
الجميل الاختياري ما مد ربنا بقصد والاختيار فلا يكون الا على فعل اختياري فلا يشمل  
التقوي على الحمد على الصفات القديمة لانها ليست من الافعال الاختيارية فلا يكون  
حاصلا واجبا عصما الدين بان تلك بمنزلة افعال اختيارية في استقلال الذات فيها  
او باعتبار كونها مبادى افعال اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة ولست اقول الحمد فيه  
محذور وقيل في الجواب ان المراد بالجميل الاختياري الامر النسب الى الخيرات والصدور  
بالاختيار او بالاجابة والصفات صادرة بالاجابة كما في شرح المواقف قال ابو الفتح في كتابه  
الادب للحمديان مشهور ان احدى المعاني الاخرى في كل واحد منها محتمل  
وعلى كلا التقديرين اما ان يراد المعنى النبوي للثناء على المعنى النبوي للفضل والحمد بالفضل  
ويجوز ان يراد ما يطلق عليه لفظ الحمد ليقوم الكل ولام التوفيق يحتمل ان يكون للاستفان  
وان يترك للجنس وان يكون للمعنى الخاص اشارة الى الفرد الحامل ولام الملك ايضا محتمل



ان يكون لا ختم من الصفه بالوصف وان يكون لا ختم من الصفه بالمتعلق فلهذا  
 اثبات ما يرد احتمالا من ضرب الثلاثة في الاثنين او لا وضرب الثلاثة في  
 السبعة ثانيا وضرب الاثنين في واحد وعشرين ثالثا انتهى وقال عنهم القائلين ذلك ان جعل  
 الحمد المبنى للفاعل ثانيا له فادون غيره بمعنى انه قائم به دون غيره وشديد بالحمد بقرينة  
 المقام حمده تعالى فيكون المعنى الحمد لله تعالى لا ياتي من غيره فيكون قوله  
 باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا اخصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان  
 هذا الحمد على راجل افراد الحمد ولهذا اختار بليغا عام ليله الواجب حين يقى ربه انتهى  
 ثم اعلم ان لام التعريف اما للجنس اي حقيقة الحمد من حيث هي مستقلة لله تعالى فلام الله  
 اما للاختصاص واما للاختصاص فلام الله للاختصاص على الاختلاف المشهور وكونه للجنس  
 راجع عند اهل المعاني لانه يناسب مدخله الذي هو الجنس ولانه لا يوافق الا مقتضى العدم  
 عنه الى الفرع ولانه معنى عن مؤنة القرينة لا عرفت ان اسم الجنس عرف باللام فان كان  
 هناك حصه من الالهية معهودة حمل عليها ولا فاه لم يكن هناك ما يدل على ازاره  
 الحقيقة من حيث وجودها في ضمن افرادها حمل على الحقيقة وان دللت قرينة على ان ذلك  
 من حيث وجودها فان كان المقام مناسباً للاستفراق حمل عليه والا حمل على غير معين  
 كذا حقيقة الترتيب في شرح الفناح فظهر منه عدم احتياج كونه للجنس الى القرينة واما  
 الاستفراق بقرينة المقام اي كانه من افراد الحمد لله تعالى اذا كان في الحقيقة كله لانه  
 من خير الاله وهو موله بوسطا وبغير وسط كما قال ما بكم من نعمه فمن الله فذكر  
 البيضاء وزعم بعضهم ان كون اللام في الحمد للاستفراق خلا في ما ذهب اليه من كونه  
 لانه الى مد كماله ليست مخصوصة به تعالى عنه بناء على ما قلناه الا على انية ان فعال  
 العباد ليست مخلوقة له تعالى فاللام عند الجنس وهذا التعمير مردود لما ذكره ابيهم  
 والتعنازي في السطو من قوله وقدم الحمد لا ختم المقام مزيدا هاهنا بولان كاف

ذكر الله

ذكر الله في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه اي في التقديم ايضا دلالة  
 على اختصاص الحمد والله به حقيقة ولما ذكره السيد الشريف في حاشيته من قوله اختصاص  
 جنس الحمد بالله تعالى يستلزم اختصاص جميع الحمد به استلزاما ظاهرا ان لو ثبت  
 على ذلك التقديم فرد من الحمد بغيره تعالى كان جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون  
 الجنس مختصا تعالى والمقدرة خلافة فصاحب الكشاف حيث صرح باختصاص جنس الحمد  
 بالله تعالى فقد حكم باختصاص الحمد كماله له تعالى فكيف يتصور منه ان يمنع الاستفراق  
 بناء على ان فعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع الحمد راجعة  
 اليه فان قلت جعل الحمد بالاسرها مختصة به تعالى في هذه القاعدة المشهورة  
 من الاعمال فكيف يذهب مع تعلبه في مذهبه قلت هو لا يمنع ان يتمكن العباد  
 واقدارهم على فعالهم الحسنة التي تستحق بها الحمد من الله تعالى فمن هذا الوجه يمكن  
 جعل ذلك الحمد راجعا اليه تعالى ايضا برشدك الى هذا المعنى انه قال في سورة القابن  
 قد تم الظن فان ليدل بتقدميها على اختصاص الملك بالله تعالى ثم قال ولما ورد غيره  
 فباعث رآه بغيره جرت على يده انتهى كلام الشريف فاحتمل ان الاختصاص بين  
 متلازمان لان اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الحمد به تعالى كما عرفت من  
 كلام قدس سره وان استلزم اختصاص الافراد اختصاصا بظاهر لانه الجنس  
 لا يتحقق بدون الفرد والمقدرة ان كان فردا من الحمد مختصة به تعالى فيلزم اختصاص  
 الجنس بالاشبهه والله سبحانه اعلم واما العهد النجاشي وهو الذي من كونه لا  
 للاستفراق عند الاموليين لما تقر عندهم ان العهد مقدم على الاستفراق ذكره  
 الفهستاني واجازة الواحدى والمعنى الفرد الكامل الذي هو حمده تعالى على ذاته  
 العليا وصفاته العظما اختصاصه تعالى كافي التحقيق وقيل حمد الانبياء عليهم السلام  
 والسلام ومنه قول بليغا وم التحيات لله وقوله لا احصي ثناء عليك آه فانما اظهر



فان اظهر العجز عن ادراك كمال الحمد وقيل حمداً لا وليا العارفين وقيل العلم الرباني  
وقيل هذا قول المعتزلة فانهم قالوا ان افعال الاختيارية للعباد فلم يمكنهم جعلها  
للحمد فجعلوا مدحهم كمدح غيره وعاليه واما كونه للحمد الذي هو فلا ينافي مقام  
كما لا يخفى ولما عدل عن افعالية الحمد لانه لا يقب وهو العاد التي تنصب بافعال مخرقة  
لا يحاد يستعمل معها البطل على عموم حمد وشباده دون تجديده وعدمه لان الجملة  
الاسمية بقصد بها الاسماء بحسب المقام اسرار الشبوت ان كانت مثبتة ولا تكرر  
التقوى ان كانت منفية وكل من اسرار الشبوت والتي اعترض ان يكون ممكن الزوال  
اولا وهو المعبر عنه بالضرورة عند اهل اليزان **بقوله الحمد لله** اما خبرنا وانشأ  
على الاختلاف المشهور في الاول اما قضية الطبيعية او موجبة كلية او شرطية  
على ما مر من الاحتمالات في لام التعريف وعلى تقدير كونه موجبة كلية اما دائمة او فردية  
لأن الكلام انما يحفظ ثبوت الكليات الله تعالى حقيقة تكون ضرورة لان ثبوت ذاته ضروري  
وان لم يلاحظ ذلك تكون دائمة واكثر العلماء على انه اخبار واقع موقع الانشاء ويستعمل في  
معناه مجازا ان الظاهر ان الكلام ليس في صدق الاخبار والاعلام لان الخطاب هو الله  
تعالى وفيه وضع الظاهر موضع الخبر والتقدير الحمد لك يا رب فجملة الحمد لله ناشئة  
شائبة معنى كما في بعض شروح مقدمة الجزري واما قال الحمد لله ولم يعالج للترادف  
والخالق لثلاثتهم اختصارا الحمد بوصف مدح وصف فاق تعليل الحكم بالاشتقاق  
يفيد عليه ما عند المشتقات كما في الشهادة عند الجمهور ثم ان الحمد مفعول بالابتداء  
وخبره الله ولا يبعد ان يكون الحمد مفعول للجلالة مقطوعة او مجزأة ولا والله  
مزيدة للتقوية عامل ضعيف والمعنى اسم الله الحامد والحمد والالتكان اعظم مدح  
واظهارها واشهرها واعظمها انفا كعباده بجميعا كونه ربا للعالمين وصفه بجلاله  
ربا للعالمين في الرب في الاصل مصدر ومن رب فلان ولد يربيه ربا وهو بمعنى

ربيه

9 ربيه بربيه تدبيرا ابدا لئلا يثقل التقصيف كما في تقصيف البازي فصار ربا  
فيكون بمعنى القرينة وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا قريبا والمصدر اسم بمعنى لا يطلن  
على الذات الاقصى المبالغة مثل رجل عدل اي عادله وقيل انه صفة مشتقة من فعل  
منعنا اخذ منه بعد جعله لازما بنقله الى فعل يفهم ثم سمي به المالك لانه يحفظ  
ما يملكه ويدبره وقيل مصدر من ربا ثم انه بمعنى السيد كقولهم انك في  
عند ربك اي سيدك وبمعنى الصاحب كقوله تعالى معاذ الله انه ربي احسن شواي  
صاحبي وبمعنى المولى كقوله عزم في امره لا التساعة وان تله لامة ربها بعد  
الروايات كلها اي مولاها او مولاها والرب لا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا با  
بالاضافة كقوله تعالى ارجع الى ربك وكقولهم وهو رب الارباب البعير قالوا لم يسمع  
اطلاق لفظ الرب مجزا عن الاضافة على غير تعالى في الاسلام وسمع في الجاهلية  
نادرا واعتمادا على ظهور القرينة واما لفظ الارباب فانه يطلق على غيره تعالى مضافا  
او مطلقا كقوله تعالى وارباب متفرقون والعالم اسم لا يعلم به كالحا ثم اسم لا يخبر به  
كقوله استم الى فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه تعالى من الجواهر والاعراض فانها  
لا مكانها واقترانها الى مثله واجب لذاته تدل على وجوده وانما جمعه بوجه  
لشموله ما تحته من الاجناس المختلفة فاق قيل كيف جمعه بالياء والنون والاسم انما  
يجمع بالواو والنون بشرط ان يكون صفة للعقلاء او يكون في حكمها وهو اعلام  
العقلاء وان العالم ليس بصفة فضلا عن كونه صفة للعقلاء اجيب عنه بان  
العالم اسم لانه شيئا بصفة من حيث كونه موضوعا للذات مع ملاحظة  
معنى قائمه به وهو كونه بحيث يعلم به الصانع وغلب العقلاء لشرفهم وفضلهم  
على غير العقلاء من اجناس العالم فجمع كما يجمع اوصاف العقلاء المختلفة بهم فجمع  
في اعداد اجناس العالم فيقول الله تعالى اني عالم ستامة في البحر واربعة مائة في البر



وقيل ثمانية عشر الف عالم الدنيا عالم منها وما العز في الحجاب الا كقسط من وقيل  
 اربعين الف عالم الدنيا من شرقيها الى مغربيها عالم واحد وقيل ثمانون الف عالم اربعين  
 الف في البحر واربعون الف في البر وقيل مائة الف عالم ان روى ان الله تعالى خلق مائة  
 الف قنديل وعلقها بالعرش والسموات والارض وما فيها حتى آجنته والناس كلهم  
 في قنديل واحد ولا يعلم احد ما في القنديل الا الله تعالى وقال كعب الاحبار رضى  
 الله عنه لا يحصى عدد العالم احد الا الله وما يعلم جنود ربك الا هو وقيل العالم  
 اسم لذي العلم من اللانك والانس والحيت فيطلق على كل جنس من تلك  
 الاجناس وعلى مجموعها لا على كل فرد من افرادها فيقال عالم الملائكة وعالم الانس  
 وعالم الحيت ولا يقال عالم زيد وتساو لهم لغزهم من الحيوان والجمادات على سبيل  
 الاستبصار وقيل ان العالم في الاصل اسم لا يعلم به لكن المراد به هو الناس فان كل  
 واحد منهم عالم من حيث انه يشتمل على ما في العالم الكبير لانه كما ان في الارض  
 دالة على ما كان عليه وقدرته وحكمته من كونها على هيئة الدخول واستقرارها  
 باجبال التأسيس واختلاف اجزائها بالحركات والكيفيات واشتمالها على انواع  
 العادن والحيوانات والنباتات وغير ذلك فكذلك في نفس الانسان والاشياء من  
 كونها على هيئات لطيفة مناظر بجملة وعكسهم من الافعال الغريبة  
 الصابغ العجيبة والكلمات المتنوعة بالقوى المختلفة والحركات المتفرقة  
 ولا شئ الا اناس على نظامها في العالم اسدى بين النظر فيها بقوله تعالى وفي  
 الارض آيات للموقنين وفي انفسكم افلا تبصرون ثم رتب العالمين بالجبر عند  
 الجهر على ان يفت الله او على انه بدل منه ويجوز ان يكون مرادها خبر المبدأ  
 المخذوخ اي هو رب العالمين والجملة استنباط او مفسدة وان يكون منظوما  
 على المبح او على كونه منادى مضافا او على كونه مفعولا لفعل مقدر راجعا

عليه

عليه لفظ الحمد تقديره محي ربه العالمين واكونه منسجما بلفظ الحمد ضعيف  
 لقلة اعمال الصديق المحي بالام ولا تقع الفعل بينه وبين محول الجبر  
 ويجوز ان يكون ما بينا والعالمين مفعولا بالجملة استنباط او مفسدة فان  
 قلت الجملة نكرة كما قالوا فكيف يكون صفة الجملة التي هي اعرف العارف  
 قلت ان الصفة ان اخضت بموصوفها وان يكون نقالا ولو تخالف  
 تعريفها وتنكيرها قولهم صدر ذلك عن علي فانك الفتر كما في التشديد  
 شرح التمام للعامة التفنان اني كما في القهستان في حكا كانت نفس الانسان  
 منقسمة في العلائق البدنية ومكة رة بالكدر والطبيعة والذات  
 المفيض عن اسمه في غاية التشرع عنها الاحرم وجب الاستغانة في الاستغانة  
 الكلمات الثلاثة من تلك الحفرة بوسطه يكون ذات جبهتين التجرد والعلق  
 حتى يقبل الفيض من البعد الفناء تلك الجهة الروحانية فذلك وقع التوصل  
 في استحضار الكلمات العلمية والعلوية الى التوحيد التماسين بافضل الرائل  
 فقال بالقلوة والسلام ذكر بعض الفضلاء فقال بعضهم كما ان الله انعم علينا  
 نعم لا نحصوها احصاؤها كذلك لنبتاعهم بهادته لنا الى سوا المطرط  
 من لا يمكن استقصاؤها فمن ثمة قدرت بتجليله بالقلوة بتجديد الله  
 تعالى الله دعا بمنزول كل رحمة على نبيه عزم ولا يلزم منه حرمان غيره  
 من الرحمة لان ما ينزل عليه الصلوة والسلام يعود الى غيره لانه ربه للعالمين  
 وقال التقي الثاني في المخرج لا كان اجل النعم الوصلة الى العبد هو دين  
 الاسلام وبه التوصل الى النعم الدائم في دار السلام وذلك بتوسط النبي  
 عزم صا والدة عالم تلك الشئ على الله تعالى فاردنا الحمد بالصلوة انهم فيه  
 اقتدوا بالحمد يش الذي رواه ابو هريرة



صلى الله تعالى عليه عشر صلوة وحفظ عنه عشر سبحة ورفع له عشر دريات  
 كما في الجامع الصغير للسيوطي وما يحديثنا الذي رواه موسى الأشعري  
 انه قال علم كل كلام لا يسبأ فيه بالصلوة على فمها قطع اي محرف من كل  
 بركة كما في الفساح واقتد بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما  
 واعلم ان الصلوة اسم من التسمية وكلاهما مستقلا بخلاف الصلوة بمعنى اذا الايمان  
 فان مصدرها لم يستعمل ذكره الجوهري وفي القاموس والصلوة الدعاء المرحوم  
 والاستغفار وحسن انشاء من الله تعالى على رسوله عزم وعبادة فيها الركوع والتسبيح  
 واسم يوضع موضع المصدر انتهى واللفظ متبدل عن الواو فظا بالواو كتابة الآ  
 اذا اضيفت او شئت فكتب بالالف فيقول صلاتك او صلاتان وقال ابن درست  
 لم يثبت بالواو في غير ان كما في مدار الفتح للشرط لا في معناها انشاء الحال  
 الا ان ذلك ليس في معناها فانما ان نكل اللفظ كما في شرح التاميل واقتل  
 العبادات ما قال الامام الرزدي اللهم صلى على محمد وقيل هذا التعليل فالعني اللهم  
 عظمه في الدنيا باعلا ذكره وابقا شريعته وفي الآخرة بتعظيم أجره وتشميعه  
 في أمته كما قال ابن الأثير وفي المعنى انه العطف لكن بالنسبة اليه تعالى الترحمة والى  
 الملائكة الاستغفار والى القوم الدعاء والتجهر على الله في الدعاء حقيقة وفي  
 غيره مجاز ثم الام لا واللام اما للجنس والاستغفار وهو مرفوع بالابتداء على  
 المشهور ويجوز بالجزم بالعطف على الاسماء بالقراءة ائتلف وجملة الصلوة  
 انشائية دعائية حتى تكلف في عطفها على جملة الحمدية ايضا انشائية وان كان  
 على خلاف مذهب الجهمورد يجوز ان يقال انه عطف العقدة على العزم مع قطع  
 النظر عن ملاحظة حصو قية العطف والعطف عليه من الخبرية والانشائية  
 على الوجه اوسع من التسليم وقيل مصدر ثلاثي اي جعل الله اياه سائغا عن كل من

فقد رتارة لفظا تقبل  
 وقالوا اخرى بان الجملة  
 رتبة صحيح

وانما  
 عليه

وانما ذكره لان الصلوة من التسليم مكرهة قاله النووي ولان فيها مثالا  
 بقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وتعلم من الكسب بلفظ الصلوة لما فيها من معنى  
 التسليم ولان الكراهة في الاكتفاء وقوله على بنية خبر لقوله والصلوة على  
 تقدير كونه متبدا ومتعلق به على تقدير كونه عطف على الاسم وصفة له وعلى  
 توبيخه للجنس اي الصلوة والتسليم نازلة عليه عزم واصلة اليه منصفة عليه  
 انشاء الطوع على الارض فان قيل الله تعالى اذا استعمل يعلى يكون دعاء الشريك  
 يقتضيه صلواتهم والصلوة على بنية فلما خصص بلفظ الدعاء واعلم ان النبي انشاء  
 بعنه الله تعالى في الخلق لتبليغ الاحكام والرسول من بعثه الله تعالى لتبليغ الاحكام  
 فكما كانا واما كما في التمهيد وقيل النبي من بيني عن الله تعالى وان لم يكن له كتاب  
 والرسول من معه كتاب كوسى وعيسى عليهما الصلوة والتسليم كما في الكشف  
 وقيل النبي هو الذي اوحى اليه بذلك غير جبرائيل والرسول من اوحى اليه الجبرائيل  
 ذكره ابن ملك وادد على اشتراط الكتاب ان الكتب مائة واربعة والرسول ثلثون  
 وثلاثون ورأينا ما ورد عليه السلام له كتاب وليس برسول واجيب عن الثاني  
 بتحقيق الكتاب بما يثبت فيه الاحكام وعن الاول بانه يحتمل شركة رسل في كتاب  
 الا يري انه هادون كان شريكا لموسى عزم في رسالة وله كتاب واحد ومنهم  
 من اجاب باحتمال تكرار القرآن كما في سورة الفاتحة ذكره بعض الفضلاء في  
 تعليقه في شرح العقيدة للجلال الذي انتم انتم اما مبان فان الرسول  
 من جاء بشرع متبدا والنبي من لم يات به فان امر بالابلاغ كما في شرح التاميل  
 واما مترا فان على ما هو العادة في الخطبة فكل من حضر من بعث لتبليغ كلف الشفا  
 ذكره القميساني والنبي بالهجرة عند البعض على وزن فاعل بمعنى مفضل بكسر  
 ومعنى النبي عن الله تعالى وقيل بمعنى المفضل بفتح المعنى اي النبي انباه الله تعالى بالاجابة



وكلا العيين صحيح لان النبي محمد عن الله تعالى ومحمد لانه الله تعالى اخبر بالاحياء  
 الاكثر من على الله عليه محمد من النبوة وهي لان تنفاج لانه مستقر على جميع الخلق و  
 يقال النبي على وزنه عن كافي القاسم من لاهوت الموضع مستقر عليه الصلوة والسلام  
 بذلك لانه طريق يوصل به الى الخلق كافي الحاشية الخلق الى واصافة النبي الى الظهير  
 المرجع الى الله للتشريف كافي ببيت الله وقال الفاضل العظام والاصل في الاضافة  
 العهد فبهذا الاصل يعرف الى بنينا وم وقد تكون للجنس والاستيفاق فيكون  
 المعنى والصلوة على كل نبي له مقام فوجه حيا وعلى الرسول على تقدير كونه  
 الاضافة للجنس والاستيفاق فظاهر لانه اشمل وعلى تقدير كونه للعهد فلهذا  
 فلهذا لانه على الله وم يستحق الصلوة والسلام بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاق  
 عدم برتبة الرسالة بالطريق الا على انتهى **وقوله** محمد باجر عطف بين النبي  
 او بدل ويجوز ان يكون مراد على الله خبر مبتدأ محذوف وب الجملة استئناف  
 ويجوز ان يكون منصوبا وان لم يساعد الرسم بتقدير يد اعني او امدح او ملى  
 المدا لول عليه بقوله والصلوة وانما مستقر عليه السلام للايمان بذلك ومعنا  
 ذكر خصاها الحميدة وبلغ في كونه محمودا لان وزنه الفعل للمبالغة والتكثير  
 او اكثر احمد له في الارض والسماء على عقابيه وافعاله واقراله واحواله و  
 اخلاقه او كثر حمده وقبحه وهو مشهور اسمائه الشريفة وهي الف بعضهم  
 قيل ثمانية وقيل تسع وتسعون وقيل غير ذلك والله تعالى اعلم والاعلم ان الصلوة  
 عليه صلى الله تعالى عليه وسلم كانه لم يوجد بلا ذكر لاله حيث بين علم كيفية الصلوة  
 عليه بقوله اللهم صلى على محمد وآل محمد كما في شرح التائ ويلان عطف عليه بقوله  
 وعلى آله ذكره بعضهم ولان الوصول الى اصل الوصول كما يتوقف على التوقف  
 بالنبي عم كذلك يتوقف على تعظيم الآل والا صواب ايضا وعلى محبتهم الامد لهم

له عليه السلام في نصره الدين ولان الله واصحابه رضوان الله عليهم اجمعين  
 لما كانوا مشاركين له عم في هدايتنا باي بلاغ شريعتهم وحفظها لنرم علينا  
 بتجليلهم بالدعاء والى بكملة على الالتزام اهل السنة او قالها على الآل  
 ود اعلى الشيعة فانهم منقادون كمد على بين النبي واله ويتقلدون في ذلك حديثا  
 وهو من فصل بيني وبين آلي على لم ينل شفاعتي كما ذكره العظام في منهوته  
 واصل الآل اهل بدليل اهل ذكره في المطول فابدلته الها همة تقارب  
 محجوبها ثم ابدلت الكهنة الغالات قلبها لها ابتداء العالم بمحجوب في موضع  
 آخر حتى يقاس عليه واما قلبها همة فتابع هذا عند البصريين واما عند  
 الكوفيين فاصله اول لانه الانسان يقول الى اهل فابدلته الواد الغال في كمالها  
 وانفصل ما قبلها وعليك بالقول الاول واياك وان تقول بالثاني ان الحق  
 هو الاول ثم يحج به السكاكي في صفة الفلاح وفي الصحاح آل الرجل اهل وعياله  
 والما ايضا اتباعه وقيل آله ذريته قال في الموزان الان الفقهاء العالمين  
 فلا يقال الآل على المقلدين انتهى وقال بعضهم فمنهم من اخذ الاسلام آل الرسول  
 من هو على دينه وملته في عصره وفي سائر الاعصار سواء كان نسباه أم  
 او لم يكن ومن لم يكن على دينه وملته فليس من آل وان كان نسباه عم فابو الهب  
 وابو جهل ليسا من آل ولا من اهل وهذا القول اصح ذكره القرطبي في تفسيره  
 وفي شرح مسلم وهو المختار والحاصل ان الآل يطلق على الشيخ عشر معنى من اراء الاطلاع  
 فليخرج الى القاسم ولو حمل الآل على معنى الاتباع يكون ذكرا لا صميا بتخصيصا بعد  
 التعميم لعلوا انهم كانوا من نوع آخر كما في قنديل اللانكة والروح ولو حمل على معنى  
 اهل وهو المشهور يكون ذكرا لا صميا بغير تخصيص والاصل في الآل ان  
 يضرب الى الظاهر كما يشهد به مائة من قوله عم في بيان كيفية الصلوة عليه



اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد ولله في ذلك فضل كبير  
 وخصه سبحانه في الأشراف فان قيل كيف الاختصاص وقد قال الله تعالى آل فرعون  
 واشرف الانبياء في حق الكفار قلنا الشرف في الكفار يتصور باعتبار الدنيا  
 لا باعتبار الآخرة واستواء فيهم على سبيل التمسك وايضا لا يستعمل في غير العقلاء  
 فلا يقال آل الاسلام وآل مكة واعلم ان الصلوة لا يجوز على غير الانبياء ابتداء  
 فلا يقال اللهم صلى على النبي وعلى آل النبي ولكن اختلف في هذا النوع فقيل حرام وقال  
 الاكثرون مكروه كراهة تنزيه وذهب كثير الى انه خلاف الاولى واما على غيرهم  
 بطريق التسمية فحاشا كما يقال اللهم صلى على محمد وآل محمد كما في شرح مقدمة  
 الجزري **قله** واصحابه باجرة عطف على الآخر والصحاح في هو الذي روى النبي  
 عمه والي آية مؤنابه ومات على الايمان به عمه سو كان الشبهة في حال البلوغ  
 او قبله اقبله وسو كان تحلل التدة بينا يمانه عمه وبين حوته على الاسلام  
 فلم يتحلل وسو طال صحبته او لا ذكره المحقق الدواني وشرط بعضهم مع طول  
 المصاحبة واليه ذهب الاصليون حيث قالوا ملازمة ستة اشهر فصاعدا  
 وشرط بعضهم مع طول المصاحبة ان يروى عن حديثا والقول الاول اولى  
 لشموله كل صاحب ثم ان الاصحاب يجمع صاحب والفاعل يجمع على افعال كما تجتمع  
 به يسيرون وشمل صاحب واصحاب وهو ماضى عند الركني وقبله الركني  
 وقال بعضهم والتحقيق انه يجمع صاحب بالكسر وهو مخفف من صاحب مجزوف  
 الالف او يجمع صاحب بالتسكوت وهو اسم يجمع كنهه وانها رغم الله الالف والاصحاب  
 بقوله اجمعين دفعا لتوهم التام مع عدم الشمول بناء على ان الدعاء لبعضهم لكن  
 نسب الى الكل تجوزا من قبيل ذكر الكل واردة البعض فاندفع الوهم بالاكيد  
 وهو في الاصل يجمع اسم التفضيل فان قلنا قرأت الكتاب اجمع مفناه اتم جمعا

في فئت من كل شي ثم صار سماء في التاكيد هذا آخر ما جمناه وتماما  
 كتبناه بعون الله تعالى وحسن توفيقه آيات  
 احمد لله في كل آن واوله  
 وعلى رسوله اكل النجاة

تمت  
 بعون الله  
 الملك  
 الوهاب





ولادیه شرعیہ للقتوی

14



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 وَبِحَمْدِهِ وَالْعَلَوَةِ عَلَى نَبِيِّهِ وَالْمَقُولِ بِإِسْنِ الْفَقِيهِ إِلَى الْفَقِيهِ خَلِيلِ  
 بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَنَوِيِّ الْمَعْنِيِّ بِالْعَلَمِ بِالْقَلْبِ بِأَقْوَمِ رَأْيٍ لَدَاكَ الرِّسَالَةُ  
 الْوَلَدِيَّةُ الْمُنَوَّبَةُ إِلَى الْحَقِّ قَلْبِيَّةٌ مَتَدَاوِلَةٌ فِي دِيَارِنَا وَكَمَا أَضْوَاءُ  
 الزَّمَانِ تَلَقَّوْا عَلَيْهَا مَا لَا يَسْمُنُ وَلَا يَفْنَى وَعَلَّقَ بِنَفْسِهِ لَا يَلْقَى  
 بِسَفَانَةٍ وَكَأَنَّهُ يَحْتَاجُ لَهُ فِي صَدْرِي أَنْ نَأْتِيَ لِيَسْرَحَ غَنِي عَنْ  
 الشَّيْءِ ضَمِيرِي بِمَا يَلْقَى بِكُلِّ مَوْضِعٍ مِنْهُ مِنَ التَّعْدِيلِ وَالْمُجَرِّحِ لَكِنْ  
 يَعْرِقُنِي أَنَّ مَا أَخْرَجَ مِنَ الزَّمَانِ قَدْ كَانَهُ يَفْقَهُنِي فِي سَجْنِ غُيُومِ  
 الْمُصَائِبِ الْأَحْزَانِ بِسُلَّاسِلِ رَأْيِي الْهَيُومِ وَأَغْدَالِ غُرْبَةِ اللَّهِ  
 الْمُهْجَرِ أَنْ فَاسْتَشْفَيْتُ بَعْدَ بَرَّةٍ مِنَ الزَّمَانِ بِحُصْنِ غَايَةِ الْمَلِكِ  
 الْمُسَانِّ فَتَرَعْتُ فِي الْمَقَالِ مَقَبَّتَ تَزَلُّزِ الْبَالِ وَتَرَاكُمُ  
 أَمْوَاجِ الْمَدَانِ تَوَكَّلًا عَلَى اللَّهِ فِي الْعِظَةِ وَالْجَلَالِ فَجَاءَ عَوْنُ  
 تَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى مَشْهُونَ بِخَزَائِدِ الْفَرَائِدِ مَلُوءًا بِفَرَائِدِ الزُّمَانِ  
 مَبْنِيَّةً لِكُلِّ زَكَاةٍ بِكَارِهِتِهِ لِكُلِّ غَنِيٍّ بِسَرَارِهِ وَأَنْ رَدَّهَا  
 أَحَدُهُ وَالْمُكَابَرُ وَهُوَ الْعِنْدَةُ لَكِنْ كَسَتْهَا الْخُجُونُ لِلتَّجَرُّمِ  
 الْكَلِمَةُ وَرَغِبَ فِيهَا الْمُسْتَعِدُّ مِنْ أَزْكَاءِ الْعِلْمِ نَحَالِ الْأَصْلِ اقْتَدَا

لغيره من فري  
 تلك المبرية  
 من فري

وهي تلك المبرية  
 واطرافها

للجيد

لِلْجَيْدِ وَاصْتِيارِ اللَّائِي بِسْمِ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ وَصَلَوَةُ عَلَى نَبِيِّهِ هُوَ  
 أَمَامُ تَعَالَى بِالْوُفْرِ الْمَلْفُوظِ وَهُوَ يَقُولُ وَالْوُفْرُ الْمَقْدَرُ يَقُولُ  
 الْبَابُ الْفَقِيهِ مُحَمَّدُ الْمَرْشَدِيُّ الْمَدْعُوبُ بِأَقْوَمِ رَأْيٍ لَدَاكَ الرِّسَالَةُ  
 بِالْفُلُوحِ وَالسَّعَادَةِ هَذِهِ أَيْ الْأَلْفَاظُ الْخُصُوصَةُ رِسَالَةٌ  
 وَتَمَلُّكُ الْمَعْنَى الْخُصُوصَةُ يَقُولُ يَقُولُ إِلَى أَمْرِ الرِّسَالَةِ الْحَالِ  
 كَوْنَهَا فِي بَيَانِ فَنِّ عِلْمِ الْمُنَاطَرَةِ سَيَأْتِي بَيَانُهُ عِنْدَ ذَلِكَ بِأَوَّلِهِ وَ  
 لَامِثَاتِ الْمُبْتَدِئِينَ بِأَرْكَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا لَكِنْ وَلَمْ يَأْرَهِ أَنْ يَكُنْ  
 فِيهِ مِنَ الْبَدَائِعِ مَا لَا يَخْفَى وَهَذَا الْفَنُّ لَا شَكَّ فِي كَسْبِهَا خَفِيَّةٌ  
 وَأَمَّا شَكُّ فِي وَجُوبِ كَفَايَةِ أَوْ هَذَا الْفَنِّ عَدَمِ الْمَعْلُومِ الْعَقْلِيَّةِ  
 قِيلَ إِنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْأَصُولِ وَقِيلَ إِنَّهُ مَأْخُوضٌ مِنْ عِلْمِ الْخِلَافِ وَقِيلَ  
 إِنَّهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ لَكِنْ لَا مَعْنَى فِيهِ أَنْ يَكُونَ فَرْعًا  
 لِعِلْمِ الْأَصُولِ فَلَا يَصِحُّ هَذَا لَكِنْ لَا يَسْنِي أَنْ يَشْتَدَّ فِي وَجُوبِهِ  
 عَلَى الْكَفَايَةِ وَسَيَأْتِي مَا يَفِيدُكَ فِي الْحَاشِيَةِ فَمَنْ قَالَ بِوُجُوبِ  
 مَعْرِفَةِ مَجَادِلَاتِ الْفِرْقِ عَلَى الْكَفَايَةِ يَقُولُ هَذَا أَلَا هَذَا الْفَنُّ يَفْرُقُ  
 بَيْنَ كَفَايَةِ الْمَجَادِلَاتِ أَعْلَمُ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ أَصْلًا لِقَوْلِهِ  
 بِوُجُوبِهَا لِمَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْخِلَافِ وَالثَّانِي الْقَصْدُ بِفَايِدَةٍ  
 لِأَنَّ الشَّرْعَ فِي الْعِلْمِ فَعْلَ احْتِيَارِيٍّ وَكُلُّ فَعْلٍ احْتِيَارِيٍّ لَا يَدْرِي  
 مِنَ الْقَصْدِ بِفَايِدَةٍ مَا عَلَى مَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِهِ وَمَا عَدَا ذَلِكَ الْأَشْيَاءُ  
 الَّتِي يَسْمُوها الْقَدَمَاءُ بِرُؤُوسِ الثَّانِيَةِ أَحَدُهَا الْفَرْضُ مِنَ الْعِلْمِ وَهُوَ

شكك في اشتداد  
 هذه الامتيازات هو الامتياز  
 اتج من الامتيازات الزائدة  
 على سعة ما في نفسه  
 وجهه من الامتيازات  
 ما لا يدركها سعة العلم  
 وما يتبعه من حقائقهم  
 قوله ما يريد من العلم  
 والاول اولى من العلم  
 كخلف ولا شارة من العلم  
 المحاط به من العلم



العلية الغائية مثلا كقولنا الساطرة غايتها السعة وهي متوقفة  
 الكل طبعها التحمل المتوقف في تحصيله ونالها العصة وهي عنوان  
 الكنايس كقولنا ان طرس اجمالا يفصل الغرض وراعيها المؤلف وهو  
 مصنف الكتاب كقولنا العلم اليقيني لا يختلف في ذلك باختلاف الصنفين  
 وحاسها انه في اي علم يطلب باليقين وسددها انه في اي مرتبة  
 هو ليعلم على اي علم كقولنا في البحث في سببها القصة بوجه اوسع  
 الكنايس طبعها في كل باب ما يتحقق به ونامها انما التعاليم وهي التقيم  
 والتحليل والتجديد والبرهان كقولنا الكنايس متعل على كل باب  
 او بعضها فانما هي بصيرة وزيادتها ثم ان كل كثره تفصيلها جهة  
 وحدة بصيرها سببا واحدا فحق طالب ان يعرف بذلك  
 الجهة لئلا ين ان يفوته ما يعينه ويضع عمره في ما لا يعينه ولا يعرف  
 ولا شك ان كل علم كثره كذلك فلا بد لكل طالب علم ان يتقوه  
 او لا يعرف ما هو من جهة واحدة حتى يحصل له على اجمال صحيح  
 فوجهه عليه بخصوصه كقولنا على بصيرة في طلبه لا كقولنا في  
 طريقه فان من كثره متى عاين فقد تحبب ضبطه ان شاء ثم ان كل علم  
 موضوعا ومباري ومسايل وموضوع ما يبحث فيه عن امراض  
 الدوائية اما كونه او كونه او كونه او كونه او كونه او كونه او كونه  
 عليه ولا يملك من القيمة ما في التعريف والمسايل كقولنا في الغرض  
 من ذلك العلم معرفة واشباهه وموضوع علم المناظرة او وظائف

اعني النكتة من فوق  
 على كونه في النكتة من فوق  
 الى فوق في النكتة من فوق  
 اي فعل آخر وهو ما يدل  
 على كونه في النكتة من فوق  
 فوام قدا في الاسم فانه يدل  
 ولانه محمله في النكتة من فوق  
 اي الطريق الى النكتة من فوق  
 الحق والعمل في النكتة من فوق

والابحاث من حيث النوجية والثاني قبل موضوعه الادلة من حيث  
 يثبت بها المدعى على الغير ولا يخفى عليك ان في هذا العلم لا يبحث  
 عن احوال الادلة بل في ابحاث عن احوال البحث العللي والسالني كونه  
 موقفة او غير موقفة وقيل علم المناظرة علم ما بحث عن احوال المتخاصمين  
 ليكوه ترتيب البحث بينهما الظاهر منه كون موضوع الفن المتخاصمين فونه  
 ما فيه لما كان المقصود معرفة كيفية المناظرة ومعرفة كيفية الشيء يتوقف  
 على معرفة ذلك الشيء وان توقفت على معرفة الشيء فليس بذلك  
 المثابة اراد تعريفها ولما كان ظاهر تعريفها المشهور انه يتخلل من وجهها  
 الحلال كما ظهر هذا التعريف عاريا عنها وان كان فيه ما فيه وكان  
 مستباهل المناظرة احثا هذا عند قتال المناظرة الى ان يعرف كل المتداول  
 مدافعة الكلام في الجانبيين اظهار اللصواب بل هذا من كل وجه  
 لكنه نقض الاستلزام فالدلالة الاتزامية مجهزة في التعريف الا  
 ان ينسب على المدعى اكتفاء ببعض الحصول التميز فاختص في التام  
 والى وان لم يقبل اصلا وارا دجده الاصطلاح فذا وان كان  
 مما لا مشاحة في الاصطلاح غير مقبول بل ادع وسدده عنه عقلا  
 ونقلا الا ان يقال انه قبل وارا دجده الاستناول والتميز لا كقولنا  
 فهو حاصل به لان الاصطلاح مطلوب بل يقال انه قبل به كل وجه والكل  
 والجانبيان واصلان في مفهوم المدافعة ثم المناظرة في اللغة اما ان  
 النظر يعني التل او من النظر عين الابصار والانتظار او من النظر

البحث في النكتة من فوق  
 والنقطة من فوق  
 مطلق على ما ثبت الاول  
 المناظرة والمباحث  
 اشياء النسبة الاحادية  
 او النسبة الاستدلالية  
 والثالث تمثيل الشيء  
 واشياء له وهو هو المراد  
 بالبحث الموضوع والفوق  
 بينه وبين الشيء في عموم  
 منه وجهه تحتها بين على قدر



بالبصرة ولا يخفى من سبها للعرف او من النظر عن الفاليد وهذا  
 انشبه من هذه والقدر قصير وفي العرف اي في عرف هذه الفلح لكن البناء  
 العام والاولى في الاصطلاح هي المدافعة هي التردد والكلام بين  
 الشخصين بقصد كل منهما تصحيح قوله والاطال قول صاحبه بالحكم  
 والمخاطبة كما هو الظاهر المدافعة يخرج المتفكرين سواء كان متوقفا  
 او متحالفين ونظر المعلم والمتعلم في احد الطرفين الحكم بين يده عليه  
 جمعا بالمنظرة التي تجرى بالكناية واما منع كونها منظره فليس بموجه  
 لان كونها منظره مما يرتفع القول والنفس والمنظره التي وقعت  
 بين المناظرين الذين بلغوا احوالهم التصفية الى حيث يعلم كل ما في ضمير  
 صاحبه من انظر كل مع صاحب كالمنظره الواقعة فيما بين الحكماء الا  
 شراقيين واما منع كونها منظره في الاصطلاح فغير مستحسن عندنا  
 المحول ومنع ثبوتها محال فالف العلم بالتواتر والجواب عن الاول بان  
 الكناية في حكم الحكم لانهم من كلام الفقهاء ولكن كحل ما في التعريف  
 الى التعميم وعن الثاني بعد عدم كون حالهما في حكم الحكم ان عرضنا  
 معرفة احوال منظره اصل النظر والاستدلال فكل من المناظره مفرقا  
 اخر عند اصل النظر والاستدلال ويعلم من حال الصوفية ولقال  
 ان يقول ان اريد بالكلام الواقع في تعريف المدافعة الثامنة الخبرية يخرج  
 المناظره في التعريف والتعريف وان اريد بطلان الكلام بدل التردد  
 في الحكم عليه وبذلك الجواب عن ان المراد للطلق الترديد والنظر في

وفيه شائبة من  
 طائفة من يرى

الحكوم

في الحكم عليه وبذلك لا يمكن الا بانعقاد قضية ههنا مثلاً يقول المثل ان  
 اعتباره وبذلك هو الـ كما اقتضاه معنى العلل والـ وان المراد ان  
 والمنظره في التوقيف والتوقيف بما يستلزم ما يقتضيه التحقيق من ان الحكم فيها  
 لزوماً وبذلك تحقيقه على انه يجوز ان يكون مبنياً على مدعى المتقدمين له  
 ليظهر الحق اما من الظهور او من الاظهار والحق اي لفظ الحق هو  
 الحكم المطابق للواقع يطلق على الاقوال والعقائد والادبائ والمذهب  
 باعتبار انما لها على ذلك قبل المطابقة فتعبر فيه من الجانب الواقع واصتبار  
 على القوا اما لهذا ولا اقتصر محو اعم من قصده في يده مطلق او مع اراؤه  
 تغليب الحكم او في نفس الامر مطلقا او به او في يد الحكم مطلقا كما هو عليه  
 التسلف لهذا اختيار على قولهم اظهار اللص أو قولهم بناني التعميم  
 على ما لا يخفى وان اجبت على بلا يسوء المقام ولا يذهب عليه ان كون الظهور  
 عرضا لا يقتضي حصول الغيب والمنظره والاصابة غاية في ان يكون ما عدا  
 للمنظره فلا يبرر انه قد يظهر انه يبرر مذهب فلا يخفى اظهار الحق لما هو في  
 ماهية المنظره وانتفاء الخبر يستلزم انتفاء الكل مع انه منظره وهذا اختيار  
 عن الجدل فان المدافعة فيه لا كما اخضم لان كلاما من الجانبين بقصد  
 حفظ مقاديرها كان بها او باطلا وهو مقال صاحب مطلقا والجدل قد  
 يطلق على فن الجدل ايضا وفي المنظره قوانين يقتدر بها على اظهار  
 الصواب وهذا قوانين يقتدر بها على حفظ المذهب ووقع كلام الحكم والرد  
 فهو الجدل كونها جيل ومغالط لا ينبغي ان يقال بها الا الحكم المتخذ

من جملة ان  
 كونه فعلا لا فعل  
 الحكم



وضح عنه اي التعريف المجازي بما قد اوتى على المناظر من المسئلة  
 العلمية لا اظهر الصواب بل لا نراهم انهم واطار الفضل اعترض عليه  
 ان المتبادر من الاظهار كونه غرضاً بحسب العقل ونفس الامر فنقص التعريف  
 بما يكون الغرض منه كحسب اظهار الصواب ويكون بحسب حقيقة تعلق الحكم  
 واطار الفضل وايضا عنه ان كونه اظهار الصواب بحسب الظاهر كافي  
 في كونه النظر من الجانبين مناظرة عما في صورة المفاطقات ان اظهار  
 الصواب غرض من المفاطقات بحسب وظن الواسع ان المفاطقات الواقعة بين  
 الفضلاء المرادين لقواعد المناظرة من المظن اصطلاحاً ولا يستلزم  
 كونها مناظرة اعني وضع الال قول للعلل ووقع المعلق قول الال  
 بالتكامل والناظر لما سبق هذه التفسيرات لم يبق منا واول من هذه التفسيرات  
 انما ينبغي في قوله لفظ الحق ووجه الاول المعلق الحافظ للوضع باق  
 الحجة وان الاله ادم لم يمنع قيل للعلل من نفسه لا شأنا الحكم  
 وان الاله نفسه بنفسه وحينئذ قيل للعلل هو نفس الاله باقامة  
 الحجة عليه الال حافظ هذه اخلاف المتعارف وعلى ما قيل ان وضع  
 بالعلم لا يرد ما يصدق للعلل الال على صورة مخالفة المتعارفين  
 لانه لو فرض شخص لم يشو الحكم كحركات العالم وربه على نفسه من غير  
 تعلق واهتم في نفسه ولا سلبه اذ يصدق عليها العلة والال ال  
 لوجود التعاليل والتمتع منها ووجهه دوم كونه نفسها الحافظ واليه ادم له  
 في متعاليه الخصر والصوره يقتضي التكلم اعلم ان المناظرة لا تصدق الا

على

على مجموع كلام الخصمين في مقام الدعوى سواء استدل عليها  
 او لا قبل ان يعرض الال لا يكون مناظرة وبعد اعتراض الخصم  
 عليه كونه مجموع كلام الدعوى وان الاله يحسن المناظرة واهم  
 منها ما هو غير للبحث لانفسه ثم ان اصاب المعلق عن ذلك الاعتراف  
 فهو كزيادة غصن شجرة ثم اذا اعترض الال الاله وحجز المعلق  
 فمثلها كمثل شجرة تزايدت غصنها كل سنة فكلما ان تلك الاعضاء  
 قائمة على اصل واحد كذلك المدا فمرة راجعة الى المدعى الواسع  
 فجميعها مناظرة واحدة وانفسه يقتضي ان يكون مدعى المعلق و  
 اوسع الاستدلال مع اعتراف الال الال مناظرة بل يقتضي  
 جميع اعتراف الال الال ووقع المعلق هذا الاعتراف مناظرة  
 الا ان يتخلف فافهم في هذا اني بحسب التبيين عليه وهو انهم قالوا  
 بانه يجوز ان يكون المعلق والال شخصين وانواعاً كالمناظرة  
 الواقعة بين المتكلمين والحكام وايضا صدور النظر من الجانبين  
 لا يجب ان يكون بمقارنا بصدور النظر من الجانبين كالاخر  
 النوازة من جانب المتكلمين على تركيب المتكلمين فكل هذا يكون  
 من وضع اعم منه الال ووقع واما كونه المناظرة تطلق على النفس كما  
 تطلق على صفة المناظرين وكان صفة المناظرين مشهورا بغير  
 هذه عنها فقال وكمن المناظرة لكن هذا التعريف للنفس هو  
 نه الوصية العريضة فالاولى ان يأتي تعريفها صورة من الزاوية



وهي انه ما نونية تحت فيها عن احوال الوظائف من حيث  
كونها موجهة او غير موجهة وتسمى هذه العلم ايضا علم ادراك تحت  
وعلم صناعة التوجيه لفظ العلم ليس جزء من هذه الاشياء وكذا  
سائر اسما العلوم فالافق من قبل شجر الاراك فمن ان علم  
ان رايه الحاشية الى ملكه بقدرتها على ادراك بحرية قوة يمكن  
من اختصارها والانتفاع اليها وتفصيل ما ينشأ ربه وهو العلم  
الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم الخ لانه يدان جميع المسائل  
في ذهنه بل انه له حالة بسيطة اجمالية على هذا التفصيل لها  
بها يمكن من اختصارها ويجوز ان يراد به نفس الاصول والاول  
لانه كثيرا ما يطلق عليها ويجوز ان يراد به الاوراك ان اصبح  
الى تقدير ولا يعد ان يراد المفهوم الاحتمالي لها وحال اللفظ  
المشترك مشهور ولا يخفى على المتأمل ان معرفة يقال ادراك الخ  
او البسطة والمعلم للشيء او المركب ولذا يقال معرفة دون  
علمته وايضا المعرفة للاوراك المحسوس بالعدم واللازم  
من الاوراك ليس لشيء والعدم اذا تخلصت منها عدم بان ادراك  
او لا ثم فصل عنه ثانيا والعلم للاوراك المحسوس من خبرين الاول  
عن ارسى ولذا يقال الله عالم ولا يقال عارف وقد يفرق بان  
المعرفة للتصور والعلم للتصديق وهذه الاشياء للمقام وقيل  
بعدم الفرق والمصنف يربى على استعمال المعرفة في خبرية فقال يعرف

نسخ  
الاوراكات

في صحيح ارفع وفاسده وهو يعلم فكله قال هو علم مستطاع  
منه اوراكات خبرية على معرفة كل فرد من خبرية تلك الصفة والنوع  
المذكور يعني ان فردا يوردها ما يمكن ان يفهم ذلك العلم لا  
لانها بحسب جملة بالفعل لان وجودها لانها لم تحال وهذا  
بند مع ما قبل ان اراد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او  
البعض الغاية المعين فهو تعريف مجهول والمعين فلا ولاه عليه  
وكذا قيل ان اراد الكل فلا يكون هذا العلم حاصل الا حد وان اراد  
البعض فيكون حاصل الكل غير مسلمة منه ومن حيث طوسا على  
غيره فيكون هذا العلم قواني يعرف بها احوال الوجودات خبرية من  
حيث كونها صحيحة وقادرة والقانون قضية كلية يعرف منها احكام  
خبرية موضوعها يقسمها الى الصغرى كاهلة الحمول وهي مثل عنوان موضوع  
الكبرى الكلية على خبرية خبرية فيحصل في سائر الشكلا الاول  
يخرج من قانونه على ذلك الخبر فيقال هذا الرفع مع كذا او كل كذا منع  
صحيح وقس عليه الباقي فيكون قاعدة القصة عن الخطا في الرفع  
وهو ليس له بصفة من هذه الفن لا يكاد يهتم اجاث العلوم خصوصا  
الكلام واصول الفقه والميزان فلا يستغنى عنها الصغرى والكبرى  
والوضع والرفع يجب التحفظ عليها في الفهم والتفهم وفي البحث  
والمناظرة ومن جاوز عنها فقد جاوز عن الصراط المستقيم اللهم  
اهدنا الصراط الذين انعمت عليهم واما اظهرها الصواب الذي يهتدى به



ثم غير الالهة هذه الامور فهي رتبة من غير رام وكذا اداة العجز كما  
 الصور الصادرة عن المنطق فيكون كما حط بيل وكذا رتبة العين لا يقد  
 على النظر الى الضوء لا يخل في الموجد بل نقصا الاستعداد ومن قال  
 ان افانج بما اعلم وما الى حاجة الى هذه العلوم وانها كما يعلم جميع العلوم بية  
 في اللغة والنحو والشعر والمعاني والطب والحق فهو كالحار من يقول  
 ان افانج بما انما فيه وما الى حاجة الى السلطنة والسرير والناج اعلم  
 حيث انما يطبق على انما يقع سمع الى ما يقع بها وهو شمس وتنب  
 على ما عداه امر له شرف ومظالم لا اهتمام به اذ قلت الخطاب  
 لكل احد له قدرة على المناظرة فالحجاب هو والناحية والناحية كونه  
 والموت هو والحجاب هو خارج عن فكلوه لفظا اذ الكلمة هي  
 كما هو السبب للمقام ولما قاله الشيخ شمس اعد رعا قبل خبر الكون فيهما  
 وما هو المشهور وهو كلام كونه المتبادر منه الاصطلاح الا ان  
 اطلاق الشئ على ما سألني انتهى على معناه اللغوي ووجه الترتيب  
 الجار ظاهرا فاما تفرق مطلقا او شبه مطلقا او تصديقا لي  
 مصدق فيكون المراد بالادعاء ولو ختمنا ومقدما الاول ولو  
 مطوية والمراد بالادعاء في الضمنية ما يفهم بالقرائن كدعوى الجهر  
 المفهوم بالسكوت وكما يفهم في قو والفضايا او مركب ناقص فكل  
 او مفرد اي ليس مركب او انشء مطلقا وانت في جميع هذه  
 الصور انما قال في جميع دون الجميع لئلا يلزم كونه المدعى نفس الكلام

وقصر نقول عليه ان المدعى نفس الكلام بل معناه والنقول اعم و  
 معناه فان قلت يلزم على هذا ايضا كونه المدعى نفس الكلام بل النقل  
 كذلك قلت هذا ممنوع فان ظرفية الكلام لمعناه لان كل حال لا يمكن ان  
 لنقل فيه او لا نعم بحسب في صورة له الجمل على الاستعداد ام باعتبار المعن  
 العلوم المجازي لكنه مختلف اما في اي طرف حال كونه الكلام عن غيره  
 بلا التزام سواء باسم او في الكتب وسواء بالاجاب والسلب ولا  
 وسواء كان مدعى كما في صورة التصديق او موقفا كما في التفرق وقاما  
 كما في غيرها النقيض او لا كما في غيره مما لا يرد في قيمه التصديق  
 التفرق بين النقل والمدعى ولو سلم صحة منتهى على ان العام اذا  
 بالخاص براد بما وراه الخاص او على حكم خاص في النقل لشرع وجب  
 علينا الشروع في بيان المناظرة على تقدير عدم النقل لا يقال انه  
 ليصح المناظرة في النقل بقوله فصل ثم لشرع لان نقول لا كان  
 المناظرة التجارية في النقل غير صالح لان كونه ما على صفة الحق  
 البتة الثالث واعلم ان الاخرين لا يمكن فهمها المناظرة وضع بدل  
 مقدور وبها لوجه الاختصار اي المناظرة المصطلحة وان لم يكن فيهما  
 الاستفسار عن معناها وعن وجه تكبيرها وعن تفصيل مجملها لكن  
 ليس بداهة في المناظرة كما سألني الاشارة اليه المصطلح يجري  
 الاعتراض فيها بما للحالفة لغات العربية واذ غير مضر للاختصار  
 اذا كان حال ما قدر فنضع ثلثة ابواب فان قلت الواجب



اربعة اذ في المركب المتعريف قلت المركب ان كان قد انقضت  
 فهو قسمة في حد في التعريف والافلا يكون قسمة في حاله كحال الا  
 من كذا قال في الحاشية ويمكن ان يقال ان مثل هذا في الاشياء  
 لا يتدبر ولما كان ذات التعريف قد ما على ما ذكر قدم الوفا في الجارية  
 فيه فقال البيان الاول لا لفظا المحصورة في بيان المنفعة التجارية  
 في مطلق التعريف بل اي لمن يريد السؤال او من حيث ان الحقيقة  
 يجمع له اوله يمكن تحته بدو بها ان ينقصه حصة او هو اقوى الا ان  
 الواردة على التعريف وهو ظاهر واسلم التزام المحصر واما من قسمها الى  
 حاله واما الاعتراض عليه بان هذا التعريف معارض بذلك فليدبر  
 او لكونه شبيها بنقصه لم يتقدم له وهذا النقص ليس النقص الوارد  
 على الدليل والدعوى حتى قيل بالغ البعض وقال لا يسمى هذا اجمالا  
 فضلا عن الشبه بالتحقيق كذا اخرج ثمة المحققين منهم التفات الى  
 حيث قال قد يطلق النقص على صورة يوجد فيها المرفوع بدو المرفوع  
 وبالعكس والحقق فصل الكلي الذي حيث قال ويشي ان يعلم ان  
 النقص كما يطلق على المعنى المذكور يطلق على صورة يوجد فيها المرفوع  
 بدو المرفوع وبالعكس السودا والروى فانه قال ان النقص كسب  
 الاصطلاح يطلق على نقص المرفوع او عكس او العاصم الحق حيث  
 قال النقص يطلق على حوالها في معرف وعرف ما منه عنه وكثيرا  
 يتوهم انه راجع الى احد النقصين باعتبار حكمه حاشيئة طرد التعريف

ط كذا في العلم وغيره

ط انقصا الوارد على الدعوى

او عكسه لان التعريف تصوير محصور لا محال للمشتبه فيه انا اقول  
 يتصور المشتبه في التعريف ابتداء اعتبار حكمه من تمامه لغرضه ما يتدبر  
 عليه من غير جميع هذا فراه عن جميع اقسامه الى غير ذلك ولا يخفى  
 المشتبه في الاشياء فيما لا يرجع الى الحكم بل كثر المشتبه في الاصول  
 بعد الموافقة للحكم والمصلحة او المحتوية على حصة اخرى ليس قبل  
 المشتبه في الحكم فالحق ان نقص التعريف من امر انتهى ولا شك  
 ان صرح كلامهم ان ورود النقص عليه لا يقتض الحكم فيه قد صرح  
 العلامة العصفه والشرع العلامة فقد ايضا فلا يراد بطلان  
 عدم مطابقة الحكم للواقع فيلزم ان يتعلق النقص بالحكم فكيف  
 يصح التعلق بتعريف ولا حاجة ايضا الى ما قال انه لا يكون  
 نقصا لا باعتبار دعوى الضمنية فيفريق بين النوع ان النقص والمعارضة  
 باعتبار تعيين الدعوى الضمنية فيها وفي النقص بالانبياء ولا الى  
 ما قيل الصواب لا الاعتراض الوارد على التعريف على وضع الدعوى له على  
 وجه سائر القدر فيه لا احتياج الى اعتبار الدعوى الضمنية حتى  
 حكم بعض الحكماء لا فرقاً ولعل لهذا احتياج الى هذا التفسير وقال  
 ومعناه ان يبطله بعدم جمعه وبعدم منعه ويمنع من محال الى الاول  
 والتسلسل او اثبات النقص في نفسه او كسبه او اجتماع  
 النقصين وارتقاءهما او التزجج بلامرهم ولا يبعد ان يراد فيه  
 النقصان التعريف ليس باجتماع المرفوعين من ما اورد في الحاشية

ط انقصا الوارد على الدعوى



هذا المعنى غير جامع لعدم شموله ابطال لعدم كونه احدى المعارف وما ابا  
 عنه ان هذا انوار الوقوع والوقوع ذكر الصور المشهور فبعد تسليم ندرته  
 مبنى على هذا المنقذين اعلم ان التعريف بطل تعريفية ويسمى باللا  
 المعنوية بطل ما ذكره المصنف بطل احسنه كما لا يخفى بالاعتراض بالاعتراض باللفظ  
 وسان نقضه فلو فسر النص ان ينقضه بان يشهد الى هذا من التعريف كان  
 اشهد وسبب الاول كونه التعريف احصاء مطلق كتعريف الانسان ما  
 بالزعم او بالحيوان ان ينجى فيكون محال كونه التعريف احصاء ولا يترك  
 فيه بعد الاصح الفصل القريب والخاصة المساوية بل احصاء او مبنى  
 على القول بالحيوان بالمفرد او مبنى على التمثيل وسبب الثاني كونه احصاء  
 مطلق كتعريف الحيوان وحال هذا اما ان لا يذكر عدم الاصح شيئا  
 على القول بالمفرد كما في الثاني للاول وذكر لكن لا يكون فصلا القريب  
 او الخاصة واما ان يكون جنسا او عرفا عاما فصلا بعدا و  
 وفيه من الاول والثاني وذلك اذا كان التعريف اعم من وجهين  
 بالابيض وقد يكون غير ذلك بان لا يصدق العرف على شيء افراد  
 العرف ومثل هذا الاعتراض من قبل الاول ومنعه كآية العقل لندرة  
 لا لا كآية نكره او هو تعريف بالمباين وذا صدور عن العقل بزر  
 وتقريرهما اي بعدم الجمع والمنع وتقرر صورة الاستلزام لبيان ان  
 هذا التعريف غير جامع لافراد العرف او غير مانع لاعتباره وبيان  
 عدم الجامعية وعدم المانعية والآتي يكون كآية غير مسبوقة الا

طى لفظ ان ينقضه

اي في قبيل عدم المانعية

اذا كان به بديهيا لا حاجة الى البينة قوله غير جامع لافراد العرف  
 رفع الایجاب التي وكذا غير مانع عن اعبارها كما ان الرفع الى غير هذا  
 منسبها لا تحقيق اذ هو كسب المال يتخلل الى قضيتين كما سياتي يعني  
 ان هذا التحصيل ليس له خبر في معنى بعض الافراد خارج او داخل في لفظه  
 هذا اعلم ما هو مقتضى كلامه ان بقى واما على قولنا هو عام من سلب  
 الحاج والخبري وكل تعريف هذا اي عدم الجامعية او عدم المانعية  
 ففكر اي هذا تعريف فله وان كان مثل هذا لنقضه اذ هو الحكم بالظاهرة  
 التي كانت صاحب التعريف اي المتعزم صحة كوا كان صاحبها او لان الجمع  
 الكبير قد تم لكونه امر الصلحا فالساعة المشهور مستند اما ان التعريف  
 لفظي وهذا يحتاج الى تمديد مقدم فلهذا قال بانه محذور كمنع  
 حاصل بان التعريف فسمان القسم الاول لفظي والقسم الثاني حقيقي  
 لفظا حقيقي بطل في مقام التعريف على ثلث سبب الاول ما يفيد  
 صورة غير حاصلة كوا بحجج الدلائل والاول سوادا كانه بعد العلم بوجه  
 العرف والاول الثاني ما يفيد صورة غير حاصلة بحجج الدلائل كوا  
 كانه بعد العلم بوجه العرف والاول والثالث ما يفيد صورة غير حاصلة  
 سواء كانه بحجج الدلائل او لا لكن بعد العلم بوجود العرف وهو معنى  
 الاول مقابل اللفظ واعلم منه بالمعنى الثاني والثالث بالمعنى  
 الثاني مقابل للسمع وبالمعنى الثالث للاسمي واحص منه مطلق  
 بالمعنى الاول واحص منه وجه بالمعنى الثاني او عرفه هذا فاعلم



ان المراد بالحقيقة هي ما هو المعنى الاول وهذا التفسير على الشرف  
 العالم واما التفسير الثاني فهو لم يفرق بين التعريف اللفظي والاسمي  
 بل قسمها استيعابا قسم الاول الى الحقيقي والاسمي منزهة ليس قسمها الحقيقي  
 بل قسم له والاسمي منزهة منقسم على قسمين ما يقصد به تعيين معنى  
 اللفظ للشيء في المعاني العلمية وهو الذي يسمى باللفظي  
 عند الشرف وما يقصد به تفصيل مدلول اللفظ لمن يعلم انه مدلوله  
 وقد تصور به بوجه وارا تصور به بوجه آخر تفصيلا وهو الذي سماه  
 الشرف استيعابا ايضا واعتبر من الشرف عليه في انما ان عليه من عدم  
 السيرة بالصناعة وقلة التدبير في صناعة القوم والاعترا بخرق  
 اطلاعهم الاسم في مقام اللفظي والا فلا سمى سواء كان حقا او سحا  
 فالق من حيث حصول المفهوم الاصطلاحي وغيره من الماهيات الاعتبارية  
 التي لا وجود لها في الخارج فيخرج في القول استيعابا لمخصوص  
 بالتصورات لكن نسبة بخلاف اللفظ الذي يجري في البديهي والوجود  
 اني علم وجودها والتدقيق مبرزها حيث قال حاصل اللفظ او  
 الاسم قسمه الحقيقي الذي كان من حيث حصول صورة غير حاصلة ولا  
 يكون في اللفظ حصول صورة غير حاصلة بل الاشارة الى صورة حاصلة  
 من بين تصور الحاصل فيها وهي التفتت اني من اللفظ هو الاكس  
 ثا من الحاصل بين اللفظ المقابل للحقيقة المطلق وبين الاسم المقابل  
 للحقيقة المطلوب فيه تصور شيء علم وجوده وقد اشار القوم الى وجود

طالع ما عرف اليه مقصود  
 من حيث صورة غير حاصلة  
 حتى ياتي كونه حقا وتلك  
 البديهي لانه على الحق من حيث  
 صورة حاصلة والاشارة الى  
 تعيينه بين سائر الصور  
 حاصلة ليعلم ان اللفظ موضوع  
 بازانها ووجهها وطهران  
 هذا اللفظ لا يوقف على حصول  
 تلك الصورة كسبب بل ياتي  
 على كونه بديهي ايضا  
 كغيره من اللفظ والاسم  
 والبنية وغيرها من  
 لا يشابه عن الذاتية نظر الى  
 مفهوم الاسم وعنه نظر الى  
 الاسم بلازم من  
 كغيره من اللفظ والاسم  
 الاسم فانما يكون للشيء او  
 العلم بوجوده وبعده من  
 يتقلب عند اوزن كسبب  
 الحقيقية من

ايضا بينهما حملتها ما قال بعض محقق وهو علامة بطون  
 ان اللفظي نسبة المباحث اللغوية الطالب العلمية فاعل لهذا  
 اختيار الصق قول السيد سند وفي هذا التبيين اعلم اني على القول  
 بانه داخل في الحقيقي وعلى القول بانه داخل في اللفظي او على القول بانه  
 ليس بغير حقيقة تدبره الاول وهو اللفظي تعيين معنى اللفظ  
 لا تفصيله في المعاني العلمية بل باللفظ اخر وقد استعرف القصور  
 بالاسم وهذا تعريف المراد في الاسم وضع الدلالة على الحيوان  
 المفترس بالنسبة الى الشئ بخلاف القصور فانه لغة نادرة في الحيوان  
 المفترس كذا اشار اليه في الكاشية وضع الدلالة على ذلك المعنى لعنى  
 بالنسبة الى الشئ اعلم قد اختلف التعبير في تعريف اللفظي لعل الكل  
 بعبارة اخرى حيث قال بعضهم هو تفصيل مدلول اللفظ غير واضح  
 الدلالة عليه نسبة الى الشئ باللفظ واضح الدلالة عليه نسبة اليه  
 وقال الفاعل الاصفهاني في شرح التجر يد واعني تعريف اللفظي ان  
 يكون ما وضع اللفظ بارائه معلوما من حيث هو فهو لانه حيث انه  
 مدلول اللفظ يعرف ذلك الشئ في هذه الحقيقة انه حيث هو مدلول  
 للفظ اخر عرف انه مدلول له وقال الشرف السيد عليه هذا اسم  
 تعريف اللفظ والمقابلة الاشارة الى صورة حاصلة وقصدها بين  
 الصور الحاصلة ليعلم ان اللفظ المذكور موضوع بارائه الصور المشتركة  
 اليها فاقاله الى التصديق والحكم بانه هذه اللفظ بارائه ذلك المعنى

ط  
 لان اللفظي يعرف  
 بانه هذا اللفظي هو موضوع لذلك  
 اللفظ وهو هو الماهية  
 اللغوية من



فقد لا كانه قابلا للتعريف فاحتاج الى النقل الى اصحاب اللغة والاصطلاح  
وقال في الحاشية مختصر الاصول ان اللفظ لا ينفيد صورة محرومة من  
صورة حاملة لمعروف ان اللفظ بارز في قوله في حاشية شرح المطالع ان  
تعريف الشيء بما يراه في اللفظ لا يقصد به حصول التصديق بان هذا اللفظ  
لكنه اراد بكونه نزاعا لفظيا انه راجع الى اللفظ دون المعنى الذي هو  
الى ان اللفظ هو وضع لهذا المعنى الذي فصل او غيره فعلى هذا يكون  
قوله في الحاشية التبريد مما لا الى التصديق مسحة يدل بما قال في  
حاشية المطالع من حقيقة التصديق فيرفع المناقابين كلاهما و  
يندفع ما اورده عليه المحقق البزرجاني ايضا في قوله ان الحق بالذات  
من حصول التصديق في هذا اللفظ المعرف موضوع ليدل على المحرف في  
في المطالب التصديقية واما الاشارة المذكورة والنهيان المذكورين  
التصديق عليه وليس المقول بالذات في التعريف اللفظي بحجة النفيان والتبريد  
اخطا المعنى في السال واصفاره في القوة الدراكه حتى كونه المطالب  
التصورية كما ذهب اليه البعض كونه اياها في القوة الدراكه في القوة  
الدراكه على وجه التمايز المعين وفي هذا احتاج الى التعريف اللفظي وهو  
وكذلك ليس المقول بالذات منها تصور الشيء بمعنى كونه موضوعا للفظ المذكور  
ما ذهب اليه السيد في هذا التصور لا يلزم التعريف اللفظي على ما  
بغير تعريف حقيقته انتهى ومداره على اللفظ المفرد المتعارف في  
تعريفه كونه الفصحى هو الاسر فاذ لم توجد اورده لهما الفاعل مركبة

وهو سؤال واحد في  
العلم من اراد الاطلاع  
في شرح الشهاب في  
الفتح

والله على من هو من فلا يكون تفصيلا مستقلا من المعنى بل قصد بها  
بحر تعين ذلك المعنى فهو في حكم المفرد في وصفه بما فانه لم يسل  
بان العلم اخصوا بان التعريف الوجودي وان كان بعضها وكما يعرف  
لفظية المركب لا يوصف بالترادف في الاضافة الى الجواب عن هذا اصطلاحا  
لاصحاب الاصول فلا بد وعليه مخالفة اصطلاح غيرهم وفي عدم تصديق  
المركب بالترادف في بحث لطيف في بعض الاطراف المحقق الميرزا في حاشية  
على حاشية شرح التبريد ذكرناه خوفا من الدلال في اراد الاطلاع في حاشية  
ولما كان سلك التبريد وهو طريق اصل اللغة لعل المراد به مطلق  
العلوم العربية كذا قال السيد علي قول السيد واما على قول السيد  
فهو مطالب التصورية او هو جعله في قسم الاكثر كما فصلناه فيما سبق  
قبل مراده ان المعنى يتعين معنى اللفظ ليس يعلم ذلك المعنى في ذاته لكن  
لا يعلم وضعه في الحقيقة التي هي مما لا الى التصور على سبيل التشبيه وهو  
ما حكمه في قوله في حاشية انه اذا كان الفرض من معرفة مال اللفظ  
بانه موضوع لذلك المعنى كما في لغو خارجا عما في المطالب التصورية  
لو كان الفرض من تصور المعنى فليس كذلك ويجوز بالاعم والاحصى  
ان يجوز بها على تقدير كونه قسما من الاسم ومعرفة بانها قصد بيان ما  
يعقله الواضع فوضع الاسم بارز كونه كذا في اللفظ مراد في الموازن او  
بانه ذات او بالذات واما على تقدير كونه من المطالب التصديقية فكونه مدركا  
على المراد في حاشية انا لاسي الحاجب بالترادف في السواست حاشية



ان الحق التفتار في فخرج في تهذيبه كونه التعريف اللفظي  
 اعلم فليس ثني لانه ليس في كلامه فخرج بذلك بل هو ففعله حيث قال وقد  
 في النقص ان يكون اعلم كاللفظ فانه محتمل للتشكيل والتفسير ولو سلم  
 فهو مني على مذهب وهو كونه في الاكس والمصداق سلك مسلك  
 السيرة وعلى مذهب تحيز الائمة والاصحية حرف الاجماع والوجوب  
 بني الكلام عليه واهم على خلافه وهذا كما يحتاج في القدر في  
 زمانه ثم ظهر من ما قال الحق العمام في شرحه للتهذيب حيث قال انه  
 قول المصداق اللفظي ان تعريف اللفظي ومضى اتيان ان التعريف بالاعمال هو الثاني  
 لقول الفصل القريب والخاص الى به والمراد الثاني اللفظي فالتشكيل  
 لا تشطير وانما مثل الثاني اللفظي لاشتهار وقوع الالتم في التوضيح اللفظي  
 هذه اذا كان التعريف اللفظي تعريفا حقيقيا كما يصرح في التوضيح واما  
 اذا كانا التصديق يكون المقبول لهم الفعلة الاسمان اللفظي العففر  
 موضوع للاسلاف لا يكون تعريفا بالحقيقة لو كانا يفهمه كعمل منهم  
 الاكم مثلا تعريفا اسما كما ذهب اليه سيرة المحققين فدرستهم اذ ليس  
 التعريفا اللفظي تعريفا فضلا ان يكون ناقصا هذا هو الاول قولهم  
 بعد ان ثبت فان بعد ان ليس مراد في النسب بل نوع مخصوص من ذلك  
 اخفى دلالة على معناه وهو نوع مخصوص من النسب فان التعيين في  
 الكلمة يقتل ثبت اي نوع من النسب على ان التنوين بالنسب للتنوع  
 بل كذا قال المصداق بين وجه التال بان الدلالة بعد ان على مطلق

قد كلام العمام وجعل  
 المقام

النسب حق ايضا ولذا عرف بمطلق النسب بالجملة انه كما لا يعلم  
 الجمع المعنى لمخصوص بعد ان لا يعلم ان معناه نوع من النسب  
 بالتعريف اعلام الثاني والثاني كقول القائلين لها المسمى لعب  
 والعين مع المسمى هو قول قال بعض المحققين في رساله التورود في  
 ان اللقب للمسمى هو المقوم من اللغة انما لا فرق بينهما لكن ورد العطف  
 باحد على الاخر في الاطلاق والحديث يقتضي المغايرة وبين المغايرة  
 بالقل من ائمة الاصول ما علمها ان اللقب ما فيه نوع لذة والله هو ما فيه  
 زيادة لذة فوق لذة فعلى هذا الاوجه لقول المصداق ان قول القائلين  
 يحتمل الحارز والغير بالاحتمال لا يثبت له نفسا طينال والثاني وهو  
 احتجني المعنى الاول على ما فصلنا به اوجه التقدير اي تفصيل صورة غير محله  
 فان كان في الكا الحقائق الموصودة فان كان جميع الذاتيات تام في  
 وان كان بعض الذاتيات فقط فخذ ناقص والاخر رسم حقيقي تاما او  
 ناقصا وتحرير الحقائق متعلقا او مستغذ فان كمن يشبه العرض العام  
 والفصل الخاصة وتعرف هذه الحقائق بذاتياتها او بعرضياتها  
 مع قطع النظر عن وجودها تعريفا سميها فاما وان كان في التوضيح  
 اللغوية او الاصطلاحية فان جميع الذاتيات فخذ تام اسي وان  
 بعضها فقط فخذ ناقص الاخر سمي التام او ناقصا وتحريرها  
 في غاية السهولة بذكر العام ولاول الخاص نائبا قبل تقديم كمن  
 على فصل القريب في الحد التام واجب قبل في مطلق التعريف لان كمن



بجند مجزى

بدل على شئ بهام غير حاصل بعينه وكحصول الاصل الى هو الفصل اذا  
 لم يقدم الجنس على الفصل كمثل الجزئى الصورى فلا يكون تاما متداخلا على  
 الاجزاء وفيه نظر لان جميع النواحي شئى الحدان لم يلا الجنس الفصل  
 القريب وهذه العين تحقق سواء قدم او اخر فان تقدم الجنس على الفصل  
 ليس كجزئى صورى الحدان تام حقيقة وذلك لان تقدم الجنس على الفصل  
 إضافة ما فيه الجنس القريب الى الفصل والعارض الى الشئ بالقبول الى  
 خبره من غير أنها فلا يكون مفيدا ما هيته الجنس الفصل ولا وجودها الا  
 الى الوجودى ولا وجودى التفصيل فلا يكون جزئى صوريا الحدان متفصل عن  
 الشئ اذ اء العلماء بحسام الدين الصورة الاجتماعية اما جزئى الحد و  
 والحد جميعا وهو راي الطولى وعلى الحد فقط وهو راي الكشف والكافى  
 او بالكنس وهو اختيار الفئاري في فصول البديع لكن تغلب على الشئ بعض  
 الالام بعدم الوجود لكونه ناطق صوابا هدا تاما واشرف العلمات مال  
 البنى نفا بنية لاد اقال بعض المحققين واخى ان العام لا دى فيه تقدم  
 على الخاص في التعريف سواء كان جنس او عرضا عاما وسواء كان الجنس فصل  
 او خاص لان الشئ يميز التميز لا يحصل الا بعد الاشتراك فالاولى ان  
 يعتبر الاشتراك او لا حتى يشتر التميز ولكن حمل كلام المصنف على كل من  
 المذهب بقوله لان الانسان حيوان يطلق مثله لكونه اقوى اقسام  
 او بنى على القيد الثانى ويشترط ان لا يلا على مذهب المتأخرين بمطل  
 بعدم الجمع وعدم المنع فلا يكون منع الكبرى هو اذ كان احد مطلقا او رسا

مطلقا

مطلقا وما قاله ابو الفتح من انه يجوز ان يكون المنع من بمقصود  
 المعروف الكامل بالتعريف والشرط المساواة هو يكون تركه من البحث  
 من غير كمال اعتماد على القيد فلا يلزم ان لا يكون مساهل الصورة  
 واقية لبيان احوال كواستنباطات من يلزم ان لا يكون المنع من  
 ما قاله افعيد من وجوه لا يخفى على لئال والقيد ما جوزه والتعريف بالاعم  
 والاخص لم يفرق بين التعريف لئال ان المساواة فى التام سواء كانا هدا و  
 شرا وعندهم ايضا خرج السيد اسند وقال المحقق العصام في كتابه  
 التسمية في التعريف بالاعم مذهب المتأخرين والمتقدمون جوزه  
 والحق معهم ومن فوائد السموعة في بعض الرسائل ان المتقدمين  
 لم يفرقوا بين التعريف بالاخص كما هو قولهم في التعريف بالاعم لكن  
 قال في شرح التهذيب والتحقيق انه يجوز التعريف بالاعم والاخص وقد  
 نقل عن المعلم الثانى التبرج بتصرح التعريف بما في كتابه من الاول  
 وقد ان الى جوار التعريف بقوله وقد اجيز بالاعم وكانه قد افتر  
 لانه لم يبلغ التجوز بالاخص كانه نادر الوقوع انتهى والحال ان  
 من يصح كلامهم ان المساواة شرط في مطلق التعريف عند المتأخرين  
 في الحد التام والرسوم ان تم عند المتقدمين ايضا واما رسم النسخ فيجوز  
 بالاعم والاخص اما الحدان فهي يجوز بالاعم واما بالاخص فيكون  
 امكانه في لوان الرسم هذه كما ان الحسن اما الاول في موضع بر او با  
 تميز المعروف عن بعض الاشياء لا تشابه به وصرح عند السيد المحققين

وجاز لا يشترط  
 تميز على اعتبارات  
 تميز



في حاشية المطالع كما اذا الشبهة للثلاث بالترتبة عند السمع واربعة  
عنه فخطاها للثلاث ككل مضاع المضاع يعلم السوس والمربع مثلا لكبح  
الترتبة وهو سطح احاط به خط واحد مستدير والثلث سطح احاط به خط واحد  
وسمى كل خط من ضلوعه اقاله في الحاشية واما الثاني ففي موضع يراد بالتعريف  
بيان افراد الشهادة والله اعلم بما قال ذلك لان بعض الناس قد  
فهم موضع يراد به بيان افراد الشهادة وقيل في موضع لا يضره وضع  
الحاشية ولا يجوز وقيل في موضع يدل الفرد الخارج فيه بطريق الاولي وان  
لم يدل عليه منطوقها انما هو التعريف ولعل الحق ما قاله المصنف صاحب  
فيه يكتفي منع الكبرى مستد بان المراد تميز الموقوف على بعض الاشياء اوبان  
افراد الشهادة الاول للقول والثاني للثاني ثم ان منع الكبرى على  
انما يجوز اذا كان التعريف سمانا فصاح يجوز منع الكبرى بالسند الاول  
والثاني او حدانا قضيح يجوز منع السند الاول والثاني ولعل هذا  
قال تقطع فتح الله عليك ومقابل ويجوز منع الكبرى على من ذهب المتأخرين  
بيان الفرض التعريف فان يجوز ان لا يكون مخرج الموقوف ان يراد تعريف  
جاسع وما منع بل معنى لشيء غير ذلك المعنى او التوطئة لما ياتي وتنبه ذلك  
الموقوف عن امر مخصوص منطوقه اول وجه لاطلاق التعريف على ذلك  
بعد ان اذ التساوي الا ان يكمل على التميز فان قلت ان التساوي  
شرط الصحة لا التعريف فقلت ان ارادة التعريف فيها لكان لا  
يجوز ان يقع فيها والتساوي وان ارادة التعريف فقلت ان لا يكون التساوي

لا يوجد بطلان ذات الموقوف بل وصفه قبل احد هذه كلامه في الفتح  
واراد به جعل النزاع لفظيا وقد علمت ما فيه من وجهه كمالا ويمكن  
ان يكون هذا وصفه الثقيل وعلى هذا امرها لم يطف فصل في بيان منع  
الصغرى في التعريف السابق وهو قوله وتقريرها ان هذا التعريف هو  
اعلم ان الصغرى في محل القضية او الافراد مضاف الى الموقوف  
وعدم الجسمية والمانعية محمول على الموقوف فلا يتحقق الا وقد يتحقق بها  
قبل انما يتحقق السها باعتبار دليلها فيه فاما وجهه الموقوف او منع ظاهر  
الصغرى انما هو باعتبار دليلها فيكون منعها اما مجازا لغويا او عقليا  
او حذفيا واما هذا الاعتبار فيكون حقيقة او منعها انما هو بلا حكمة  
القضيتين او دليلها واما منعها فهو منع الصغرى وليلها وفيه ان  
لما كانت الصغرى منضمة لتلك القضية فلا معنى لجعلها دليل  
ولعل بعد الاكلاف بما راينا في هذا فقلت انه غير جامع لغرض فلا يفي  
التوقي وقوله في المثال المحصورة فكانت ان الموقوف هو الموقوف  
عليه الموقوف مثلا والموقوف اليه غير صادق عند ذلك فقلت ان  
غير مانع عن ما ذكره فلا يفي وهو ان الموقوف غير صادق عليه التعريف صدق  
قلت عكس المذكور ان الموقوف غير صادق عليه التعريف صدق عليه  
لا يقال ان الموقوف الموقوف لا الافراد لاننا نقول نعم لكن السراية  
ايها مقصودة ايضا فقلت ان منعها يكون في المنع ان لم يكن  
عدم الجسمية والمانعية به بها واما قاله فيما سبق في المثال المحصور



في ذكر السبب الاول والثانية تقضي عدم الحكم بالشيء الثالث المذكور في  
السبب من مطلقا فلا يترتب الثالث والتدبر كلامه بينك الفضيل لكن  
بشيء طرأ على الاول والآخر عدم المانع في صورة عدم الجامعة و  
عدم الجامعة في صورة عدم المانع في صورة عدم الجامعة في صورة عدم الجامعة  
مثلا نقول في صورة عدم الجامعة لان ان العرف صادق على المادة الغلانية  
سكننا لكن لان عدم صدق التعريف عليه في صورة عدم المانع لان  
ان العرف غير صادق عليها سببنا لكن لان عدم صدق التعريف عليها لو ايضا  
يجوز ان ترد في مادة النقص في احداهما باعتبار اخر والاخرى با  
عنا راء ويجوز ايضا النقصان الحقيقي ولعله لم يرد النقص  
وسند ذلك للشيء في الغالب قديم او قد يجوز تغيير اجزاء التعريف بها  
او كلا وخبر ما قد نقض التعريف واعلم ان التعريف هو مطلق  
جوز بعضهم كونه وطيفة بئس لكن احسن كونه سندا لبعضهم  
يجوز كونه وطيفة وقال ان الوطيفة الاخ اما ان كونه مطالبة او مطالبة  
او اشباها فاذا كان التعريف وطيفة لا تخ عن هذه الثلاثة فلا يكون السند  
ان كان في مقام المنع ولبل ان كان في مقام الاشبا والابطال فلا يكون  
وطيفة بئس بدو باعتبار شي هذا ان جعل كلام المصنف منسما على  
الاول فتولد في الغالب اشارة اليه على ان شي في و يكون رد الاول  
لعله قوله فاعرف اشارة الى هذا ايضا فغير المراد بالعرف والتعريف فاعرف  
سهل ان عليك قال في الحاشية قوله فاعرف اشارة الى تفصيل الخبر

طبيخ رند ضمانة في  
نبأ الوطيفة  
والاسلم

وهو ان منع صاحب التعريف صدق العرف فخره ان يريد منه معذلة  
بصدق عليه ان منع عدم صدق التعريف فخره ان يريد منه معذلة  
لا يصدق عليه وان عكس المذكور فالخبر عكس ما ذكرنا وبالمجمل ان  
الاغراض مني على الحق المتبادر عن العرف او التعريف والجواب بالخبر  
حرفها الى معنى غير متبادر انتهى قوله والمصنف ان الاغراض هي  
بكل قول صرحها آية بقرينة والله على المراد لان اجزاء التعريف محتملة  
على المتبادر بدو التعريف على خلافه فصل في تقرير الابطال بالثالث  
وهو استلزام المحال وهو عدم سائر الحالات التي ذكرناها فيما سبق وهو  
المصرح على ما هو مشهور ويجوز عنها لا يمكن منع الكبري باق تقريره  
الا اذا كان صورة سلب شي عن نفسه او هو جائز اذا كان الشيء مستغنا  
اما من الصغرى يجوز في الجميع ان النقص قد يتوهم وقوع شي منها وهو  
غير واقع وهو اي تقرير الابطال بعض الثالث والتخصيص بكل مدعى  
على الحاشية وقد سبق وصار ان التعريف مستلزم للدور والتسلسل وهو  
حال فخرج هذا التعريف مستلزم محال فحمل هذا معنى لغوي وكل تعريف  
يستلزم محال فهو خيالي وهو فائد على طريق بوصول النتيجة على ما ذكر  
في كتاب التبيين بتقرير القوانين وذلك ان جعل مقصود النتيجة وهو  
صناو ذلك ان يحمل ايضا قوله وهو محال قيد الصغرى وهو الظاهر  
ما ذكره في طريق الجواب وهذا تقرير مشهور وهذا ان هذا التعريف  
مستلزم للدور والتسلسل وكل تعريف محال انه كذا انه والاصب



التعريف ان يرد ويقول ان اردت استلزام للوجود والتمسك  
 الحال لان الصغرى وان اوردت المطلق لان الكبرى ولا الى المص  
 لمنع الكبرى هنا وهو قوله وكل تعريف يستلزم الحال سواء كان كبرى  
 ثانيا كما في صورة الشيء المركب ولا كما في صورة القيدية بل يمنع  
 الاستلزام ان لم يكن بدسيا او سلما وهو قوله ان تعريف التعريف  
 مستلزم للوجود والتمسك يقول بما يستلزم لو لم يعتبر قيدا او  
 اعتبر قيدا كذا فيه وهو موم وبيان يقال بان جهة التعريف مغايرة وهو  
 توقف احد الشئيين و متعلقه على متعلق ما يتوقف عليه والفرض  
 توهم في الصورة ان توقف على ما يتوقف عليه كما ان توقف على ب  
 توقف ب او علم ب علم او كذا صورة ان السلسل فلهذا اقال وسنه  
 في الغالب تحريف التعريف كذا او بعضا او يمنع الاحالة وهو الكبرى  
 الاولى في القيد المركب قيد في الصغرى او اذا كان القيد يسمى  
 كما عرفت في تعريف مستند اما ان هذه الدور غير محال اعلم ان للوجود  
 على قسمين تقدمي وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه مرتبة وهو المسمى  
 او متراتب وهو المسمى والكلام في الكلام ومعنى توقف الشيء على الامر  
 ان لا يوجد الشيء الا وافا وجود الامر قبله وفي محال في ذاته فيستل  
 التعريف بالاستلزام له سواء كان بطريق توقف الشيء في امر التعريف  
 على المعرف او بطريق الثبات التعريف توقف الشيء على شيء اخر توقف عليه  
 والاشك في ان لا يخفى ومعنى كون الشيء مع الامر كالمضائق كالانواع

والبنوة فان احدهما لا يوجد في الخارج ولا في النفس الامر الامر  
 الدور المعنى لا يوجد تقدم الشيء على نفسه بل يوجد ان يكون الشيء بغير  
 وهو غير محال فلا يستلزم التعريف بالاستلزام له الا اذا كان الدورين  
 المعرف وبين شيء اخر التعريف على ما قيل قال العلامة القناري في الامر  
 احدا حد المتضايقين في تعريف الامر لان الحد يجب ان يكون قبل المحدود و  
 المتضايقان يكونان متعلقهما معا لكن قال الشرح في العلامة ان الامر  
 بالامر بل يدريج كل منهما في تعريف الامر على ضرب من التلطف والبيان  
 لاكل واحد من المتضايقين كالامر في الابن لهما مفهوم وذات مفهوم  
 كل منهما لا يمكن ان يتعقل بخصوص الامر الامر تفعل مفهوم الامر ولا يمكن  
 ايضا الا بعد تفعل ذاته فاذا اريد تحريم مفهوم احدهما وجب ان يذكر قبله  
 الاخر مجرورة عن الاضافة اما ذكر ذاته فلا ان تفعل ذلك المحدود يتوقف  
 عليه اما تحريمها فلا يلزم تقدم احد المتضايقين على الاخر في التعريف  
 وذكر هذا الوجه ضرب من التلطف وجب ايضا ان يفيد بالذي  
 يقتضيه نفسهما يحصلان معا في التعقل وهذا هو الایمان وان  
 يعتبر فيه كهيئة يحصل البيان بذلك المعرف في حيث اريد  
 تعريفه ان هذه السلسل غير محال السلسل محال هو الامر الامر  
 يكون في الامور الموجودة المجتمعة المرتبة ترتيبا طبعا او وضعيا  
 لبيان جريان التطبيق المثبت للحالين وكذا ان يتردد بينهما  
 واما السلسل في الحدود فما فخر محال لعدم وجودها وكذا القدر



لعدم الاجتماع ان المقدم هو الذي يتوقف عليه المستند ولا يكتف  
 بل النسب وفتح كحركات الافلاك وكذا النسب في الاعتبار كما لا يخفى  
 والتعلقا وغيرهما المعاني المصدرية لعدم الترتيب او هو ينقطع ما  
 فقطع المعبر وليس المراد به انه محال بل المراد انه ليس بحقق تعالى كبقية  
 لان العقل لا يقوى على اعتبار ما لا نهاية له مفصلة صرح به المحققون  
 وما ذكرناه الفرق الاصطلاحية بينهما كفي في مثل ولهذا قال وبيان  
 محالهما وعن عدم محالهما في علم الكلام وكيفيك في السند هذا  
 الاحتمالين ولما كان النقص بعد الاجلوية ممتازا عن الثالث  
 حصه بالذکر فقال واعلم واعلم انه قد ينقض التعريف بان ذكرت  
 في مقام محسوس كمنس بل عرف عام وما ذكرته في مقام الفصل ليس ينقض  
 بل خاصة وبيان هذا التعريف الثاني بنفسه اكثر ما يكون اذا ذكر الشيء  
 بلفظ مرادف وينقض ايضا بانك جعلت النوع جنس مثل الشتر ظلم  
 للناس و بانك جعلت الجزا القدر في جنس مثل حمزة فان حمزة  
 العشرة ولا تحمل عليها لا وحدها ولا بانضمامه احري اليها بل  
 المحمول مجموع الخمسين انه قد ينقض التعريف اي الرسمى او الحدي  
 لا كبرى فيه ذلك لان ذاتي الشيء لا يكون حقيقيا مثله ولا كفى ولا  
 موقوفات تفكك على عقل وان ابدل الذي بما يتعلق باحدى هذه  
 الصفات في ذلك الاقسام السبعة متافعا هو يكون الدور فيه ايضا  
 في غيره بانه ليس باجلى المرفوع وكل تعريف هذا ان كذا افكروا

ولا اضحى

فكره والتعريف ليس محتصا باللازم ببيان الظواهر لان الموقوف  
 يجب ان يكون العلم به ساقيا على العلم بالمعرف لان العلم بالمعرف ساقيا  
 بالمعرف والسبب ليقا على السبب واما العلم بالمعرف ساقيا على العلم  
 بالعلم يجب ان يكون اجلي منه بالنسبة الى العلم لان التوقف يكون اجلي منه  
 بالنسبة الى قوم كسب علمهم وصفتهم ولا يكون بالنسبة الى الاخرى كمدرك  
 كقوله في تعريف الجسم انه جوهر مركب الهبوني والصورة فان المعروف  
 احلى عند الحكم واحلى عند غيره والاعتراض من كل جمل هو فرع وجوب  
 اجلي انما هو بالنسبة الى السبب واما من عرف الشيء بنفسه فله حقيقة  
 معرفة الشيء بنفسه وحقا الى غير ذلك ولا يمكن له ذلك حتى يفرض له ما  
 لا حذر عنه ولو امكن له ذلك فلم يحزر عنه فلا يخفى تعريف الشيء ببيان  
 في الجلاء والكفاء سواء كانا ارتباطا وعلاقة بحيث لا يندرج العلم  
 باحدهما العلم بالآخر والجهد الجهد كقيل الزوج عدد ليس بزوج فان علم  
 الفردس والزوج في الجلاء والكفاء بحيث يمكن العلم باحدهما مع الجهل  
 بالآخر لكن ليس باحدهما اوضح واظهر عند العقل بل كل منهما كسب في ان  
 العقل الى معرفة للعقل يسر والال كسب معرفة الآخر والاشح تعريف  
 ايضا بما هو اخص منه سواء توقف الاخص على المعروف او لم يتوقف واذا  
 توقف عليه هو اما مرتبة وهو الدور والظاهر او بالكمية هي دور وهو الدور  
 اخص والتفصيل مراد اما التعريف بالاخص الذي لم يتوقف على المعروف  
 فلتعريف النار بانه يشبه النفس سكونه الفاء والمراد من النار



الحرف ا ب ر ي في البحر وقد يطلق على البحر والمراد هنا الاول قاله في  
 الحاشية في اللطافة واللباطة وعدم الروية ولزوم الحركة اذكرة  
 النار تحرك على الاستدارة بمنازعة الفلك والنفس تحرك دائجا حركات  
 مختلفة قبل في انها توجب تحفة للحار كما ان النفس توجب تحفة للبحر ولذلك  
 كالتبث الثقلة للبحر اقول والنفس اصفى من النار ولذا قال عليه السلام من  
 عرف نفسه عرف ربه وقد كثر الكلام من الاول عليه وفي كنه سره لا يتبين  
 كونه اجلي المعروف قد سبق وجهه وهذه الاماثة اشارة الى ديل الكبرى السابق  
 او الى نفسها وليس المراد كونه التعريف اجلي كونه لولا لفظ عليه اجلي فانه لا  
 حكمه سابق بل كونه المفهوم اجلي في نفسه سواء كان دلالة عليه اجلي او لا فاما  
 اذا عرف النار بانها شئ من نفس في اللطافة فالتعريف باطل لان النفس اصفى  
 من النار وان كان دلالة لفظ النفس عليه اظهور واما اذ عرف النار بانها  
 فوق الارض شئ فالتعريف غير حسن لان الارض تعبر عن اصل المركب وهذا  
 المعنى خلافه فيكون دلالة لفظ الارض على شئ من الارض لا في غير ما نوس الاستعمال  
 واما الجوانب فلا يمكن منع الكبرى وللاستحالة بل يمنع الصغرى والسر تحرير  
 التعريف كلا او بعضا او تغييره او تحرير له عرف او تحريرها انما لم يذكره بقا  
 على ما سبق لما كان نصه التعريف بحسنة شرايطه وبيان كيفية استغناء الاول  
 اراد ان ياتي كيفية الثانية فقال واما استعمال الالفاظ الغريبة في الالفاظ  
 التي يكون غير مانوسة الاستعمال ولا ما لوفة وكذا الحشية والجمل المقعد  
 والابد ايضا ان يعتبر فيها بالنسبة الى السمع اذ هو كلف كسب المفهوم

دووم قوم واردة المدلول لا تتراى اذ كل معنى لوازمه متعددة  
 فلا تعبر ارادة اللازم الذي هو الحق في مقام التعريف الا اذا ظهر القرينة  
 المعينة للمراد واستعمال اللفظ المشترك والحجاز اي للفظ استعمال في غير ما  
 ما وضع له للعلاقة بينهما سواء كان مجازا مرسل او استعارة وكذا الجمع  
 بين الحقيقة والحجاز وكذا الكناية لان جميع هذه الالفاظ محتاجة  
 الى كشف وبيان فيلزم الاحتياج الى القول بالشارح بدون القرينة  
 الواضحة فيه اشارة الى انه لا يكفي فيها الخفية المعينة للمراد اذ قرينة  
 محصلة لكن لا بد في الحجاز من المحصلة ايضا وهي المعبرة في تعريفه فلا بد  
 ان الحجاز لا يتصور بدون القرينة فهو يذهب من الاذهان حسن التوفيق  
 لا صحة اذ كان المعنى المقول اجلي من المعروف ولا بد من صحة ايضا فقل  
 هذه اقرار الاعتراض ان التعريف مشتمل على اللفظ المشترك في كل تعريف  
 هذه اشارة غير حسن فهدى غير حسن قال ينبغي ان يجوز اطلاق النفس  
 على محراز الان الغد لا اللفظية شئ بل حسن كما تدرى بل عدم الطردو  
 العكس صحة فاشترك الجميع في إطلاق الالفاظ الجواب ان يرد  
 فيمنع الصغرى باعتبار كبرى باعتبار افعال شئ لان اورد  
 انه مشتمل على المشترك بلا قرينة فلا يتم وان اردت انه مشتمل على المثل  
 المشترك الذي لا يجوز ارادة كل واحد من معناه فلا يتم الصغرى  
 وان اردت المطلق فلا يتم الكبرى وان قيد الصغرى بالقرينة  
 فيمنع الصغرى وعدم القرينة ولا يجوز منع الكبرى الا ان يستدل



بالمشرك الذي يجوز اراوة كل واحد من معناه الامرين ولا يقع  
 في جواز استعمال المشترك وعدمه وفي الملاحظة المذهب في طريق الامر  
 في الجواب فالمراد من قوله تعالى ومن هذا القبيل استعمال اللفظ المشترك  
 مستدرك وهو ما لا يفيد جمعا ولا امتعا ولا توضيحا اذ قد يكون بمعنى  
 قيود التعريف لمجرد ايضاح قيد اخر يكون فيه اضلاع وامتيار او يكون  
 بمجرد التنبه على كنهه في الامر من فالاول كما ذكرنا في تعريف ما هي  
 العلوم بالعلم باحوال كذا او كذا والثاني ما ذكره الشريف في كنهية  
 المختصر المشتمل على هذا القبيل ما ذكرنا في تعريف الكليات ان القول بما  
 جرى به لتعلقه على كثيرين سواء كان الاستدراك بتكرار نفس احد مثل ان  
 يقال العدد كغيره محتملة من الاحاد والجملة من الاحاد نفس لكثرة او بعض  
 كمثل الانسان حيوان جسماني ناطق والحاصل ان الفكر راغما  
 يحصل به ذكر الشيء مطابقة بعد ذكره مطابقة او تضمن لا بذكره مطابقة  
 بعد ذكره التزاما ولا بالانعكاس اما اذا ذكر نفسا اثنين او ذكر  
 تضمن بعد ذكره مطابقة فهو تكرار او لا فيجوز وهذا اذا لم يكن  
 التكرار ضرورة او احاجة واما اذا كان كذلك فهو لا يذهب حسن  
 التعريف اما التكرار بحسب الضرورة فهو الذي لو لم يقع لم يقع التوفيق  
 صحيحا لو لم يقع يكون التعريف صحيحا لكن لم يكن كاملا وقد جعل كثير  
 من المنطقيين تعريف المركب من الذرات والعرض الذي هو هذا القبيل  
 كما في قولهم الانف الاقطر الف ذو تقدير لا يكون ذلك التعريف الا

هذا فهم من كلام بعض  
 سائر المتكلمين في كنهية  
 كنهية كثر في التعريفين  
 كونه الاستدراك بطلان  
 الشريف

الآتي الغنى فصار الانف والتعريف تكرارا وهذا التكرار انما سبغ الحاجة  
 فانه لو لم يقع تكرار يكون صحيحا لا يكون كاملا وفي كنهية كثر في خوفه بطلان  
 خص الاستدراك ان نفس التعريف مستدرك من جهة مانع قال التعريف بالشيء  
 لكونه العبارة كذلك اذ الظاهر ان يقال ان التعريف هو ما يودى وما يودى وما يودى  
 فانقص العبارة بعدم المطابقة لقولنا ان العربية تقربها لغيرها فتنه  
 لانها متممة على الاضمار قبل الذكر او عطف على توري عامين مختلفين او نحوها  
 وهو مما يستحق العلماء العربية تنجي انها متممة على امر متفجع وكل عبارة  
 كذا لك في غير كنهية فقد تنوع الصغرى الاولى وسنده في الغالب تحرير  
 العبارة وقد تنوع الكبرى الاولى اذ قد يجوز بعض العربية ما يتفق  
 الاخر وهو لا يحال لمنع الكبرى الثانية ومعناه ان الاعتراض على  
 التعريف لا يكون الا بطريق دعوى بطلانه والاستدلال على ذلك  
 الدعوى بما عرفت من عدم الحامية والمانعية والاستلزام وغيره  
 ان صحيح الاستدلال لان التحديد بقصوره ونقصه لصور الحدود و  
 المعرف في ذهنه وحكمه فيه اصلا والحادا دائما وذكر الحدود بالحدود  
 انهم انما يذهبون الى ما هو معلوم بوجه ما يسمى فيه صورة اخرى اتممها الاولى لا  
 ليحكم عليه بالحدود ليس هو مصدر والتصديق بثبوت له مثل كنهية النفس  
 الا ان الحد يتنفس في النفس بصورة معقولة وهذا ينفي في التوح صورة  
 محسوسة فلا يمتنع ان يقال لان الانسان حيوان ناطق ذلي يجري  
 مجرى ان يقال لا كاتب لان كاتبك هذا هو المشهور وتوقف عليه ان



ان التعريف بما يصل الى تصور المعرفة بواسطه حمله عليه لا ينافيه كون  
المعنى من تصور بل جميع اصناف القول في جوابه هو اي شئ هو  
القول منها هو تصور ضرورة انها ما يصل الى المطالب التصوريه مع انها  
تحد على السؤال عنه في الجواب فيقبل المنع اجيب عنه بان هذا انما يقتضي  
حل التصوري في الحقيقي وتقف ايضا بان للنوع الثلاثة في التعريف  
معان مغايرة للمعاني المشهورة المعهولة في الرسائل فان اريد ما هو  
المصطلح في الدليل لا يتوجه على احد من الاعتراف المتقدمة لنسب  
الاستدلال عليها وان اريد بها معان اخرى كما استعملت في الجواب  
عنه نأخذ الشق الاخير ونقول المنع الوارد على المقدمة معنى خاص للفظ  
المنع كشرور وده وله معنى عام طلب الدليل على الحكم ولعل ما ذكرناه من  
اشتهار على المحر واستدل القوم على انه لا يقع ان يقع لان المنع لا يتوجه الا  
ما يمكن ان يبين لكن لا يمكن ان يبين التعريف بالبيان فلا يتوجه المنع عليه  
واورد عليه ما لا نعلم انه لا يمكن بيان التعريف لانه اذا بقي اجزاء التعريف  
منه اجزاء الفصل والخاصية بغير تعريف مبني اسلمنا انه لا يمكن بيان التعريف  
لكن انه لا نعلم انه متى كان كذلك لا يتوجه المنع والى ما يتوجه المنع على كل مطلق  
يتبع بيانه ويجيب عليه هذا وفيه فية لكن قال الحق محمد كسر قندي في شرح  
القطب المشهور ان التعريف لا يمنع بل يور وانقصا وبيان في  
والمعنى هو ان المنع لا يمنع بل ان هذا اني هو كذا او كذا على انه تعريف له فلهذا  
دعوى به الدعوى وجاز ان يكون الامر بخلافه فجاز ان يمنع فان قلت

قد اشهر في السنة العشرة انما لا نعلم لا حد له به فهذا من عليه جيبان  
الحد له مفهوم وما صدق عليه المنع لا يتوجه على الثاني وهو الاول في قدر  
الانسان ان يمنع كونه حيوانا فلما قلنا يمنع كونه حيوانا فانه حكم لازم للحد وهو  
ان هو في الحد الحقيقي واما في التعريف اللفظي سواء كان بالحد او بالبيان  
فانه التعريف بان هذا مفهوم لغة وشرعا فيقبل المنع وطلب اليه ان  
الذي هو النقل عن اهل اللغة والشرع والجواب في ذلك من مقدمنا في الدليل  
ان امكن وقد عرفت فيما سبق التفصيل لكن هذا ليس ببيان اذ قد جاز التعريف  
الحقيقي وبالحد شرعا على قول لكن هذا اي كونه ناقصا في التعريف مستدلا  
وموجبه مانعا اذ لم يدع صاحب التعريف بان هذا احد نام ونقصا وكما  
كذلك وايضا ان هذا اذ لم يحكم بينهما بالحد على الحد ودواما اذ حكم  
به عليه خرج كونه حد او صا حكما يمنع ويطلب عليه الدليل فلا يبرر بمقال  
من انه لا يمكن الحكم بينهما ولا حجة الى الجوابان صدق الشرطية لا توقف  
على صدق الطرفين في قوله نعم ان كانا لخصا ولفظا اولا للعائد  
كذا انه اذا ادعى انه تعريف عن قوم فلا يمتثل على دعوى الاظهار  
عندهم فيوجه عليه ويجيب عليه تصحيح النقل عنهم وكذا الدعوى بان  
هذا التعريف جامع وما منع وان هذا اعارة الخلفاء عليها اذ يجوز  
للمصنف ان يمنع احد التعريفات هذه الدعوى او كلها محاربا لغويا واجمع  
ما ذكره قال فاعرف فاذا ادعى انه صدق كانه ادعى ان العام والخاص  
الذين فيه انما يتساوى في دعوى العالمين في بيان الحد تام و



وبعد في الحق النقض والخاص فضلا فربما في احد النام مطلقا في الحق  
 النقض وان ادعى انه رسم فكانه ادعى ان احدهما في الرسم انتم  
 والرسم النقض او كليهما في العرض اي حصة مساوية في النام و  
 احدهما حصة مساوية في النقض وكذا يكون مذهبنا بان العام  
 جنس في صورة يجوز الاعتراض به كونها او احدهما في الذات  
 في صورة الحق او في كون احدهما او كليهما في العرض في صورة الرسم و  
 مورد المنع هنا الدعوى الغنية فيه ان في هذه الصور يمكن التماثل  
 ولعل لهذا اقال فاعرف فان قلت ذكر الانسان ان قبل تعريفه  
 في قوة ان هذه الصور مطابقة للانسان فمذمة دعوى غنية تقبل  
 المنع وان لم يقبل نفس التعريف كما ان القول كانت لا مطابقة  
 نفس الذي اردت فتمش صورته له معنى صحيح وان لم يكن المنع  
 نقضه معنى قلت ما ذكرته صحيح وللمطابقة في التعريف عبارة في الجمع  
 والمنع لكن لا تجري عادة العلماء بمنعها بل ينقص صحة ما بين عدم  
 المطابقة لكن في نفسه ويمكن ان يكون هذا الوجه الامر بالفرق بين  
 وان يعتبر الحكم تلك الدعوى ويقدر الدليل عليه فيجوز ان يعارض  
 ويقول وان كان ذلك دليل مفروض دلالة على صحة دعاويك وعندي  
 دليل دل على بطلانها ويبين البطلان ويمكن النقض الاحكام  
 الشبيهة ايضا وذلك ان نقول ان هذا الوجه الامر بها ووقع هذا المنع  
 انما يكون ما شبها بالذاتية والعرضية او لشيء مخلوق وهذا غير مايل ان

مستبعد  
 يتميز

يتميز الذي عن العرضية هذا في الحقائق الوجودية واما في الامور الالهية  
 اصطلاحية والاعتبارية فليس يمكن ان يكون عالما بالوضع والا  
 الاعتباري ولن يكون كذلك فهو غير ايضا قال الشريف العلامة واعلم  
 ان الحقائق الوجودية تتوقف الاطلاق على انتابها والتعريف بها لم يكن  
 العرضية نقض انا ما واصلنا الى هذا التعريف ان نجعل شيئا بالوضع العام  
 والفصل بالجملة وذلك نرى في رسوم قوم يستعملون في الاسماء ولما  
 بالمفهوم اللغوية والاصطلاحية فامر هذا ان اللفظ اذا وضع في  
 اللفظة او الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان واحدا لفظية بهما انتابا وكما  
 خارجا عنه كان عرضيا له فمذمة المفهوم في غاية السهولة وحدودها  
 ورسومها تسمى حدودا ورسومها الحقيقية وصرح القوم كسب الاسم و  
 تحديد الحقائق في غاية الصعوبة وحدودها ورسومها تسمى حدودا  
 ورسومها الحقيقية وصرح القوم التردد بين التعريف والتعذر ولعل المص  
 اكتفا بقدر الحاجة الكفاية او علم التعريف ونقله الى البرهان بسهولة  
 التحديد ان جنس الشيء مأخوذ من مادته وخصاله مأخوذ من صورته وفيه  
 طول ولما كان قد تمت حديثي في كتيب العربية والاصول  
 كما قال ابن الحاجب قد علم بذلك حد كل واحد منها فتوصل اليه بان  
 ان الحد من مظهر اصطلاح الميزان ولذا قال الحاق ونس المراءى الحد  
 هذا لا يعرف الجايه ولما كان يقع الغلط كسب اللفظ بغير اختلاف  
 الاصطلاحيين ويتوهم ان العربية الانتباه اكثر اريد ان يدفع كل ذلك



واعلم ان كون بعض التركيب الذي أشبه هو عرف اهل اللسان ومن  
 واحكامهم المتكلمين والحاكماء، ولما في عرف اهل العربية وكذا اهل الاصل  
 فهو في التعريف جميع لا افراد والمانع عنه اغباه كذا كان بالذات كما  
 صورة المراد او بالعرض كما في صورة الرسم او كذا الحلو ويدل  
 المركب في قول او بالعرض فتمثل في الاربعة فليس قارح كذا  
 ان يدفع المنع المذكور المراد به عرف اهل العربية وكذا او بالعرض ان المنع  
 في عرفهم طلب الدليل على مقدمة الدليل وما سبق ليس مقدمة الدليل وكذا بعض  
 اراد ان هذه الاربعة فقال ثم اعلم ان المنع الذي هو لا غير هذه  
 التوصيف مما لا حاجة اليه بل كذا في الاولى ان يقال لفظ المنع انما يقع  
 اي اتي باسم الابواب الثلاثة في هذه الرسالة لا يخفى فائدة فهو معنى  
 طلب الدليل اي سواء كان على مقدمة او على الدعوى وهذا التعميم جاز  
 في استعمال لفظ المنع ان المنع في عرفهم طلب الدليل على مقدمة الدليل  
 وسياتي تفصيل هذا ما قال في كثيره فلا يريد ما يقال ان هذا  
 بناء في قوله فيما سبق ان مورد المنع هنا الدعوى الضمنية وطلب الدليل  
 قد يكون بالاشتقاق لفظ المنع او المنقضة والنقض التفضيل كما كان يقول  
 هذا ام او مقصودا او مقصودا وقديكوه بالاشتقاق منه كان يقول  
 فيمنع او انه غير مسلم ولا يتم ذلك او مطلوب ايضا والاولى  
 في بواقي الالفاظ كذا في ما فيه هذا اذا كانا غير مدللين والآتي  
 استعمال الالفاظ المذكورة كلها فيهما جاز في النسبة والنسبة اليه كذا

شئ

شئ مقدم او مبدا ويسمى تقفا تفصليا او منقضة وممانعة  
 ايضا تسمية مجازية اما باطلا واسم كذا على الكل او باطلا واسم كذا  
 على المطلق فلا يريد ان هذا التسمية صحيحة او المنقضة والنقض تفصيل  
 انما يطلق على طلب الدليل على مقدمة الدليل لا على طلب الدليل مطلقا  
 وقد سبق في استعمال المنع اما حقيقة او مجازا وهذا انما لا يقع بعدد  
 لذكره فعلى بعض الكتب معنى المنع مطلقا والسؤل والدخل مطلقا  
 سواء كان يطلب الدليل او بالابطال سواء كان باطلا او الدليل وهو المنع  
 الاجمالي من المطر وهو المعارضة فتقوله والاستدلال لاجراج الكابرة و  
 والفصل في بقاء الوقف ثم ان طلب الدليل قد يكون في ذكر السند ويقال  
 المستند وان هذا ايضا كان يقال لا تم ما ذكرتم او يقال هو م ولا  
 يرد على هذا القدر ويسمى هذا منع مجازا لكونه عاريا عنه مثاله لا تم  
 الصغرى في قول العبد الزكوة واجبة في الكل لا في متناول النص وكل  
 ما هو متناول فهو مراد فاذا قل مراد واما النص في قوله هو م او لا تم  
 او الكم وقد يرد مراد قال القطب الكيلاني في صنف ثلاث احدها  
 ان يقال لا تم هذا الم لا يجوز ان يكون كذا او الثانية لا تم لزوم ذلك  
 وانما يلزم ان لو كان كذلك والثالثة لا تم كذا او الجاهل كذا انتهى  
 والتمديد بين الثلاثة بكلمة او الدالة على منع الكل في مثل هذا المقام  
 نظرا الى ان لا يكون هذا الصنف اكثر استقلا ولا اكثر شهورا وفي مواضع  
 الاستعمال والا فقد يورد السند في صورة الدليل بل المنع نفسه قد يورد



في صورة الدعوى مبالغة في وروده وقد عطف السند على المنع با  
 لوان والفاء وغير ذلك من التعابير مثال قول ال في رد قول العلل  
 فما فيه مبتدأ على استدراك من قبله مبتدأ على مستقيم والآية الطبيعة الواحدة  
 مقتضية لاثنتين متنافيتين والتالي باطل وللقدم مثله لانه بطلان  
 التال في جواز افتقار الطبيعة الواحدة اثنتين مختلفتين بحسب طين  
 او قول ال لانه بطلان التال انما يكون باطلا لو لم يكن افتقارها  
 بحسب طين الحالتين وقول ال لانه كيف يكون باطلا لو كان  
 انه يمكن بحسب طين المختلفين وانما كثرنا المثال صفات متضادة وسيجري  
 تفصيل السند في باب التصديق وسيجري توضيح من انشأ الله مع فالمنع  
 الجرد صحيح لان السند المطلوب من الطالب دعوى الجهد مما لا شاع فيه  
 اذ لو قال رجل انا لا تعلم هذه المقدمة واطلب منك الدليل عليها لا يطلب  
 منه ان يثبت على عدم تلك المقدمة في العرف بخلاف النقض بسبب تقيد و  
 لان المنع طلب الدليل واحتياج الحكم الى الدليل يقبل منه لان الاشياء  
 يتفاوتت وضوفا وخفا، نظرا الى الاذهان لكن هذا انما يقبل لو  
 لو لم يكن المقدمة بدیهية لا يتوهم في شأنها الخفاء بالنسبة الى  
 احد ولما اذا كانت بدیهية كذلك فتعجزها مكابرة فلا يسع فلا وجه  
 لما يقال من ان هذه اغبر متوجه كبر وقد صرح علماء العقلية والنقلية  
 بان المنع اسهل المناظرة واسهلها يمكن المنع مع استدراكه من  
 لكونه مؤيدا بما يذكر وما قبل ان ذكر السند تبرع عن المانع فلا ينافي مع هذا

والسند في عدم فهم ما يذكر فيه البشارة الى ان مجرد بداهة وروده  
 المنع لا يخرج المنع من كونه منعا مجردا بخلاف بداهة في الدليل وهي  
 بمنزلة الدليل على الف وتدبر لتقوية المنع اي لغرضها يفيد عموم  
 السند للسند الاعم لان السند في عرفهم لانه وان لم يقوى المنع في الواقع  
 لكن المانع انما انى به على ريمس وانه ولو لم يقيد به لما توهم ان  
 المراد التقوى في الواقع وفيه محو كسبي من انقضاء وانما عدل عن  
 تعريف سر قندي حيث قال في مقدمة الاداء هو ما يكون المنع  
 منبئا عليه ان يكون هو مقويا للمنع محققا لو روده اما في نفس الامر  
 او زعم ال كما في شرح التفات راف لها لانه فوفى فيه بان  
 كصدوق على التحاق الحكم لان منع الدليل بعد تمامه منبئ عليه وكذا  
 هذا المعارضة لان منع التوكيد منبئ عليها فان حصل المنع بمنع  
 المقدمة مع انه خلاف الظاهر وعليه المعارضة في المقدمة وممكن الوضع  
 بالغاية ولما ورد عليه من ذلك فوجب ان لا يكون السند اعم  
 بالمنع او معنى بناء الشيء على الشيء انه لو لم يكن الشيء الثاني متبعا  
 الاول ومن البيان ان استفاد السند الاصل لا يوجب اشتباها  
 المنع المنبئ عليه احاطة بالسعود بقوله منبئ به ومؤيد بسببه واما  
 نقية التفات رافى كونه مصححا لو روده المنع ففيه ان المنع  
 لو لم يقترن بالنسبة كان غير صحيح وليس كذلك وانما وقع النقض  
 بدونه قيد التفصيلي فهو معنى ابطال الشيء سواء كان قريبا



او تقبلا او مده على كافي النقص لشبهه وابطال الدليل كما في صورة  
 الحقيق بدليل والا تكابر في غير مسوعة كذا ينبغي ان يحقق مساحتين  
 حتى كمن الشروع الى مبحث التقسيم الباب الثاني في اى الالفاظ المحفوظ  
 في بيان احوال الوظائف الجارية في التقسيم ولما كان متوقفا على توفيق  
 وتقبيل وكما في قوله من كونه كالفعل كسره او لا فقال وهو اي  
 ما معنى التقسيم اما في كمال الى اجزائه من طائفة شرح حكمه العيان ان  
 صغر التقسيم فمما على فاذا انتفاء احد هما تعين الاخرى قال في كتابه  
 والكل يحمل على واحد من جزئياته فيقال الانسان حيوان والغرس شجرة  
 ولا يحمل الكل على واحد من اجزائه المحالفة له في المعية فلا يقال العمل شجرة  
 ولا يقال الشجرة شجرة فوله ولا يحمل الكل لانه ان كان خارجيا  
 فلا يحمل على جزئية اصلا فلا يقال الجدار بيت وان كان ذهنيا  
 فان كان جزئيا فيجب ان يكون اذ لا يخرج انتفاء في الموضوع فيكون  
 المحمول فلا يقال الحيوان انسان وان كان فضلا فحمل عليه فيقال  
 الناطق انسان لكن لا يثبت انه جزء لتبنيها في اجزاء الكل من  
 حيث انه جزء بل يثبت انما هو في الخارج واما حمل الجزء على الكل  
 فان كان خارجيا فلا يحمل الا يحمل وهو فيقال البيت ذو جوار  
 وان كان ذهنيا فحمل على كل موطنه ان كان فضلا فيقال الانسان  
 ناطق وان كان جزئيا فلا يحمل عليه فلا يقال الانسان حيوان  
 الا اذا قلنا احد الحيوان لا بشر طائفة بشي يكون جزء غير محمول فعلم من

هذا ان قوله لا يحمل مضمون يقيد بحقيقة واعلم ان احوال  
 قوله والكل يحمل اه فاحفظه فانه ينفصل في مواضع كثيرة في الالفاظ  
 له في المعية فان ما هي العمل بغير ما هي محمول منه ومن  
 الشؤنة وكذا ما هي الشؤنة غير ما هي محمول منه ومن  
 العمل واما اذا كان ما هي كل من جزئيتين ما هي الكل لبعض  
 اما فيحمل اسم الكل وهو الماء على واحد من اجزائه وقت عليه العمل  
 والتميز ثم قال في الحاشية الاخرى ان قلت ان قلنا زيدا قائم  
 او قاعد من اي قبيل هو قلت ان اردنا بذلك القول انك  
 والتميز في انه قائم او قاعد في وقت فلامى فذلك ليس ينقسم  
 وان اردنا انه لا يحمل خاله عن القيام والتميز فتارة يقوم  
 وتارة يقعد فذلك تقسيم الكل الى جزئياته واما صلبه  
 هيئة الالقيام والتميز والكل سبي منسج ومور  
 والقسم وهو ظاهر وبسبب الزيادة في الثاني فقسما  
 وسمى كل قسم نسبة الى قسمه فقسما قال السيد السند قسم الشيء ما كان  
 مندرجا تحته واحص منه قسم الشيء ما كان مقابلا له ومندرجا تحته  
 شيء اخر واورد على تعريف القسم انه خارج عنه القسم الاعتباري الذي  
 يابوي القسم وهو قول في القسم وعلى تعريف القسم هو قوله في القسم  
 وهو ج قسم القسم الاعتباري او اكا ما من وبنى القسم وعلى تعريف  
 القسم باستدراك ذكر الاصل تمام التعريف بقوله ما كان مندرجا تحته



شئ ويمكن دفع النقصان ما اولا فبان المراد بالاندرج والاحصية  
 بحسب المفهوم والنطاق ليس باحصية الحيوان بحسب المفهوم والنطاق  
 والحق هو ليس اخص من الحيوان ولا مندرج حى تحت بحسب المفهوم  
 والحيوان الماشى بالغة مندرج تحت الحيوان بحسب المفهوم ولما كان  
 فلان الحق بالتعريف مجرد التميز القسم عن القسم ودفع الاستدراك بان  
 المندرج تحت الشئ يطلق على الفروع المندرجة تحت القضية الكلية مع  
 انها اعم من القضية الكلية فائدة ذكر الاحصاء احرارها والاحصية تطلق  
 على القضية الكلية بالنسبة الى الفروع مع انها لا تندرج تحتها فائدة  
 المندرج تحتها احرارها ويمكن دفعه ايضا بان الاحصية تحت الاحصية  
 التحقق والمندرج تحت الشئ كمالا اوى له عند ذكر الاندرج  
 تحت الشئ كونه موضوعا له في القضية الكلية حتى يحكم بالحراب وبين  
 خبر في الاضافى لاحصية بالنسبة الى الكل واما حال الكل فمما شئ ان  
 شاء الله تعالى وسمى القسم الذي وصل في القسم لم يذكر في هذا القسم  
واسطة بين الافاق ولا ينفرد وجهه وسرطانه التقسيم المجمع وال  
 المنع وسمى الاول احرارها لبيان المحرر المحل في ضمن التقسيم هو الحكم  
 على طبيعة القسم وهو بعد حرجه عن الافاق فيكون قضية طبيعية  
 والفرض في التقسيم بقضية الافاق وتبينها في انه لا يمكن تبديل  
 التميز كل واحد منها مكانا وذكر القسم المسمى ولا ذكر العرف قبل  
 التعريف فلا حكم هنا والنزاع فادخال كلمة كل محل كما ان ادخالها

وما يحتاج في صورته ايضا  
 ان ما قال منه قبل التصورات  
 مراد بالمعنى الاول وهو  
 انه قبل التصورات مراد  
 المعنى الثاني كمن يترجم  
 ان يكون التفسير سببا  
 غير مناسب وقد اشرت الى  
 الاصل

على العرف تحت ولذلك نرى انه كلما وقع من الشئ ان احتج الى  
 التحليل والتكليف في الصحة واللام الاحد على القسم لا لم الحقيقة لانا  
 نقول ان الحكم بالمفهوم المراد هو على القسم لا على ذلك الفرض بل  
 الوصف ان هناك امر ان احداهما قسم مخصوص الى كل واحد من ذلك  
 المقصود والثاني هو الحكم بالمفهوم المراد على القسم والعرض منه هو  
 ما له بل الذي ذكر عقيب التقسيم انما هو انه لا يمكن الحكم فاقترافا للاضلاف  
 انه هل هو قبل التصورات من التصديق انما هو في اطلاق لفظ  
 التقسيم على الثاني لاني كونه احدهما معتبر فيه ووجه الثاني هو ان  
 يحتاج ضروري ثم ظهرت من كنف بعض المتفكرين لانها في الواقع  
 هو الغالب وقد خلص عنه كما اخرج به البعض حيث قال والاغلب في الا  
 اعتبار ان يكون التقسيم متفكرا كقسم في الافاق او المقسمات ثانيا  
 ضابطها وذلك بعرض على التفككات بانها غير حاضرة ويتكلف  
 ما يمكن فيمكن في جعلها حاضرة لانا نقول ان هذا مبتنى على وجود  
 قرينة تدل على عدم كونه مثل رب وقدوس من التبعية في الوجود  
 مبتنى على الاستغناء القرينة تدل على عدم كونه بويده ما قاله  
 في تقرير القوانين يقول الفقيه فكل تقسيم متضمن له دعوى حقيقة  
 في اقسام المذكورة ما لم يقين بانها بعيدة عن كونه كان يقال ومن  
 اقسام هو هذا وقد خرج الشرف العلامة ايضا مثل هذا  
 ان لا يترك في التقسيم وذكر بعض ما وصل في القسم ومعنى الشئ انه

وسبب ما بينت عنه ذكره  
 فرب ان يدفع السؤال  
 ببيان الاول بهذا التقسيم  
 فافهم



لا تترك في التقسيم ماله في القسم ويكون ان يقع الثاني الى المحرقة  
 ومنه شرابطه ايضا اي كالجو والمصنوع ومنه شرابطه ايضا ان يكون القسم  
 احصن القسم لكن هذا اذا هو في الاول وفي الثاني وهو صمد وبما  
 حالها فلذا انكره سائر الافاق قد وقع في كلام بعض المحققين  
 في تقرير القسمة بمخالفة بدل مباينة وقال بعض الافاضل في وجه  
 العدول عن المباينة اليها ان التقسيم عن طريق المفصلة المانعة للخلو  
 فان قدنا المباينة يخرج عنه هذه القسمة لكن يتشكل على المقدس من  
 بما اذا وقع التقسيم على وجهه ما نفع به فيه انهم صوابا لا يجوز  
 التقسيم على طريق مانعة ان يكون الجمع لان الفرق من حيث ضبط جميع الاقسام  
 وذلك لا يحصل بمانعة الجمع فعلى شكل كلام المصنف لكن في كلامي هذين  
 النجولين كتب لطيف فرائد قال في كاشفة النباين قسمان احدهما  
 الشباين في الواقع وهو ان لا يتصادق الالف على شئ واحد  
 وهذه هي تقسيم الحقيقي وامثله لا يخفى ومنها التقسيم الخيالي الى الا  
 نسان والفكر والحمار وبنو اسرائيل ما قولك زيدا ما قائم  
 او قاعد او مفلج لان حاصله قسم وصف زيدا الى القسم والعقود  
 والاضطجاع ويتصا قاطعة الاطراف على شئ واحد والاص  
 الشباين في العقل وهو تباين مفهوم الالف اسم في العقل كشي  
 لا يكون احدهما جزء من الاخر ولا تفصيل وهذا في التقسيم الاعتباري  
 ولا يفر فيه تصادق الاقسام على شئ واحد متصادق فهو ما اكلها

الحكم على الملوك فلو قلنا ان الحكمي الجنس او نوع او فصل او صفة  
 او عرض عام فهذا التقسيم اعتباري شباين فيه فهو ما الالف م و  
 فهو ما المذكورة في كتب النطق انما كان اعتبارا لا حقيقة بالصفات  
 الحكمي الملوك انتهى وسأني التفصيل ان شاء الله لا فرغ من تقسيم  
 شرع الى معروف كلا القسمين وكان القسم الاول هو العدة قد مر فقال  
 فصل في تقسيم الحكمي الى جزئية ومعناه قبل التقسيم في طرف ارباب الملوك  
 ضم فهو مباينة او متغايرة الى مفهوم يحصل به انقسام كل قيد اليه فهو  
 احق منه بما يحسب مفهوم فالسيد السيد هو مفهوم محقق الى مشترك وحقيقته ان  
 يضم الى مفهوم كل شي ومخصص للجمعية او مقابلة او غير مقابلة فيحصل  
 به انقسام كل قيد الى قسم من فاعلى هذا الكلام المسمى بمجمل معناه ضم فهو واذا  
 بقيد واحد لم يحصل التقسيم ومثال ان الناطق مقسم كسواء فاراد انه اذا  
 اعتبر انقسامه في جواز وعدمه التقسيم اليهما مباينة في الواقع بحيث لا  
 يتصادق الالف على شئ واحد فهذا في التقسيم الحقيقي الذي هو  
 العدة في التقسيم والمساو وعند الاطلاق شرط ان يكون بعض  
 الالف متباينا للمقسم في الواقع وان يكون بعض الالف نفس  
 المقسم مراد قاله اوس وبالله غير مراد وان لا يكون بعض  
 الالف مضموم وجهه التقسيم وان يكون بين الالف متباينا اذا  
 لو زادوا او تباينوا يلزم ان يكون نفس الشئ في الواقع قسما  
 لو ان كان بعضها احصى مطلقا فبعض يلزم ان يكون قسم الشئ في

على جميع محمد بن علي بن ابي طالب  
 عليه السلام



في الواقع قسمها لان الاصل قسم الاعم وان كان احق منه وهو يوزن  
 عدم تمايز بين الاقسام واللوازم كلها باطله او متباينة في العقل  
 ان يكون قسم مطلقا المقسم كسب العقل وان كان متباينا وبالكسب  
 الوجودي الخارجي وكون كل قسم مما يراه الاحر كسبه لا يشترط عدم  
 تصادف الى القسم الذي وهو مفهوم الحكي فلان يكون المقسم معتبرا او  
 مشتركا بين اقسامه بخلاف الترويد فانه يستلزم اشتراكا كافي المنفصل  
 فان الترويد بالانفصالات لا يشبه التقسيم لانه وارووم القضايا  
 بحسب صحتها وتحققها في نفس الامر وكذا الاشبه به الترويد كالحكاية اذا  
 كان مطلقا بحري حقيقي وبكلمة مستور اما اذا اعتقد غير مستور  
 فانه يشبه به الايري ان قولك العدد اماروج او غير ذلك يقتضي  
 والحمل والفرق انه اذا قصد الحمل كانه قضية محكم فيها باحد الامرين  
 على ما صدق عليه مفهوم ولائته اهل فيها السور ولو سورت  
 تخرج عن كونها علمية بل هي بالمتفصلة واذا قصد التقسيم يراو بعد  
 مفهوم وتعتبر انضمام كل من الامرين الى ذلك المفهوم يحصل قسم منه  
 فلا يكون قضية في الحقيقة في الصورة فاذا قصد الحكم بالحدس بين  
 على ذلك المفهوم وابق اليها فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم  
 صار قضية طبيعية على ما عرف في العرف والتفريق الحقيقي  
 الذي هو الكاسب للمصود اما التفريق اللفظي فالقوله التصديق وروا  
 التصور كانه حق السبب الحقيقي وانما اطلق الكلام يودي حق

المقام ولما كان فيه ضم تركيبا بين القسمين فافاد كما الاعتبار لا  
 يستلزم التكرار ان يفصل المقام فقال فقد ذكر المقسم في الاقسام  
 مرحا لا يقال ان الظاهر لا حاجة الى ضم المقسم الى التقود الذي هو اخص  
 مطلقا من حيث انهم اعتبروا لاننا نقول المقسم هو المفهوم لما صدق عليه ذلك  
 المفهوم وفقد النوع وحاشية ولما كانا اخصا مطلقا المقسم كسب الوحد  
 ركازي لكنهما اعمان في وصفه بحسب مفهوم ما فاعتبار القسم كتحصيل  
 مفهوم الاقسام كقولك الانس انما انس ان بعض واما ان اسود  
 وقد بدل المقسم في مفهوم الاقسام فلا يجوز ذكره كقولك الكلام لئلا  
 او فعل او حرف او لا يجوز ان يقال الكلمة بكلمة اكم وكلمة فعل وكلمة حرف  
 وقد ذكر في القسم وهو مراد كقولك الانس ان ليا بعض او اسود والتقدير  
 هو اما انس ان بعض او اسود والاي لم يفرق او ما جوزوا  
 من انه يجوز ان بين المقسم والاقسام مفهوم في وجه فكل كلام ظاهر وسيجي وجهه  
 فظهر بهذا انه اذا ذكر في موضع مفرد هو اخص مطلقا المقسم قد يشبه  
 عليه ان ينس المقسم او غيره وطريق تميز ذلك تقتضي المفهوم المفرد فان كان  
 يتفق مفهوم التقسيم مع مفهوم مفرد فهو عين المقسم كالاسم الذي قسم الكلمة  
 وان كان لم يتفق مفهومه فهو جزاء المقسم والمقسم مفرد مع كماله  
 اذا ذكر في تقسيم الحيوان واعلم انهم اعتبروا في المقسم الوحدة ان كان  
 حقيقيا فالحوادة الحقيقية وان كان اعتبارا ببارية وان كان  
 وان كان التقسيم الى الانواع فبالوحدة النوعية مطلقا معينة وليس

وقد قد لا يقتضي الوحدة  
 اذا كانا جنبا الاقسام  
 فاما



على ذلك المقسم لاصناف والاشخاص وذكر في وجهه ان التقيد  
 بها واجب في مورد نفسه كقوله لو لم يقيد بها لم ينقسم به الان  
 مجموع القسمين مثل قسم ثالث لطلق القسمين لا يرى ان الحيوان  
 مطلقا او قسم الى مطلق وغير مطلق لم يكن مستحقا لها بل يكون مجموعها  
 قسم ثالثا ولما كان بيان الوفاة متوقفا الى تقسيمه فمفعول  
 ومعه تقسيم اي تقسيم كلتي الى ضربين اما علق او استقرى هذا  
 هو المشهور وقد قيل وتكرار ما يوجد في تقسيمه كلفي في مفهوم تقسيم  
 ولا يتعلق بالاستقرار بل يستعان فيه بنسبة بينهما وهذا حقيق بان  
 يسمى هذا حقيقا قطعيا وقد فهم كلام بعض المحققين بحمد اخر  
 بالحق جعل ومعه التقيد جعل حقا للكتاب في ابوابه قال المصنف ان  
 معنى جعل العمل ان يكون مجزئ بالاختصاص للعلم بعمل الجاعل القسم  
 في الاف لم تذكره كالمعلم بعمل ما كونه مختصا فيها ولا يستند فيه  
 بالاختصاص بالاستقرار وهو موقوف واما غير صانع فكل مجزئ بالاختصاص  
 الى الاستقرار فاذا قال ينقسم كتابي في اربعة ابواب مثلا فهذا مختصا  
 بالنسبة الى المصنف بالنسبة الى السمع استقرى او اسامع لا  
 يحصل له مجزئ بالاختصاص بحركة السمع قول المصنف لا يستقرى اجزا الكتاب  
 حتى اذا حصل له مجزئ بحركة قوله ينقسم بالكتابية لم يجعل فعل هذا ان  
 جعله كغيره فاعلمت على السمع مجموعا حاله قال انه في الاشياء على تقدير  
 ركب شططا والاول على ما لا يجوز العقل فيه سيما اخر ويكون ذكر

الا ان فيه التردد بين الاثبات والنفي فعلى هذا يكون باطلا بحجة  
 التجوز سواء تحقق او لا هذا اعني بعض المحققين واما عند تحققه  
 فلا يشترط التردد بينهما كما في مجزئ بالاختصاص بحركة وملاحظه انهم  
 القسم كقولك المعلوم اما موصو او لا وهو المعلوم في كلامه  
 المقام والثاني ما يجوز العقل فيه سيما اخر كلفي وكيفية علم بالاستقرار  
 فيكون مجزئ بالاختصاص مستندا الى الاستقرار والتبع والمراد بالاستقرار  
 معناه المعنى لا معناه الحال للمثل كما في بعض كقولك المفعول  
 المادة اي مادة الاجسام المركبة وهي الحيوان والنبات والمعادن كذا  
 قال في الحاشية اما ارض او ماء او هواء او نار او قسم لا يتوفاى حقيقة ان  
 لا يرد فيه بين النفي والاثبات لكن يذكر في صورة كقولك العقل بالترديد  
 كذلك اي مجزئ بينهما كالمعلم العقل لثقل الاستدلال وسهل الاستقرار  
 حتى يسهل القسط فيكون بعض الاف مجزئ لا يستند الا الى ان جعل  
 الارسال في القسم الاخير وقد يقع في الوسط وقد يكون المرسل اكثر  
 من قسم واحد كقولك ان الارسال في قسم واحد هو انشأته كقولك  
 ومعنى ارسل ان يكون مفهوم قسم القسم متاوجدا بالاستقرار مما صرف  
 عليه اي جعله فاعلمت مفهوم القسم عليه والظرف بيان للوصول الى  
 قوله مما وجد ومعنى هذا المعلوم ان يجوز العقل فيه في ذلك  
 المعلوم اي مفهوم القسم الاول المرسل قال في الحاشية على غير ما وجد  
 كقولك العنصر اما ارض او لا والاثني في اما ماء او لا والثاني

قسمه في غير هذا المقام  
 من غير ان يكون المقدم في ان يكون  
 مما وجد كونه وقوله بالاستقرار  
 مكية



اما صوابه او لا وهو ان النار فالقسم المرسل او لا يحصر في النار كالعقل او كونه  
 ان يكون شيئا غير النار كاسماء والنور قاله في الحاشية بل يجب الاستغناء  
 ولا كما يقتضيه في اخره اذ على ما قاله في الحاشية بعدم قانوه ثبوتها  
 هذا في فصل في الاخر من سورة كاه معارضه بتقديره او تقصيرها منها  
 مجازا بل اعتبار الدعوى الغنية او يحكم هو الحكم والدعوى وانما اذا كان  
 الاخر اضر على نفس التقسيم فحاج الى تقسيم اعتبارا منه بدعي على حكم  
 خروج قسم الاقسام على طبعه فليس من انطوائه ورواها جميعا  
 الحاشية الى ضربها هي ان مورد القسم لا تحقق الا في محال الاقسام فاذا اخذ  
 من حيث تحققه في هذا القسم لم يتناول القسم الاخر فيلزم نقضه واذا اخذ من حيث  
 تحققه فيما لم يتناول منها فيجب اعتبارها بايا ولا يحفظ القسم في فسخ  
 قطع النظر عن تحققه في ثلث اقسام وهذا المعاملة مركبة من منفصلة  
 صغرى وحللية الكبرى بعد دواجره الانفصال وتبجج والتأليف موحدة  
 وجوابها منع لتلك المنفصلة ولا كما انفق الشهر ورواها وان  
 فعاله فان كان المحصر عقليا ينقضه الوجود قسمه كجوز العقل  
 او شرط المحصر العقلي لا يجوز العقل قسمه كقسمه بحجة ملاحظة  
 التقسيم والاطال المحصر العقل وان دل الوجود والتبعية على بطلانه فينقض  
 يقال ان هذا القسم يجوز العقل قسمه كقسمه عقلي فذا ان لم يل  
 فلهذا التقسيم بل وان كان استغناء ينقضه وجود قسمه محقق في الواقع  
 لا يجوز ويجوز العقل اياه وان لم يدل البرهان او التنبه على بطلانه فلا

فلا ينقض الوجود قسمه اخره في الواقع فيقال هذا التقسيم قانوه فلا يمتنع  
 خارج عن الاقسام داخله في القسم وكل تقسيم استغناء من استغناء  
 فلا بد من بيان المعنى في كلا القسمين اذ لم يكن بينهما وكذا المحصر العقلي  
 ولما انحصر الاستغناء في شرط ان يكون العقل قسمه اخره كمن يدل البرهان  
 الى التنبه على بطلانه فلا ينقض الا اذا لم يدل البرهان او التنبه على بطلانه  
 يظن ان التقسيم الاستغناء المردود بين الاشياء والنفس تقسيم عقلي فقول  
 انه يجوز العقل قسمه اخره كان يقول في تقسيم العنصر كما ذكرنا ان التقسيم لا  
 لا يحصر في النار او كونه كجست العقل ان تقسيم الى النار وغيره فيجوز  
 بان القسم استغناء في التقسيم الذي يجوز في غير محقق في الواقع والتقسيم  
 الاستغناء لا يبطل الوجود قسمه اخره في الواقع فاذا ابطالها الى المحصر  
 والاستغناء بعدم محصر فليس من القسم قبل ان يقال وتسمى وتسمى  
 مقسما مع قوله تقسيم تقسيمه الشهيرة ان معنى التقسيم في شتره  
 بل كحفظه او رد عليه انه دعوى بلا دليل لا ثبات وقد نص عليه  
 سيد الشرف في حاشية شرح المفتاح بجزء العقل على ان يرد منه معنى  
 الاشمل الواسطة يعني لا يجوز العقل واسطة كافي العقل فيمنع الصغرى  
 المذكورة او لا يكون يجوزها خطيا او لا يتحقق واسطة وان جازها  
 العقل كافي الاستغناء اعلم ان الصغرى المذكورة تنقضه على قولين  
 احدهما ان المادة العقلانية خارجة عن الاقسام وثانيهما انها داخل في  
 المقسم وما ذكر في الجواب انما هو عن الثانية ويمكن في الاول منعها



عن الاقلام وسنده في القالب تحرير الاقلام وتجميع الكلام يمكن  
 ان يكون بغير الصوري باعتبار كل ما هو متبوع بالخير من نكس في كلام قد  
 قد سبق وتغير الترتيب في المقصود اما المعارضة وهو ان ينقص من الكبير  
 لو كان انقسم اعتبارا بالكن في ما فيه وقد كان يمنع قصر الحكم بالقيمة لانه  
 لا قال المعترض ان الحكم بل مكانه قال ان الحكم هو هو بل في منع  
 قال المعترض ان دفع هذا منع هذه القيمة مقارنة لسلوك في موضع البيان  
 والسكوت المذكور في تدل على عوي الحكم ان السكوت المذكور انما تدل  
 عليها اذ لم توجد قرينة تدل على عدم قصر الحكم وهذا قد وجدت  
 وهي كلمة من اوقد او رتباقا فصل وقد ينقص القيمة يلزم فيه ان يكون  
 في الشيء قياسا وقد علم معناها بما مر من ذلك اي ذلك الذي هو محقق  
 متحقق ان اكان بعض القيمة العلم الاخر سواء كان متمايزا من بعض القيمة  
 كقيمة الانسان الى الفصل بالغة والكاتب بالفعل وغير متمايزا كما  
 اذ قلت ان اسم انا هو ان او نام قال الحيوان فيم من النام في الواقع و  
 قد جعل في هذا القيمة قياسا فيقتضي ان هذه القيمة بطولان فيكون يلزم ان  
 يكون في علم الشيء في الواقع قياسا وكل قسم هذا انما هو بغير انما  
 به بشرط هذه القيمة في الاقلام فلو كان البعض العلم يلزم هذه النكس لا يتر  
 في بيان الصغرى انه ينبغي ان يخرج عن ذلك في العلم المذكور وهو  
 الصغرى المذكورة مستند بالخير انما ان يراد انما غير الحيوان  
 فلهذا اشارة الى ان الخير ليس هو في نفسه مستقلة بل هو مستند للعلم

طه الامكان ما يرجع  
 احد الخير الى الاخر  
 فكل ما

والا على سبق انها وطيفة مستقلة لعدالت الى ما ذكرنا في بحثنا  
 التعريف من التعيين ثم انه قال في قوانينه مستند بخبر واحد القسمين تدبر  
 ويمكن بتغيير القسم والفقان واما منع الكبير مستند بخبر واحد القسم  
 اعتبارية فالعلم هو من كلامهم انه موقعا اذ كان مفهوم العام والحاس  
 متمايزا من بعض القيمة الانسان الى الفصل بالغة والكاتب  
 بالفعل واما اذ انهم يتميز فليس بموجبه كقيمة الحيوان الى الانسان و  
 الروي لان مفهوم الاول دخل في مفهوم الثاني وقد ينقصا به  
 يلزم فيه ان يكون قسم الشيء في الواقع قياسا وذلك الذي هو محقق  
 اذ اكان بعض الاقلام متمايزا للقيمة في الفرق بين هذا والاخر  
 وما سبق له من قسم الشيء قياسا ان ذلك بالقيمة والقيمة وهذه القيمة  
 الى المقسم فلا بد ان لا تفاوت بينهما لان كونها قسم الشيء قياسا لم يتر  
 كونها قسم الشيء قياسا فلا معنى لتخصيص كل على حدة ولا حاجة الى الخوض  
 بالعلم كونه في قسم قياسا هو ان يكون الشيء قياسا من الواقع فيعلم  
 قياسا ومعلوم ان قسم الشيء قياسا من علمه هو اي اذ كانت الانسان  
 اما قسم او غيرهما فالقسم للاس ان لانها فسمان من الحيوان  
 هذا مما لا حاجة له وقد جعل في هذه القيمة قياسا فيقتضي التوزيع علم  
 اذ في شرط هذه القيمة ان لا يكون بعض الاقلام المذكورة متمايزا  
 في الواقع للقيمة ويجوز ان يمنع المذكور مستند بخبر واحد القسم  
 والاجوبة المذكورة تجاربه معناها مع الكبير وقد ينقصا بالقيمة



العلم ثم قسم كما اذا قلت الانسان اما ابيض او اسود فان كلامنا  
 عام منه ومن شرط التقسيم كون القسم اخص مطلقا من المقسم فيقتض  
 والتقرير فاصح ان يقسم في الالف ام فكلوا بغير الكلام  
 الانسان اما ان يبيض او انسان اسود فاصح ان يقسم  
 المقسم ولما عوفي بعض المواضع فوضعا فيها فبقوا المقسم مواضع القسم  
 والعقد قد يكون اعم من وجه المقسم كقولنا ان يكون بين المقسم والمقسم  
 عموم من وجه وهذا كلام ظاهر او يلزم منه الفساد لانه لو قسم الشيء  
 الى ما هو اعم منه وجه لم يسم اسم الى ما يباين بان يقال الانسان ثم  
 الى الابيض والاسود وكل منهما قسم الى الانسان وغيره وهذا بطل  
 فلهذا احتج الى هذا في قوله كان يقال ان هذا انما يات في موضع قد قسم  
 موضع القسم وقسم الحقيقة الانسان الابيض والاسود الى الانسان الابيض  
 وقد علم حال سائر الاجوبة وقد ينقص من قسم الشيء الى غيره وذلك  
 اذا كان بعض الالف مساويا للمقسم وكذا اذا كان مرادفا للمقسم لا  
 نسان الى الشئ الرخي ومن شرط التقسيم ان لا يكون بعض القسم  
 المذكورة مرادفا ولا مساويا للمقسم فنقص الجواب ان يمتنع للزوم  
 مستند اخر احد القسمين ولكن مع الكبري في صورة الشئ مساوية مستند  
 بجواب كون التقسيم اعتباريا وليس عليه في الجواب فنقص التقسيم  
 بان فيه تضاد في الالف وقد عرفت انما شرط التقسيم شيان الالف  
 قاله في الخاتمة اي صدها بعبارة او كلاما على شئ واحد ليس كقولنا ذلك

ط بعض الالف  
 او يتركب من  
 من الالف ليس  
 الاختيارية  
 في الالف  
 انما هو  
 انما هو  
 انما هو

اي تضاد في الالف انما يتحقق اذا كان بين الالف م كملها او  
 بعضها عموم من وجه والاختصاص بالتضاد قد يكون معناه حذف  
 احدها على الاخر فمثل حتى يظهر ذلك التخصيص كما اذا قلت الحيوان  
 اما انسان او الابيض لانها لا يصح فاعلى الانسان الابيض  
 وكذا احدها على الامر قال في شرح المطلق المقسم دفع وحل فذكر  
 ناشئ من كلام هذا الشارح ببيان مرادوا وادوات هذا كمن قال  
 له في مثل هذا المراد ان المقسم من التقسيم التمايز بين الالف ام فاذا  
 لم يتميز لم يحصل المقسم فيقص ولما كان كلام الشارح غير واضح وظاهر  
 محلا اراد ان يبين فقال اقول يعني لم يتميز شيان لكن التقسيم  
 انما يبطل به التقسيم الحقيقي وحصول المقسم شيان تمايز في الواقع ولا  
 التقسيم الاعتباري فان قلت ما هذا التقسيم كونه حقيقيا  
 او اعتباريا قلت معنى التقسيم التفرق والتباعد وجعل شيئا واحدا شيئا  
 متمايزة واذا قسمت الكل الى جزئين متباينة فقد فرقته تفرقا  
 حقيقيا لا سبق بين الجزئين اجتماعا اما اذا قسمت الى جزئين متضادين  
 متمايزة فكذلك ففقط فقد فرقته تفرقا اعتباريا باعتبار ان الفرد  
 الذي وقع فيه الاجتماع باعتبار انهما مفهوم هذا القسم متفرق متميز  
 من نفسه باعتبار انهما مفهوم ذلك القسم فمثل وهو تقسيم الكل الى  
 مفهوم متباينة متمايزة في العقل اي متباينة في العقل والشيء  
 فبذلك لا يكون احدهما بين حد الداهر ولا بخره فان الانسان و



والحيوان الناطق ليس بينهما وبين جسم المعلوم وهو ظاهر في الحيوان  
والانسان لان الاقل ختمه الثاني ولما الناطق والفعال فهما  
متمايزين بحسب المعلوم وان لم يكن متمايزين بحسب الصديق بل من بين  
بحسب ذلك الفصل بالثقة والفصل بالفصل متمايز القديس بحسب  
المعلوم وان كان الاول اعلم من الثاني بحسب الصديق والى معني هذا  
اشرف في الحاشية فاعلم معنى قوله وان كانت متصادفة معى اواقع كتم  
الحلى الى اف لم يجمع انها متصادفة في الملون ومنه فقد قيل ان  
فان فصل للحيوان جنس للسم والبصر والنوع المخصوصة اعني هذا الحس وذلك  
الحس وحده الجسم وعرض عام للفصل كما بينه الغندي حيث قال  
ويكن ان يكون اشئ واحد جنس ونوعا وفصلا وعرضا علما وهاهنا  
كالملون فانه جنس للاسود ونوع للكيف وفصل للكشف وهاهنا  
علم للحيوان كذا نقله في الحاشية ثم قال فيها قوله جنس للاسود الى ان لم يمت  
الملون بمم الابيض ونوع للكيف اي احص منه فان الكيف علم الاحوال وان  
وغير الملون كالهواء وفصل للكشف ان يعرف جنس ملون وهاهنا الجسم  
ما يبيح به يكون جوهر الجردا كالنور على تازعنه البعض فلا يمكن ان  
يكون ملونا ثم لا يلزم من ان يكون الملون حاشية للجسم ان يتصور جميع  
افراد الملون ما ينصف ملون بل الالوان كالسواد والابيض  
والحمرة والصفرة في قوله وهاهنا وعرض عام سمح ان الحاجة  
والعرض هو الملون الملون وذلك لان اشئ فيه كلام لا محالة الا  
بينه او علم الحال بهما فقد تعرض على التقسيم بانه بعد تصادف الاسماء

فيه ولا تقسم هذا اشئ بل فلهذا ربطت بينه بانه تقسم اعتباري كمن  
فيه تمايز الالف بحسب المعلوم ولا يفرق التفاد في هذا اجوابا على ما ذكر  
فلا اشرف الى ما فيه ويكن يمنع الصغرى والاصوية بل يمنع مجازية فيه  
اقول فالاشئ الواحد وهو الذي تصادف فيه الالف كذا قال في  
الحاشية باعتبار انقسامه فهو ما يتماثل في الفة يعينه اشئ متعده فهو  
في الالف لم يتعد كالنفس في المتدالة فاعرفوا كيفية الانقسام  
والاعتبار والذوول ولولا ان هذا او ان سقوطه لكانت هذه  
بيان احد يكمل الله الى الوقوف الى حقيقة الحال بلا بيان في فصل  
في تقسيم الاجزاء بطريق تصنيف ما هيته تقسيم كذا الاجزاء فيه اذا كان اجزاء  
صور في محل تال ثم ان التقسيم كذا الاجزاء بتفصيل الكل وتحليله الى اجزائه  
وما ذكره لازم له فليس تقسيم كل الاجزاء بتفصيل ما هيته الالف ام  
بل بتفصيل ما هيته تقسيم وليس فيه ضم فهو الى التقسيم وتقسيم  
فلا يصدق التقسيم على الالف بل الالف ام موزعة فلا يجوز ان  
حرف الانفصال في هذا التقسيم بل هو حواسم الاول والى كسب ضم  
ايضا الا ان يرجع الى تقسيم الكل الى اجزائه ما يبر او ما يتفصله الكل  
فان تلك الاجزاء اجزاء الكل وجزئها لا يتفصله وشره هو  
وعلى ما ذكرنا فيما سبق انه لا يترك في التقسيم بعض ما وصل الى التقسيم  
فيه كلام تذكره وتباين الالف بحسب الكل والوجود الخارجي  
وتباين كل تقسيم للمقسم بحسبه ايضا او لا يكون فيه التقسيم الاعتباري

طريق تقسيمه فلا يجوز  
رجوع حرف الانفصال  
كذا سبغ في الاستدلال



بل يكون حقيقيا استقرائيا اذ لا يجوز فيه العقل ايضا مال الله الامم  
 الحقيقين وقد صرح المصنف في قوائمه لكن في نفسه ودخول كل قسم  
 في المقسم وهذا معنى الشرط الذي هو المعنى المستتر في سبق بان لا يذكر في  
 التقسيم لا بد من المقسم فهو قسم المحبون الى العمل واشتد في الاقبال  
 المحبون الى العمل واشتد في الاقبال لان المحمول على الكل فهو مجموع الاجزاء  
 من حيث هو مجموع لكل واحد منها اذ هو مباحين له لان الكل يخقق  
 بكل واحد من الاجزاء بل المحبون من حيث هو مجموع واخراج الاعتراف  
 عليه والاخراج انه ينقص بوجوده جزء اخر حقيقيا في الواقع وهو انتقاء  
 الشرط الثاني بان قرينة اقسامه وبانتقاء الثالث والرابع  
 ودفعه اي واخراج دفعه ومنه اخرج طرزا بيان اخرج الاعتراف  
 فاعلم فصل اعلم ان معنى تحرر المراد ارادة معبر غير ظاهرة للفظ او من  
 القرينة ويكون اخرج ان كل على انظمة اعمى وقد يكون المعنى المراد  
 خلاصتها ويكون السال على توهم خلاف الظاهر بسبب السبب فلا  
 لما يقال المراد ولا بدفع الايراد لا يقال المراد لا بدفع من ظاهره و  
 ان دفعه ما بطلن ولا يرد عليه لانا نقول لو سلم ان اريد من انظمة  
 فلم لكن لا يضرت وان اريد من انظمة السباق واسياق ثم تدبر كما  
 كما ارادة كخاصة العام فيلزم هذه الارادة حقيقة فمرة وفيلزم  
 وفي اطلاق العام على الخاص باعتبار عموم حقيقة وان اطلق  
 باعتبار خصوصية مجاز والمتبادر من كلامه انه حقيقة والمثال كما اذا

ويجوز ان يفتح ويضم

على ان يرد في قوله  
 والمراد به اريد في قوله  
 في قوله اي حقيقيا

قسم النفس الى الانسان والحيوان فاعترض علينا بانه يلزم  
 ان يكون قسم النفس الى قسمين واجب المراد من الحيوان ما عدا الانسان  
 بقرينة ذكره في مقابلة الانسان ثم ان كان المعنى المراد حقيقيا طرزا  
 من اللفظ وان كانا الجيب شخص غير العقل نفسه فتصح دعوى اوده و  
 لا يطلب الدليل على ارادته لان ظهور من اللفظ يقوم مقام الدليل  
 على ارادته واما اذا كان ذلك المعنى حقيقيا غير طرزا فلا يسع دعوى  
 ان العقل اراده ولا بد من بيان قرينة تدل على ارادته وان كان  
 الجيب العقل نفسه وكان المحرر حقيقيا سواء كان ظاهرا او لا فيصح دعوى  
 ان مراد من لفظ المراد المعنى ولا يطلب الدليل على ارادته ذلك المعنى  
 لان نصريحه به اقوى الدلائل على ارادته ولما كان انهموم كفاية ارادته  
 مطلقا استدل فقال لكن لا يصح ادراة الجاز برب العلقا  
 لمعبرة بين الحقيقين والجازي المذكور في علم البيان فلا يرد المراد  
 من الكتب مثلا فلا يصح الجواب بثل هذا المحرر واما القرينة المانعة عن اراد  
 ارادته معنى الحقيق فلا يخفى اذ كان المحرر مانعا سواء كان نفس العقل او غيره  
 لان المانع فيه كلفه الجواز والقرينة المانعة انما شرط للقطع بالمعنى المجازي  
 لا الجوزية والسند كلفه جواز وقوة فان قلت محمدا سلم اذ كان المحرر  
 نفس العقل واما اذا كان غيره فهم اذ يطلب من القرينة الصارفة اجنبية  
 لا يطلب بها لان بعض الكتب التكاليف وشروح السند متخونة بتجويزها  
 المعاني المجازي بلا تحريم ذكر قرينة صارفة عن ارادة المعنى الحقيق



فكان الغريبة الصارفة إنما شرطت لقطع بارودة المجازي لا يجوز  
 ارادة هذا الا ان كان المحرر ينادي او كما يستدل وجعل محذره  
 مقدم ثم الدليل فان كان المراد لنفسه فلا حاجة الى ذكر ذلك الغريبة  
 بعد حصول العلاقة المعبرة المذكورة اذ قوله بان مراد في ما اقوى  
 والفرق المانعة وما اذا كان شخصا فلا بد من بيان قرينتين  
 احدهما صارفة على ارادة المعنى الحقيقي والاخرى معنية بل ارادة  
 هذه المعنى المجازي ولا يكتفى بحاذا الغريبتين المذكورتين كما لا يخفى  
 عن علم البيان وقد تجد الغريبتان كقولك عمر اذا نزل السماء يرض  
 قوم رعيته الباء الثالثة اي الالفاظ المخصوصة في بيان انوف في  
 اجازية في التصديق وما في معناه المركب انما هو ولما كان المذكور  
 بعد هذه امرها نائب بقوله اعلم ان التصديق اي القضية اذ قد يطلق  
 اسم التصديق عليها اطلاقا اسم العلم على العلوم على مذهب الامام والعلامة  
 اسم العلم بالحق على الملة على مذهب الحنابلة اذ نقل اسم التصديق اليها على  
 العلم واما لو جعل او لا بمعنى التصديق فيوجه الاطلاق التصديق فيقول  
 بها او يحذفها اذا قال احد يقال له الدعوى على الكلمة والمدعى وقوله  
 العمل قد سبق تقريره لكن الظاهر في سياق ان يقول وقوله المدعى  
 ولان الشخص لم يصر معللا ما لم يصر دليلا لان التعديل لا يتبين علمه  
 انما هو ما لم يصر مبينا لم يصر معللا وكانهم لهذا الاحتجاج الى تقرير  
 العمل في هذا البحث بين نصيبه لا ثبات الحكم بالبدليل بعد بيان

ط  
 ليس به نقل لم يندل لان  
 العلم في هذه الالفاظ  
 مستقيم

التعديل بتبيين علمه الشئ اشارة الى اطلاق العلم باعتناء ما نزل  
 اليه ولما قال قال لان من حق التعديل عليه التعديل بتبيين علمه الشئ  
 وكذا الاستدلال قبل الاشارة الى العلم الى العلول بسبب التعديل و  
 العكس الاستدلال قبل العلم ما يكون مؤثرا في وجود الشئ ونطلق  
 ايضا على ما هو واطل في حصول التصديق بالخط والمراوحة الثاني فتم  
 ابرهان التي والاتي وهذه اهم من ان يكون مقرونا بدليل او لا مانع  
 لم يكن بدليل ولم يكن بدليها جليا بالنسبة الى المطالب في اقتاده سواء كان  
 بالنسبة الى المدعى نظريا او بدليها وسواء كان بالنسبة الى المدعى  
 الامر بدليها او نظريا اذ البداهة والنظريه مختلفان باختلاف  
 الاشخاص باختلاف الازمان كما قيل اقول ان الاختلاف بالزمان  
 منبني على امرين احدهما ان المراد بالبداهة والنظريه بدراسة العلوم  
 ونظريته والثاني ما قيل ان العلم حاصل بالنظر غير الشخص حاصل  
 بالبداهة فان دراسة العلم ونظريته لا تختلف باختلاف الاشياء  
 اصلا وكذا بدراسة العلوم ونظريته على ما قيل ان حاصلين بها متفان  
 بالاعتبار دون وجه العلم في هذه اوجه ما قال الشريف العلامة ما  
 حمله ان البديهي قد يكتفي الى التبيين بالنسبة الى البعض لاذهان النوع  
 ضافية ان اجلي البديهي لا يصر فيها خطأ وتوقف في ما طلب منها  
 فلا وجه لما قيل ان الشريف لا يمنع البديهي ارجحية اما البديهي  
 اعني فهو منقطع ان كان علمه انما ان يزداد بدليها حقا



معلوماً بالتبعية ان يرد بالبدهي الى الجاهل البديهي غير المحتاج الى  
 الى التنبه في ذاتها او من حيث انها معلومة بالتبعية ولا يرد  
 ايضا ان يقول ولا نظرية معلومة بالعلم المتبسط والاسلم  
 والاستقرائية بل ان كانت هذه هي التي ان اراد الاستفراء ما كانت  
 ان يثبت بدليل الاستفراء لكن تم تثبيت به بدليل ما كان فلا شك  
 احد في جوارحه وان كان بل ان كانت هذه لان الطلب في الاستفراء  
 الى ما هو وان اراد ما ثبت بدليل الاستفراء بالفعل عند ما كان فلا  
 يجوز منه اصلاً وان كان ما ثبت هذه هي في هذه الصورة طلبت دليل  
 اخر حتى يرد دليل الاستفراء لكن ليست هذه هي الصورة بل في صورة  
 المنع مطلقاً على انه الاحتياج كما اضاف الى ان هذه هي التي ان اراد  
 بالاستفراء ما يثبت العقل بدليل الاستفراء وما كانت هذه هي الصورة بل ان  
 استفراء بدليل الاستفراء كونه للطلبة في محتاج من غير ذلك  
 لكن في الحقيقة او يقال ان القضية الاستقرائية مبنية على وجود  
 الخارجي لا على الحكم العقل فطلب دليل عليها من غير وجودها فيها  
 يكون عقلياً لا مدعي وتكليفاً بما يلزم مع قطع الاحتياج الى  
 حيث انما واما منع التجريبية والحدسية والتواترات والوجودية  
 فيجوز بناء على عدم كونها مبنية على الغير الا عند اشتراك هذه الامور  
 بين عامة الناس او مع جملة مكابرة غير مسموعة فان قلت ليس  
 يعني في كون المنع مكابرة الاشتراك بين المعلنين وان قلت نعم

لكن

لكن اشتراط بين العامة بل لا يمكن ان ينسحب من منع ما خفا وحالاته  
 هو حصول هذه من التجربة وغيرها او عند شئ هذه بغلبة الظن  
 ان المانع بظاهره وانما منع فضايقاً فبما فيها من غير ما كان كونها  
 نظرية جلية وعند من بانها بدسيسة فغنية ولا يجوز عند من قال انها  
 بدسيسة جلية والحال ان من اراد كون المنع متوجهاً نحو ما خفا علم  
 عند المانع باق طريق كان اذ لو كان واضحاً كان من غير ما كان ومعنى  
 كونه واضحاً عند من ان يسلّم ويجزم به بسبب الاستفراء سواء كان جزمه  
 مطابقاً للواقع حالاً بالبداهة او بالبرهان او بالتقليد او جهلاً  
 مركباً حالاً بالدليل القاطع او بالتقليد او بطلان الحس وما ذكرنا  
 ظهر ما في قوله في الحاشية البديهي الاول والبديهي الفطري القبيح و  
 البديهي الذي اشتراك من حيث ابداهة بين عامة الناس وما عند هذه  
 البديهيات البديهيات بدسيسة حتى فراجع الكتب الميزان وسئل لقوله  
 اشتراك من حيث انه بقوله وذلك كقولنا الشمس شرقية فان بداهة  
 الشمس كذا ذلك وهو مشترك بين عامة الناس واما قولنا شرب  
 السموم سهل الصواب فهو البديهي لان من لم يجرب لا يكتفي بالتجربة  
 مشترك بين واما اطمینان الكلام في هذه المقام يحصل باطراف  
 المرام فاعلم فانك لم تجد مثلاً هذا التقصير مجموعاً غيري فقلت  
 ان يمنع ومعناه طلب دليل عليه فسبق التقصير لقوله و  
 علم ان لفظ المنع الذي اه فلا يفيد وكذا يجوز ابطالها بدليل



واشتباة نقضها به ويجوز اطلاق النقص على الاول واطلاق المعارض  
 على الثاني بخلاف ان قيل فلم يقتصر البيان على المنع قلت لكونه مشتركاً  
 والمذكور انه غير شائع وان بدى بها جلب فلان منع سوء  
 كان بين هذا ولا اذ طلب الدليل على احدى الحال وان جوزة البعض  
 قيل ان من وجب ان كان مفروفاً ثابتاً عند ظهور عدمه بداهة ما  
 النسبة له وعبره من المكابرة كما اذا قلنا الكلا اعظم من الجزء فمنع قوله  
 لان كنهه الحال ان راس البطل جاز من خصوص المقدم ثم كنهه لان  
 الفرض كونه البدهة بالنسبة الى عدم مانع فان منع فاما هو فثبته  
 وبان السند البطل المذكور غلطاً ثم عدم العلم بغير الكل وكذا وسر  
 منعه كابر وهو المنزعة في السند العلمية لا اظهار القبول بل لا ترا  
 احصم واظهار الفضل فلم يكن مسوعة عند العمل بنوعه وان كان  
 مفروفاً بديل لثالث ثلث وظل المنع والمعارض والنقص  
 لان قدم الال اما ان يكون بحسب الظل في الدليل او في المدعى وعلى  
 الاول انظر في مقدمته اما متروكة في واحدة معنية منها او في  
 في الكلا على التعيين او في المجموع حيث هو مجموع او متروكة في واحدة  
 غير معنية او بغير وكل واحدة على تعيين او بغير المجموع من  
 حيث انه مجموع فعلى الاول كونه مانعاً وطالباً للدليل عليه  
 سواء كان بسند او لا وعلى الثاني كونه كنهه غاية يكون هناك  
 ممنوع ومنها لا منقضة واحدة وعلى الثالث والرابع كل كونه

ام لافيه كلام سيجي تفصيله وعلى صورة كونه حاكماً باللفظ او في الاول  
 بحدوث ان يكون ناقضاً اجاباً او احكامياً بغير ويجوز استلزام الحكم  
 بغير الكلا المحل لكن اذا استدل عليه الا يكون مكابرة ويجوز في  
 تفصيلها ما خفاه حاله واما استدلال عليها ببطلانها او لم تعرض  
 المجموع فهو غشبي موصي في تفصيله وفي الثاني كونه ناقضاً  
 اجاباً ان استدلال وفي الثالث كونه ناقضاً تفصيلياً كونه  
 ناقضاً اجاباً وفي الرابع كونه ناقضاً وعلى الثاني وهو كونه موصي  
 في الدعى اما ان يكون مانعاً بمعنى طلب الدليل فهو مكابرة بل ارجاع و  
 اما ان يكون باوفاً بنقص ذلك المدعى فان خلا عن دليل والى عليه  
 فهو مكابرة وان كان دليل والى عليه فهو معارضة واما الدليل بانه  
 محتاج الى مقدم اخرى او فيه مقدمة مستدركة او انه غير مستلزمه  
 المدعى او باق فيه تضاد مع البدهة او بان فيه مصادرة  
 على المطابقة جعوا الى الثالث بدلائل لا يسعها المقام فلا يبطل  
 احصم على ان احصم استوفاني فافهم اذا كان لثالث وظل  
 وكان بيان الكلا والاشكال منها غير مناسب في مقالة واحدة  
 فهم من ثلث مقالات المقالة الاولى في المنع قدم لان متعلقة  
 جزء الدليل والجزء مقدم على الكلا طبعا فكذلك متعلقة ولازم اسلم طريق  
 اشارة واسكاتها وان التعليل هو العلل مادام محلل البعده ليس  
 وليس لثالث هناك الا لطائفة لكن قال صاحب الطحا كما ان النقص



مقدم على المناقضة وصل على المعارضة طبعاً لان المنقضي يدل  
 حرجاً على فاد الوبيل بخلاف المناقضة فانها تدل على خفاها و  
 اما المعارضة فهي قد خرج في الوبيل ضمن لا فبرة به على ما هو المشهور بينهم  
 فظهر ان المصالح قد لم ينقض كما هو الوضع موافقاً للطبع والحوادث لان  
 ان طبع البحث هو الترتيب السند ما ذكرناه انفاً في الوجهين ولو سلمنا  
 ان مقتضى الطبع البحث ذلك قلنا ان هذا لا يضرنا لان طبع البحث  
 وان اختلف ذلك لكن تقدم متعلق ~~بمقتضى~~ المتعلق المناقضة وهو  
 مقدمة الدليل التي هي جزء الدليل على متعلق المنقضي الا جازي وهو الدليل  
 الذي هو الاصل بالطبع يقتضيه تقدم المناقضة على قبلي ما تقر في تقدم  
 مباحث الوصول الى التصور المتقدم على التصديق طبعاً على وجه الوصول  
 الى التصديق الوقوف توقف الشرط على الشرط او توقف الكل على الجزء  
 وتوقف العارض على الموروث على المذهب الثلاثة في التصديق واما تقدم  
 المعارضة على المنقضي فالحال على المشهور ينبغي ان يستلزم العلم  
 ان ليس المنع المراد به معناه الاصح وهو ان لا يكون الشرط واللاحق  
 الى الجرد او كمال على ان يكون كمال على الاصل لو قال المنع بدون  
 الاضافة فكيف يمكن ان يثبت القصد الا ان يحمل على كونه متوجهاً وانفصلياً موجه  
 عند المحققين او كمال على الجهد المطالبة والقصد ابطال لا المطالبة  
 مقدمة الدليل القينة الغير المدللة ببعضها او كمال على التفصيل فيكون  
 مناقضاً واما منع مقدم غير معينة فهو غير مسموح لانها كالحيف لا

ما لا يطابق ولو سلم لبطال الكلام يعرف الوقت الى ما لا يعنى وكذا الحال  
 في صورة منع كلمتها وان قيل بخلافها والتفصيل بين والرسول اعلم من  
 واما التنبيه حكم او هو من قبيل الاكتفاء او كذا في العطف فلا يدل منه  
 او الوطيق لا يخرج في التنبيه انتم مقدمه مهمنا عرفت بما جعلت  
 جزء قبلي او حجة وبما يتوقف عليه صحة الدليل وبما يتوقف عليه الدليل  
 وخرجوا به حجابية هذه افعول امر احرار كلمة ما القضية فلا ينقض  
 حصول مقتضى الدليل والحكم عليه به النسبة بيني وبين السند وصفاته  
 ولا يرد ان القضية حينئذ تمثل للقبول والكثير لان شمولها على الكثير بان  
 تصرف عليه فرداً واحداً جميعاً او ما يصدق على الكثير جميعاً انما  
 هو القضايا لا القضية وانما دفع الانتفاض بحروج الشرط فثبتت  
 على ان هو مقدم في الحقيقة القضايا المنبئة عن وجود الشرط  
 كما يقول هذه القضية موصية مثلاً او على ان مقتضى الشرط قضايا حقيقة  
 يعتبرون بمقتضاها ويقولون انما الصغرى شرط مثلاً والافكيد  
 يتصور فيها مع اقتضاها احكام فان قلت ان المنع يكون الشرط  
 قضية حكماً قلت ان ائمة احكامهم فيها القضية حركية والافكيد  
 المنع باق عليه لا يتغير لما ذكره الشرط وانما القضية تحت كذا قول  
 فيه ان القضية المذكورة ليست على توقف على صحة الدليل فلا يكون  
 مقدمة على ان هذا مبني على الظاهر او لو كان المراد ما يتوقف عليه  
 الدليل كما في القضية المذكورة منه بل ما يتوقف عليه الدليل ايما الصغرى



نعم وروى المنع ليس الا باعتبار رجوع الحكم المذكور فتوقف عليه  
الدليل باعتبار ما في نفسه وروى المنع عليه باعتبار رجوعه المذكور فمراهم  
بالحكم الذي يتوجه المنع باعتبار ما في نفسه من غير وجه ولو سلم فلا  
يبعد ان يكون مرادهم بالحكم ما ذكره تدبره واعلم حتى على التعريف المقدم  
بانه مستلزم ان يكون المنع قبل المنع اي ان يشترط كون العلم بما  
يتوقف عليه الدليل حتى يكون متوقفاً بها مع ان اشياءه في بعض  
الصور صحت من غير القفاط وباتة لا شك في ان منع لو ازم  
الدليل متوقفاً على غير موقوف عليه فيدخل الحكم في التلكة اجيب بانه  
لا يجب على المنع ان يثبت انما في اثبات اصلا على انه يجوز ان لا يكون  
المنع مسموعاً الا في ما قال بالتوقف وفي غيره باعتبار رجوعه اليه وان  
الحكم استقرى وقوعه في اللوازم غير معلومة والدليل هو ان مركب من  
قضيتين للتأدي الى مجهول نظري او هو ما كان النوصل صحيحاً  
فيه وفي احواله الى المطلوب جري اولى العلم به ولو كان المقدم الاطمان  
ليست مباحث الدليل على وجه يدعي فاذا اردت التفصيل فارجع  
الى الفصولات اذ المنة لا يعلل عليها لم يكن يدعيه حلية تعلم  
ان المنة وطلاتها ذكرناها في دعوى معتبرة مع كونها ملتزمة بغيرها  
في الكيفية واما ادواتها فليس صفة بل مجاز في التسمية انتهى  
او مجاز في الحذف ولا يصح منع المدعى في اي حين كنهه مقروناً بالدليل  
لان المنع طلب الدليل والمطلوب محال فيكون طلبه لا يحصل

وهو غير صحيح فيه فيجوز الطلب للمحتاج او للمعلم بطريقه  
غايته بطول الكلام فلا يكون الايقاع الا ان يقال المراد لا يصح على وجه  
لا نق وفيه يقول الخليل ثم ولكن يطالبين فليس وايضا ان هذا اذا  
يتم اذا التبر في النظر كونها على وجه لا يف والافلا وفيه بعض الانهم  
صوروا اريدوا لا يلزم على المطلوب واحد الا ان يقال تجوز لهم اقامته  
الدليل عليه منى على صواب تعدد وجوب المطلوب وعدمه كونه من العلم  
على المدعى انه لا بد منى على وجه الذي افاده الدليل لا على الوجه الاخر له  
وهو هذا العلم وهو ما قال بعض العظماء فافهم الا ان يدعى المنع من  
مقدمه دليله وذو مجاز في التسمية او مجاز في كنهه فاني منهما باعتبار  
ارجع الى دليلها بطريق اراة الاسناد الى ما هو له والنقدية فوقها  
توضحه انك اذا قلت العالم محدث لانه مؤلف وكل مؤلف محدث فادع  
قال الحكم ان مدعاك ثم واراد الاسناد الى مقدمه وبذلك فالمنع حقيقة  
لغوية وكذا المدعى والسناد الى مجاز عقلي وان قال ذلك قد  
فوق المدعى مقدمه وبذلك فالمنع حقيقة لغوية ايضا واسناد حقيقة  
عقلية والمدعى مجاز حتى يصلح ان المجاز العقلي وصف الاسناد وكذا  
لا بد على فان اريد بها الوصف فبستها الى المنقضة مجاز عقلي وان  
اريد الاسم فمن قبيل تسمية الشيء باسمه وصفه متعلقة ثم ان هذا  
النوع راجع الى مقدمه غير متعينة مع انه كثير الوقوع في اولى الالفاظ  
فلعل صوابها منى على اي من تجوز مطالبة الدليل كذا قيل فبان



ان هذه الارجاع والتقدير لا ينافي ارادة التفسير سيما اذا وجد  
وما ذكره من التوضيح ليس بوجه وجيه فيهما وصفتان متحتمتان في  
الكل ومطالبة المدعي على ما ذهب اليه من بعض وجهين قسم امر لم يذكره ايضا  
وهو انه لو قال الخصم ذلك وادعى المدعي دليل لقوته واما النقص  
والمعارضة محل برهان علمها ام لا كل نظر فاحذر وراينا بعض  
بعض العقل يمنع المدعي المدعى لكل وراينا بعضا بعضا لا يجوز منع  
المدعي المدعى الذي يمنع مقدمة دليل مطلقا لعل ما فيه بعض العقل  
في مثل هذه الصورة وقد عرفت وجهه لانه لو ثبت ما قاله في  
الحاشية وهو صواب لموافقا لمسلات بعض المتأخرين في اثبات  
الصانع جميع الملكات جميع الممكنة فله علمه وهي لا يكون نفس ذلك  
المجموع او علمه الكل علمه كل جزء واعتبر في علمه انه ان اردت بالعلمة  
في قوله ولو علمه التامة فلم لا يجوز ان يكون نفس المجموع وقوله بالعلمة  
متقدمة على المعامل قلنا ذلك حم في العلمة التامة الى اخر ما قال  
قوله فلم لا يجوز تقريره ان قولك وهي لا يكون نفس ذلك المجموع  
غير مسلم في محل منع المدعي ح طلب العلم بالسلم والى دليل المدعى غير  
مسلم عند المنع فتكون صوابا واقفا وقوله بالعلمة اه جواب  
سؤال بعد تقريره ان في طرف للعلل كيف تمنع المدعي ويطلب  
دليل وقد يكون ان له دليل وتقرير الجواب ان يمنع بان المدعى يمنع  
الدليل بالسلم وديلك المنع غير مسلم لان بعض مقدماته

استهى هذا صرح فيما قلنا يكون ماله منع المدعي الغير المدعى اصل للص  
في هذه ايضا راينا مثل هذه المنع في هذه الحاشية من المدعى في رتبة  
لاشياء الواجب حتى اظن ان ما قال هو هذا السند او لا يتم منع مقدم  
به مقدمه الدليل اني بسند يؤيد نقض المدعي المدعى لفلوكا حطه الحيز  
مراده الحيز في النسبة فارجع الى شئ من مقدمه دليل لما ذكره له  
سند يؤيد نقض المدعي وهو مطلقا قاله في الحاشية خذ ان ذكره من السند  
وهو عين النقص او المدعى لا يكون نفس المجموع والسند فلم لا يجوز ان يكون  
نفس المجموع وصل هذا الانقض الصريح وسيجوز منه في الحاشية ان السند  
الذي هو نقض العلم تفصيلا للعلم لا يسد وان قال البعض انه قبل المدعي  
فصل المنع اما مجرد عن السند او معزوف به المنع مجردا لا يكون مع السند  
وهو سلك الكسب الثاني التقديم الا انه دعى الى كون المنع مجردا لا يسد  
بالنسبة الى المنع مع السند والسند ما ذكره المانع لرغمه لان اللام في  
معنى العلم بل في التعريف لانه لا يصح ان يكون في العلم لا يسد  
ان يخرج المانع من ذكرها تقوية المنع بحسب الامر لا بغيره المانع  
الا ان الفرض قد يطابق الواقع وقد يطابقه على فليس سائر الا  
غرض نعم لو قيل ما يقوي المنع بغيره المانع له يدو عليه شئ ولك  
ان تجعل اللام لام العاقبة لجميع هذه العبارة لكنه خلاف  
الظن ان قال ابو الفتح اجيب عن الاول بانه يجوز ان يكون قبل  
النسخ بما علم التزاما او نعمتا والثاني بانه يجوز ان يكون قبل



نفس الامر معتبر في نظم الكلام محذوف للظهور وتقديره هو ما  
 يذكره لغرض تقوية المنع بحسب ما لا يرد من المانع لضرورة تدعوا اليه  
 بل انظر انه متعلق بالتقوية انت جدير ان هذه الاجوبة تكلفنا  
 ثم انه لا حاجة اليه بعد ما عرفت السند فيما سبق ولو سلم فالتكليف  
 كما يثل ما سبق انه مستلزم لنقض المنوع فيكون اما احصا وساويا  
 اما الاقسام الخمسة الآتية فانما هي بحسب الواقع ويكفي في الاستدلال  
 عملا هذه ابنى على كونه من قبيل التصورات وهو تحقيق واما كونه  
 من قبيل المقصد فتأمل اذ انفي الجواز فقد يدكر على سبيل الجواز  
كان يقال لانه ليس بمن ان لم لا يجوز ان يكون ناطقا وقد يدكر  
على سبيل القطع كان يقال كيف هو بطلان او يقال انما يجب ما ذكرته  
 لو كان غير ناطق وليس كذلك قد عرفت انه ليس بمتخصص فما ذكره ولا في  
 في السند الجواز لا يتوقف صحة المنع على اثبات السند الذي ذكره على سبيل  
 القطع ولا يجوز منعه ايضا سواء ذكر على صورة الدليل او لا وتدل  
 بالجواز كسائر ما قبله من الدواعي وسمى الذي سنده هو الصورة الثابتة  
 خلا لان فيه بيان مبنى المقدمة المنعومة وكل هو بيان مبنى الغلط  
 قال الفاضل سنان الكنتي ان الحكم شاع وكثرة استعماله عند الاصوي  
 والمحكمين وهو التعيين موضع الغلط وهو ان كان نوعا من المنع  
 الا انه لنوع خصوصية قد يدكر في مقابلة المنع ولا يقصد بالحل  
 طلب الدليل كما هو الظاهر المنع لا يقصد به انما ذكرته غلط ونسبة

فهوذا من قولنا هذه اولى الامور كذا ولو لا ذلك لكانت اولها وتحت  
 في الغلط وبالحكمة يقصد به موضع تقرير الكلام وان كان ادعائنا في  
 بالمنع طلب الدليل انتهى ولا يخفى ان التقيد المتبادر من اول هذه الكلام  
 كون الحكم في ذاته المنع ويقع لظهوره الفاعل طائفتين ليرى ذلك وكذا  
 المص لا انه قد اوضح مراده وصرح الكلام عن الظرف في المثال حيث قال  
 قوله هو نوعا من المنع اي تعرض للمقدمة المعينة وان لم يكن بطريق المنع  
 وطلب الدليل بل انقول ان الاستفاد من كلام المص اخص من الخيارات بل  
 لكن هذه الخالف لما خرج به بعض الافاضل من ان الحكم لا يعمل المستدل و  
 السال ولعل الحق عدم الاحتصاص لان يقين موضع الغلط لا يقتضي  
 الاحتصاص والمعلل بحسب السؤال بل الحكم وقد يطلق الحكم على النقض  
 الاجمالي حيث قال الشارح حكمه العيني ولا يقال ما ذكره كل كونه تقينا  
 اجماليا لان يقال لان الكلام المعلق لا يخفى ان الاستفاد منه <sup>اطلاق</sup>  
 الحكم على النقض الاجمالي وقد ذكر السند النقض المذكور على طريق المعهود  
 في تقديره فقال ان وجه النقض ان صحة الدليل بجميع مقدماته مستلزم  
 للحل انتهى نقل خلاصته ويمكن الجواب بالحل ان كلام المص مبنى على التمهيد  
 وكلام ذلك الشارح غير مشهور ولو اقال الموفق ميرزا جاز لا يخفى على <sup>الناظر</sup>  
 ان النقض الاجمالي ذكره في مقابلة الحكم حيث قالوا هو جواز بنقض  
 واما الجواز بالحل فكذا انتهى كفى برؤيته ان المنع قد ذكره بلا الحال  
 ايضا قال صاحب التلويح في بحث الاستثناء واثبات المنع الوجه الثاني







احد المتساويين لا ينقل عن وضع الاخر فرفع السند الى اوى يدل على  
 وضع المنع قطعا فيكون مفيداً فيثبت له في بادى تقييد الرسل كذا قيل  
 لا يخفى فيه اما ما قيل من انه يجوز تحرير كذا برفع الاشكال بان يقال المعنى  
 وضع احد المتساويين بشرط كونه مساوياً لغيره فرفع السند الى اوى لا  
 يفيد انه على تقدير تمامه ان يدل على ان يكون السند الى اوى المنع بشرط كونه  
 مساوياً لغيره فانه ان رفع السند الى اوى مفيداً مطلقاً فيكون  
 فيه ويمكن جواب السند الى اوى في عرفهم ما يكون بينه وبين المنع اللازم  
 لكن يرد انه لا يلزم على هذا ان يكون السند الاثنية ثم المتساويين السند  
 وبين المنع انما يحسب الامر انما يحسب المانع فقط وعلى الاول اما  
 انه يعتقد المانع تلك المتساوية الاولى فليكن الاول مثبت المقدمه اعلم بحجج  
 وعلى الثاني يحتاج المعلق الى اثبات المتساوية اثباتاً فيثبت المتساوية عند ذلك  
 فثبت المقدمه اعم عنده بابطال السند لا يفيق بحال المناظرة ان يثبت  
 اليه ويبطله بل لا يفيق بحال ان يثبت المقدمه اعم عنده باطله عند  
 مثبت المقدمه اعم بغيره المانع فيكون مفيداً في مقام الجدل لا في مقام  
 البرهان فعلم هذا البيان ان المتساوية اعم من ان يكون بحسب الامر  
 او بغيره المانع وان كان استناداً كذا في بعضهم وقالوا لا  
 الجدل على الاستناد وهو لا يفيق بحال المناظرة بالادلة التوفيق وبيان  
 ان معنى ساو السند لا معناه حقيقة منه وكذا اهمية مطلقاً او بغيره  
 مساوياً لنقيضه اعم واحقيقة منه كما هو المشهور بعلامه بين المنع

وبين تلك المقدمه المتساوية المانع كانه كما لها فيكون معنى قولهم هذا  
 السند والمانع مجاز في النسبة او مجاز في اطراف كى هذا انما يتم اذا كان  
 النقيض غير تفصيل المنع فليرفع هذا الى النسبة بين النقيضين والنسبة  
 بحسب التحقيق لكن يرد عليه ان هذا انما يتم اذا كان السند في نفس النقيض  
 واما اذا كان في نفس النقيض او في نفس النقيض فيكون النسبة بين النقيضين  
 القضية وهذا ليس بشئ سواء كان بحسب الحمل او بالتخفيف الا ان يعجز  
 حاشي اعتبار النسبة بينهما وانما قلنا كما هو المشهور ان في غير معتبر بالقياس الى  
 حفا اعم عند المانع لان مدار المنع حفا عنده حتى لو كان اعم وضحا  
 عنده ولو كان من مركب كما منعه كايه فليعلم هذا ان النسبة بين النقيضين  
 وبين الحفا عنده محموله وجهان قلت قد قيل ان كل سند والنقيض  
 فهو والحفا اعم عنده المانع وكذا الحال في ان لا يرد الاستدلال  
 بينهما محموله وجهان قلت ان في السند قولاً لان في الاول نفسى المذكور  
 مع المنع وانما ان جواز ذلك الشئ عند المانع فعلى الاول ان النسبة الى  
 لنقيض وعلى الثاني جواز النقيض عنده فما قيل معنى على القول الثاني  
 لان جواز النقيض عنده من وجهان اعم عنده فليكون النسبة السند الى النقيض  
 مثل النسبة الحفا لانه لا بد ان يكون النسبة الشئ لا احد المتساويين  
 مثلاً النسبة الى اوى لا هو واما المحمول من وجهين ففى النقيض  
 والحفا عنده لا يقال فعلى القول الاول لا يكون السند الى اوى  
 مفيداً فانه لا يستلزم الحفا ومدار المنع عليه وكذا الاصل في النقيض



لاننا نقول كونه السند مفيد على هذا القول شدة وطولها من النقيض  
 عنده على ان السند سيقضي المنع لا نفس روده فليس فيه ثم ان  
 السند ايضا يجب ان يكون مساويا واحصا بزرعم امانع وان كان  
 غير صافي الواقع مثال المساوي كذا اذا منع ان لا مقدمة واستند  
 بقوله كسوف عندي بغير وجه وشمعة ومثال الالتم مطلق كسوف على  
 غير ثابت عندي بغير مكان ومثال الاحصا مطلق كسوف ان مقروضا  
 وان المنع ومثال الالتم به وجه كسوف لم اخبر به خلافا وكذا جواز  
 السند المساوي للنقيض عنده سند مساو لخصا به عنده وكذا الحال  
 في السواقي تدبروه ان كانت تقرب من كنهها لا لمدار والسند  
العقلي خمسة اقسام فان قلت مساويا السند ينقض كذا لا يقال  
 بل شي انهم والعينه اذ المساو لا تقتضي التقيد والسند الذي  
 عين ينقض كذا خارج عن الاف مخرج كقولنا لانهم ليس كذا  
 بانسان لم لا يجوز ان يكون انسان قلت لم يكره في كتب الفقه  
 كونه السند على تقبض اعم فانظروا ذكر النقيض كذا ليس بسند فمخوف  
 هذا الفقه بل هو تصوير للمنع تأمل قال في الحاشية لكن في قوله لا خلاف  
 للعقل اذ المنع طلب ليس ونقض كذا ليس طلب ليس والسؤال ان  
 كثير من المحققين الناظرين انه سند لكن بغير دليل انه ذكر في التعريف  
 السند الاستزاد وهو يقتضي المفارقة والشي لا يقتضي بقا بغير  
 المساوي معنى المساو اما فيمكن ان يوجد المنع سند اخر حتى

او اعم وهو موقوف كذا يمكن ان يوجد له سند اخر مساو لتقبض كذا لم يمكن  
 لا يكون موقوف لسند المساوي لسند المذكور ايضا لان المساوي  
 للشي مساو لذلك الشيء مما قاله بعض المحققين معنى مساو السند بالمنع  
 ان لا يكون بالمنع سند اخر فخصا ولعل معناه ان لا يكون بالمنع سند اخر  
 مساوي مثله ميا بين السند المذكور والاحصا مطلق يمكن في هذه العقيدة  
 ايضا ان يوجد له سند اخر احصا منه مطلق مثل لكن يلزم ان يكون ذلك الاحصا  
 مطلقا له السند المذكور بل يجوز ان يكون ميا بينا له لان الاحصا اعم  
 من الشيء لا يلزم ان يكون احصا ذلك الشيء بل يجوز ان يكون ميا بينا له  
 والالتم مطلقا فهذا على قسمين الاول ما يكون اعم من وجهه من على كذا  
 وهذا القسم هو الثالث والثاني ما يكون اعم مطلقا من على كذا والالتم به وجه  
 فهذا ايضا على قسمين الاول ما يكون اعم من وجهه من على كذا والثاني  
 ما يكون اعم مطلقا من على كذا والمبين لكن هذا بعيد عن الطبع  
 السليم لهذا انما هو كسب العقول واما كسب الامر فالسند انشا  
 المساوي والاحصا فاعلم ان هناك واسطة اخرى لان الالتم  
 والاحصا ان اعتبر لزوم فانهما احد الجانبين فقط على ما يقتضيه اعتبار  
 في المساوي لسند الذي لا يكون بينهما وبين المنع لزوم اصلا لكن لا  
 احدهما عن الاخر واسطة بين الافام المذكورة وان بقا على ما هو  
 المشهور في ثبوتها فالسند الذي يكون بينهما وبين المنع لزوم  
 الجانبين دون الاخر واسطة بينهما اجيب بان هذه الواسطة حجة



احتمال عقل لا يقدح في الخط الاستقرائي والنشد للكل فاذا قلنا هذا  
 الشيخ ليس بصادق لانه ليس بانسان قال قال الال لانه ليس  
 بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا فهذا السند لا يقتضي اعم وهو  
 انه انسان وان قال لم لا يجوز ان يكون ناطقا فهذا اخص مطلقا  
 وان قال لم لا يجوز ان يكون حيوانا فهذا اعم مطلقا وان قال لم لا  
 ان يكون ابيض فهذا اعم من وجه وان قال لم لا يجوز ان يكون حجرا  
 فهذا امباين والاعم من وجه لا يجوز الاستناد بهما اذ لا يستلزم  
 ان يقتضي اعم وفيه قد اشتبه ان بين كل اثنين من النقيضين لازم  
 وقد ثبتوا بل من شكالات الثالث فاجتهد في دفعه ولا ينفع العمل  
 ابطالهما لو استند بهما ال في قد يضر العمل ابطال السند الا اعم من وجه  
 ان الذي هو اعم مطلقا وال اعم من وجه لا يضر مطلقا يجوز الاستناد بهما  
 لان السند ما يلزم منه يقتضي اعم وال اعم من وجه لا يضر مطلقا  
 لكن لا ينفع العمل ابطال الاخص لان ابطال الاخص لا يستلزم  
 ابطال الاعم فلا يلزم من ابطال السند الاخص ابطال النقيض  
 فلا يثبت على ان لا ينفع فيه منع شهور وهو انه لو كان ابطالا بل  
 يلزم منه ثبوت اعم كما يلزم منه ابطال ذلك السند مثلا اذا قال  
 العمل لانه حيوان ال لانه ليس بحيوان لم لا يجوز ان يكون  
 حجرا وهذا اخص من يقتضي اعم وهو انه ليس بحيوان فلو ابطال العمل  
 هذا السند بقوله لانه متفلسف لم يضر لان مقدمه وهو انه حيوان

ثبت هذا سندها جنة مصر في جوانيت هذا ذكره العمل لا بطلان السند  
 صغرى يمكن ان يضم اليها الكبرى في جميع اقسام ابطال السند ومعهم لا يرى  
 عيني الدعي خالفه اذ لم يحصل من حيث ابطال السند بل من حيث الثبوت  
 اعم من وجه وهذا ان يقال الصفوة المذكورة مع اعم الكبرى وليس مع الكبرى  
 وبطلانها فلهذا لم يثبت دليل ابطال السند وبطلانها ان ابطال الاخص  
 مطلقا غير مفيد في هذه الصورة ابطال انتهى فتدبر في ابطال السند  
 بل ينفع ابطال السند اعم من وجه يقتضي اعم او الخفاء واما الاعم مطلقا  
 فلا يجوز استناد به اذ يلزم منه ثبوت ال اعم من وجه لا يضر مطلقا  
 لكن ينفع العمل ابطاله لو استند به ال اعم من وجه لا يضر مطلقا  
 مطلقا من غير ان اعم من وجه مقدم منه فلهذا يغير ابطال  
 واما الاو فبغير ابطال لا يستلزم انتفاء انتفاء اعم من وجه  
 ابطاله وان بطل منع ال اعم من وجه ان هو المنع ال اعم من وجه  
 يقتضي اعم فاذا ابطال يقتضي بطل المنع وفيه ان مدار المنع انما هو  
 صفاء اعم وهو باق قال قبل لا يمكن ابطال هذا السند لانه ارتقاء  
 النقيضات الح ان ابطال الشئ اقامة الدليل على بطلانه واستلزم  
 الدعي ليس الاقامة نفسها لا الدليل فلا يلزم ارتقاء النقيضين ال اعم  
 دليل ابطاله ولا شبهة في مكان اقامة الدليل العاقل فبما في البتة  
 يعود ال اعم من وجه لا يضر مطلقا يستلزم ارتقاء النقيضين  
 فعلى هذا الكلام المصحح الى التاويل فوجهه بقوله في الحاشية الا اعم



مطلقاً من قبض المزمع من عينه في الغالب فلا يبطل عينه بطلانه واما  
 كونه الامم مطلقاً من قبضه المزمع مطلقاً من عينه ايضاً فلا يتكاد كونه مثلاً لا يكره  
 العقل لا سيما وفي حيث طرأ وقال لكن قد ينفع اه ولكن شفع اذا كان المزمع  
 من وجهه عينه كان ادنى اعلم ان المزمع لو كان معدومة وليس للعقل فلا يخلل  
 وظيفة اخرى للخلق عنه وهو انشا الحكم الذي يدل على امر استدلال البعض على  
 هذه الجمالي حاجة لخليل في بيان الغرض انشا الحكم في بابي دليل كما اورد  
 عليه ان الغرض انشا الحكم مع صحة الدليل لا انشا الحكم وهذه هي الغرضية  
 انشا الحكم في دليل كما انما هو قبل ايراد دليل واما بعده فلا غرض انشا الحكم  
 مع صحة الدليل ولو استقل الى دليل اخر فمجردة في دفع الاعتراض بقدر ما هو الغرضية  
 فلهذا انما قيل ان الغرض الاصل انشا الحكم والماحة بالدليل فليس الغرض  
 بالذات بل الاصل انشا الحكم فالاستقالات الى دليل اخر يستلزم قوته بقدر ما  
 غرضية بسبب حصول الغرض الاصل بل انما هو انما هو صورة وهو لا يوجد  
 عدم الجواز واوردا ايضا على الاول بان ما في الحاجة لا يدل على  
 ابعاده مطلقاً بل يدبر ان ابراهيم لم يمانع انشا الترتيبية مع رتبتي الذي  
 يحيى ويحيى فقال غزو على سبيل النقض بالتحلف ان اصى وامت فظهر  
 بطلان وجه التعيين عند العقل الا ان اخليل لم يمانع انشا الترتيبية  
 التليق على الترتيب استقل الى دليل ابراهيم لكونه اضافة غرضية ففان لم  
 ياتي بالترتيب للترتيب فباني بهام الغرضية مع ان في انتقاله تأكيد الاول  
 وتوضيحاً وتبكيده المحسم ونقضي فكانه قال المراد بالاصح اعادة الروح

الى البدن والشخص بالمتنزه روح العالم لا ضايقه بطلوه وهذا اطلاق مع  
 بغروها فلهذا لا يدل الا على جواز الانتقال الدليل ليس المحر عن دفع الاعتراض  
 بل لا يرد دليل اظهر فلا يقال على هذا ان المزمع في دفع الاعتراض هو امر اورد  
 لكن الغرض من كلام المحققين ان كونه الانتقال للمحر عن دفع الاعتراض  
 من قبيل الانحاش مجرد اصطلاح في النظر كيد لا يطول الكلام وليس عرض في  
 الحقيقة والا فلهذا يرضى احد العقل فمجرد عرض المنظر فان كانت اشهر  
 بين النظر ان يجب انشا الحكم فكيف يجوز الانتقال قلت ان الوجوب  
 مجرد اصطلاح في النظر خروف البعد عن المرام ان يطول الكلام هنا  
 بحيث ذكر كيد لا يطول الكلام ومنه هذا عرف معني وذا انما هو وجه  
 فاعرف قال العلماء لا اصول ان وجوده الانتقال اربعة الاول انتقال  
 من علم الى علم اخرى لا انشا الاول والثاني من حكم الى حكم بالعلم الاولي  
 والثالث الانتقال الى حكم اخر وعلة اخرى وهذه كلها صحيحة وتلزم  
 الانتقال من علم الى علم اخرى لا انشا الحكم الاول لا انشا العلم  
 الاول وهذا الوجه بالجل عندنا وقال صاحب الكشف القيم الاول انما  
 يتحقق في المنفعة لان الالمانع وصف الحبيب عن كونه علمه في كونه  
 به انشا بدليل آخر والشئ والثالث في القول بوجوب العلم لانه لا يتم  
 الحكم الذي رتب الحبيب على العلم واو على المنوع في حكم اخر لم يتم من المحجب  
 فينتقل الى انشا الحكم المتنازع بهذه العلم ان امكنه او بعلة اخرى  
 ان لم يمكنه ذلك والرابع في دفع الوضع والمنفعة ان لم يمكن دفعها



بيان الدلائل والتأثير ثم ان المعنوم من كلماتهم ان الانتقال  
 انما يكون بموجبها اذ لم يكن اثبات المقدمة لهم اذ كان قادرا عليهم  
 فلا ولا للعلة وظيفت ان اخرستان هي التفسير والتفسير الا ان  
 يقال انها بينهما خلاف في الاثبات لا بد من شئ فان قلت بل فوق  
 بين التفسير والانتقال مع ان كلامهم يشعر بعدم الفرق قلت  
 ان احد الاوساط في الدليل الذي مع مقدمته والدليل الثاني ما مر او  
 اما مترا فان اومتساويان او الاول احصى المطلق والثاني نعم  
 اعم المطلق او الاول والاعم المطلق والثاني الاصل المطلق  
 او بينهما عموم وخصوص من وجه وتساوي والاول ليس بتقدير العلم  
 معان طب بتساوي بين الانتقال بينهما والثاني والثالث  
 تقييد البوابة في انتقال هذا الجرح والمصطلح ولا شك ان صحة الحلق  
 اسم التفسير بحسب اللغة على جميعها هكذا يلزم الفرق وان كان عدم الفرق  
 مما يشترط بين الابطال والانتقال في كل واحد من هذه او معتقده  
 اي مقدمة الدليل بدليل او بابطال السند الذي يمكن ان  
 يمنع شيئا من مقدمة الدليل والابطال ما لم يكن بدسبها جليا و  
 وكذا ذلك ان ابي العليل بدليل ثالث كذلك ورايع وضاع هكذا  
 يجري بين الطرفين لكن يلزم ان ينتهي الى احد الامرين اما ان ينتهي  
 الى انزال السند وهو ان لا يكون له سبيل الى منع الكلام المصطلح واما ان  
 ينتهي الى اتمام العمل وهو محذور من اثبات ما مطلوبه وذلك لان العمل

ان انقطع

انما يكون بموجبها  
 اذ لم يكن اثبات  
 المقدمة لهم  
 اذ كان قادرا  
 عليهم

59 ان انقطع كلامه بالمنع او النقصان والمعارضة فحصل الاتمام و  
 الا فلا بد ان ينتهي الى ضروري القبول البتة والاي لم يتسلسل  
 وهذا الزام في صورة ابطال السند فحصل لا بأس في اياديهما  
 هو ان تصور ابطال السند هكذا اذ ابطال النقصان ان ابطال التفسير  
 ثبت عين المعنوم فلا بد ان يمنع الصغرى المذكورة ثانيا بانه  
 يقال لان السند اتمام بطلان السند بطلان التفسير فحوال ان يكون  
 السند المذكور غير منسوخ ولا للعلة اما اثبات الصغرى المذكورة  
 ابطال هذه السند وللسند كلام لغير هذا هو ان كلامه على  
 السند وكل كلام على السند غير مفيد فهذا الكلام غير مفيد فلا يمكن  
 ان يرد ويقول ان اردت ان كلام على السند الغير السوي  
 نعم وان اردت ان كلام على مطلق السند فالكبرى نعم هذا ترديد  
 في الصغرى وقد يرد في الكبرى ويقول ان اردت ان الكلام  
 على السند مطلق غير مفيد نعم وان اردت ان الكلام على السند  
 السوي غير مفيد فالصغرى نعم وهذا ترديد ووقع في كلام السعد وكنه  
 كيد لان الفلانة هو الاوسط في الكبرى على وجه وقوعه  
 في الصغرى ولا عكس قال الشيخ السعد وهذا التردد لا يفيد  
 العمل اصلا لان السند وان ذكر كلامه بعموم صورة الابطال  
 لكنه يؤتم بالمنع مع السند فلا يفيد العمل المنع في عينه ثانيا فمقدمة  
 لهم بدليل اخر او اثباته من السند لا يلزم المنع المقدمة فظهر ان



ان الترويد ان يكون من طرف المعلق خارج عن قانون التوجيه يمكن  
 فيه فية تامل حتى يظهر لك فاد من بابي به التفصيل المذكور من وظائف  
 الال والمعلق وهكذا الى ان يتم الى الختام او الترام فمصلح  
 مقدمه وليس المعلق قد لا يضر المعلق وذلك اذا ذكر السند شمل لا  
 لا عتره من يدعوي كما اذا قال المؤمن العالم حادث لانه متغير وثبت  
 الصغرى بانه لا يحرك الحركة والكوة فقال القائل لانه عدم حلوها  
 لم لا يكون ان يكون منها كما في ان حدوث هذه السند في اعراض حدوث  
 العالم فلا يضر المعلق اعلم ان مهمنا تفصيل نفعه وذكر احكامه قال  
 السمرقندي منع المقدمة قد لا يضر المعلق بان يكون منع نقا تلك  
 المقدمة مستلذا المطلوب وجوابه ان يرد به المعلق بان يقول ان كانت  
 تلك ثابتة بين ما ذكرنا وان لم يكن يترك المدعى قال السمرقندي  
 كما اذا قال في الاثبات حدوث الاعيان الثابت انها لا تتغير عن الكوادر  
 وكل ما هو كذلك فهو حادث وبيان الكبير في بعض السجود انما يبين  
 الصغرى قل ان الاعيان لا يكون على الحركة والكوة وهما حادثان  
 وبيان عدم الحلو بان الاعيان لا يكون على الكوة في غير ذلك كانت  
 تلك اثباتية مسبوقة يكون اخر في ذلك الكبير فليس كنه وان لم يكن  
 مسبوقة يكون اخر في ذلك الكبير بل في غير اخر فمركبة ولو قال المانع  
 عليه لانه ذلك الاختصار لم لا يكون لان لا يكون مسبوقة يكون اخر في ان  
 حدوثه يكون حالية عن الحركة والكوة فلا يضر المعلق ان يرد بان

بالايح اما ان يكون الاختصار ثابت ام لا وان ذلك ولا يلزم ثبوت  
 المعلق حدوث الاعيان وهو لا لانه اذا لم يتصف الشئ المستبعد  
 الممكن بالكون المبسوط فيجب ان يكون منصف بالكون ونحوه الاول  
 وهو يقتضي حدوثه لا الشبهة انتهى هذه هي اصل الانتقال فترده ان كانت  
 تلك المقدمة او نقضها ثابت كما لم يثبت ثبوت لكن احدهما ثابت  
 البتة لا امتناع ارتقاء النقيضين لكن اللازم ان هذه الصورة حلو  
 مختلفة فيها ايضا مع انه ليس كذلك الا ان يحل كلامهم على الاستثناء  
 وذكر السمرقندي في مواضع اخر في اثبات التمثيل منع اخر لا يضر  
 المعلق لكن ليس على الكيفية التي سبق لان عدم ما ذكره في اثبات التمثيل  
 بان يكون انتقاء المقدمة المسمى على نقضها متضمن الى مقدمه حتى يجمع  
 المطلوب كما ان بعضها كنه لا يختلف ما ذكره سابقا فان استلزامه  
 انتقاء مقدمه الحكم المطاوعة التي بطريق الفهم مقدمه اخرى اليها  
 كما عرفت مثاله كما ذكره في ان يقول المعلق ان كل متغير حادث لان  
 كل متغير محل للحوادث وكل ما هو محل للحوادث حادث بيان  
 الصغرى ان كل متغير محل لامر حاصل بعد ان لم يكن وذلك الامر  
 حادث فان قال الال لانه قول ان كل متغير محل لامر حاصل هو  
 ان لم يكن لم لا يكون ان يكون متغير بغيره وان امر كافيه فالمعلق  
 ان يرد ويقول ان كان كل متغير محل لامر حاصل بعد ان لم يكن  
 او محلا له والكل كان في نفسه والاول حادث بل لا شئ في ذلك



حادث ايضا لان كونه انه والامر عموما لا ينافي كونه حادثا  
 ولا يكون حصة الشئ كالمثل بعد العلم به ان كونه حصة  
 واشير في الحاشية لا الوفاة الى ان يجوز بلزوم بين السند والاشياء  
 على كل تقدير بخلاف الجواب في الصور والبقية بخلاف الترويض في الصورة  
 المم وانشائها في موضع اخر منها الى انتفاء المقدمة المم في كلتا الصورتين  
 مثبت لا عوي يلكي في الصور اسبقه مثبت بالاشياء في الصورة اللاحقة  
 مثبت بوجه اخر للمصنف حيث علمه لا ينافي اذ هو مناهض لما قرنا  
 حال تشييد المصنف لولا بطلان الال بالبدل انما قال كذلك لانه  
 لو ادعى بطلانها ولم يأت دليل او منع او لا ثم ادعى بطلانها  
 ولم يأت الدليل ايضا فهذه الصورتان كما برز لا غصب الفصيص انما هو  
 في التعديل والجمع فلا وجه لما قيل ان هذه الصور منزهة عن كلامهم  
 كما ورسما ودليلهم يقتضيان كونه كلهما غصب ايضا قوله متروك  
 مما يجب منه الاصلهم اذ قد خرج في المتن والشرح انها كما برز ثم يجوز  
 ان يكون بطلان الال الحصة ابتداء او منع او لا ثم ابطاله فبال  
 استدلال العقل فيكون ان المصنف اربعة لا اثنين في الاستدلال المسمى  
 الفرض على اذ لو كان مستلزما كان معارضة او مقدمة دليل المدعى بل  
 ان استدلال العقل على تلك المقدمة اذ بعد استدلاله كونه معارضة في  
 المقدمة هو هنا كمنتهى ان ذكر دليل دال على المدعى والمقدمة  
 بعد طلب دليل عليها اذ خلا من دعوى فساد ما من غصب بل منع

مع السند غاية ذكر السند في صورة الدليل والال يلزم ان يكون اكثر  
 المنوع غصبا فليس غصبا الاشارة الى الدليل الى الدليل  
 يستمر غصبا كما هو الظاهر ونيله والال ان الغصب وقع في الاستدلال لا  
 في المنع لان المنع ليس ويحيى عنه بالاشياء المقدمة للمم والغصب ليس ويرى  
 او اشارة الى ابطال الال الاستدلال او وقوع الغصب في التعديل والال  
 استدلال لا يفرح في كسبه مجموع غصبا مطلقا حاشية الشاب حاشية للغة  
 وايضا ان الغصب مع المنع مع التعديل وذلك المنع لا يمنع ويرى فيه  
 ما يحكي واما الاشارة الى الاصل ففقط وان كان ظاهرا في سبق  
 ليس تحت لان الاستدلال منصب العقل وقد غصب الال او احتلف  
 انه مجموع يجب على العقل ان يجب عنه والحقوقه قالوا انه غير مسوع  
 الاستدلال المحبط في البحث قبل معنى الجدل ان يهر شخصوا الواحد في  
 حالة واحدة طالب ومطالب ومعلل او لا بالنسبة الى المقدمة  
 واحدة في منصب واحد وهو بطول وفيه ان كونه طالب او لا بالنسبة  
 الى اثبات المقدمة وكونه معلل بالنسبة الى نفيها وبقي بعضنا  
 الحقيقيين له ولم المحبط بان قال او لا المعلل مادام معللا  
 يكون التعديل حقه ليعلم حقيقة دليل او بطلانه وليس له ان يهنا  
 الاستدلال بل ذلك فاذا غصبه ففقد في شتمه وردانه لانهم كون  
 حق العقل التعديل ليعلم حقيقة دليله او بطلانه لكون غرضه الظاهر  
 ولو سلم حقه ذلك لكان قد جرد حقه حين كونه غصبا في سلم ان يجوز

الى نفسه ما يح



ان يعلم حقيقة ويلم بدفع الفصيص بطلانه بعده ولو سلم فلا يضر فرض  
 المنظره فبطلانه لا شك في كونه حقا للعلل الذي يصد والتفصيل و  
 بيشه كونه معطلا كما هو باعتبارهم يكونه ما دام معللا واثنا اذ هو  
 ذلك في جانب الال للعلل كذلك في تقصيص ايضا في دليل واما في  
 كذلك في تقصيص فيلزم بعدهما عما كانا فيه وضلاحيه طريق التوجيه او  
 ايضا باننا لا نعلم استلزام تجويزه في جانب الال بتجويزه في جانب  
 العلل ولو سلم فتوله فالمعلل ايضا قد يقصيه مم يجوز ان يترك  
 وظيفة او سلم حطه ولو سلم فتوله فيلزم بعدهما عما كانا فيه ان  
 اراد بعدهما اصل الدليل لم يطلانه فيلزم سلم وان اراد انه يلزم  
 هذا فلا يحصل اظهرها الصواب فيلزم سلم وان اراد حطه فيلزم بعدهما  
 فيحصل اظهرها الصواب فيبطلانه فيلزم سلم فيه ان قوله لا نعلم  
 استلزام تجويزه في الاله حكمه ونقص وقوله يجوز ان يتركه غير  
 حاكم لا كونه جميع الوظائف كماله كمال وقوله ان اراد بعدهما عن  
 اصله المراد الشق الاصل فيبطلانه على انه يلزم الطول في المنظره  
 ولذلك قيل ان مراده ان بانه غير مجموع ليس مكابره اذ هو تافه في اظهرها  
 الصواب ان لم يكن المعلل غاصب والمكابره غير مسموعه بل مراد انه ج  
 يلزم الطول في الكلام فيلزم بعد عن اصل المرام فيكونه اصطلاحا جازما  
 ان مرادهم بعدم كونه مسموعا انه لا يكون المعلل ان يطفه بانك غصب  
 او ان يتعرض لعل الغاصب ان يمنع مقدمه به مقدماته لانه يلزم

منه

منه مثل معنيها اثبات يلجج عليه من اثبات مقدمه المم مع لا ينقصه  
 شيئا منها بل لا ينفك بحال ان يثبت مقدمه او لا ثم يتقرر فيلزم  
 لانه يكون مع معارضا به ليل المثبت لتلك مقدمه التي كانت منها  
 الال قبل هذا ان فرض واما ان لم يتعرض فهو احسن قبله لان دليل  
 الغاصب يكون معارضا فيجس فعه ان لم يعتبره الغاصب اما انه  
 اعتبره الال الغاصب فالواجب التعرض له و مراده من قال انه مجموع انه  
 تجوز له ان يتعرض لعل الغاصب ابتدا او من قال انه مجموع وهو يولنا  
 ركن الدين العميدي ومن تبعه يقول ان للال الغاصب ان يقول حين  
 عدم سماع العلل غصبه ردت المنع مع السند بما ذكرته في صورت  
 الابطال والاستدلال فيستحق الجواب البتة ان تحرير المراد مستقيم  
 في المباحثات قبل هذا الخبر منسحقا على اخفاء صالته الذي هو الحكم بغير  
 اختيار الطريق الاسم قبله نظر على الاكفي ثم ان هذا الخبر  
 قريب الى الانتقال من سوال الى سوال مع الحكم بغير وظاهرا  
 الاول وانه لا ينبغي فيه ثبوت الابطال من فما معنى موجهه الغصب  
 قال في التوضيح كما كيد ينبغي ان يحكي علم بغير مقدمه معينه غير مرفقة  
 وبطلب علمها دليلا وكذا انه حكم بغير مقدمه غير مرفقة اقله  
 في الحاشية بغير مقدمه معينه ان يورد غير ارض عليها على سبل  
 المنع لا على سبل الابطال ليل يقول الخصم انه غصب فيحتاج الى المنع  
 انتهى والارادة والمعن فيحتاج الال ان يقول اردت المنع مع

فبانه انما الغاصب مع الغاصب  
 او جازا بعد الاستدلال لا يستلزم  
 صوابه قبله والكل لا يبرر  
 السند



ط  
منعلق بدفع في قوله  
وفيق الاعراض

فقه ابن الاكابر في الطائفة  
مدرسة



وايضا ان معدا انما يتم على أي من لم يجوز منع الدليل واما على رأي  
 من جوزه فلا وايضا منع المدعى المدلل وغندم جواره قد علم في سبق  
 فالعارضه ليست بمنع لانه ابطال الدعوى بدليل بعد الاستدلال  
 المعلق عليه ليس بمنع الدعوى بعد الاستدلال عليه صحيح او كذا انقضى  
 ليس بمنع لانه ابطال الدليل بالدليل ولا يصح منع الدليل لان المنع  
 انما يفتح على ما يمكن الاستدلال عليه الدليل لا يمكن الاستدلال عليه  
 لانه مركب من مقدمتين والدليل لا يفتح الا مقدمه واحده وعين  
 بحث لساني هذه البحث في كونه في مقابله النقض على ما قال في  
 في الحاشية وتنفرد النقض للعارضه اعلم ان الالف قد يمنع  
 تقريب دليل المعلق ومعنى التقريب سقوط الدليل على وجه مستند من المعلق  
 المدعى وبعبارة اخرى تطبيق الدليل المدعى وتقريبه منه ان لا يتم  
 استلزامه هذا الدليل المدعى وقد عكس في مقال لان التقريب والتقريب  
 ممنوع منه فبمنع شرط الدليل او منع التقريب يكون اذا تم شرط الدليل  
 الدليل او منع التقريب يكون اذا تم شرط الدليل الاستلزام وكانا لازم من  
 الدليل غير المطلوب المعلق لازم لكن بعض مقدم الدليل يمنع على الصحيح  
 وعلى حتمها بالاحتمال منع التقريب فيرد الالف فيها ويقول ان ادعى  
 بها هذا المعنى فهي محتم وان اردت بها ذلك فلا يتم التقريب فيمنع  
 الالف بعض مقدم الدليل على وجه واحد منع التقريب وتقول لان  
 هذه المقدمة مستلزم لان التقريب وقد يرد الالف في تقرير الكبرى

ط  
 اشارة الى انه على ما نقله  
 من بعض النسخ في جواز  
 منع المدعى الدليل

المطلوبه فيمنعها على تقديره ويمنع التقريب على تقدير الاصرار للمدعى  
 عن منع التقريب لا يتصور تجزير المدعى الذي منع تقريب دليله او تقرير  
 حد الاصل صغرا وحد الاكبر واما تجزير حد الاصل فلا يمكن ايضا  
 كذا قيل فيه فانه ثل والتقريب انما يتم اذا نتج عين المدعى او ما يربو به  
 او الاصل من مطلقا الاولى منها ان يتصل صحتها بالاصح من ذلك  
 او مع يتم التقريب ايضا وكذا اذا كان اللازم ما يمكنه اليك او اليك وبه  
 او الاصل منها فلو كان عين المدعى او ما يربو به او الاصل منها  
 او ما ينكسر لوجه هذه الامور كما في الاولى الامثلة مما لا حاجة  
 الى ذكرها مع انه يستلزم التطويل وذكر في الحاشية مع الالف ذكره  
 حيث قال كما اذعن هذا ان ان افان قلنا لانه يعلق وكل ما يعلق  
 ان ان فهو ينتج عين المدعى وان قلنا لانه متعجب وكل ما متعجب  
 ضاحك فهو ينتج ما يربو به وان قلنا لانه متشكك وكل متشكك ضواري  
 فهو ينتج الاغم منه ومن مثال الاغم ان تدعى كل حيوان اني انسان او سائر  
 عليها بقولنا لان كل ناطق حيوان وكل ناطق انسان او هر كل انسان  
 ينتج بعكس المعنى بعض الحيوان انسان وان النتج الاغم فلا تقرب كذا  
 الاغم هو وجهه واسباب كان يكون المدعى موجهة كلية والدليل ينتج موجهة  
 جزئية والمثال قد علم لان النتج النقل المراد به معناه المصدر لا المقول  
 لان النقل لا يتعلق به اما هذه لاصحفة ولا يجاز لساني بل  
 محله بعض المقول ليس كيد الا ان يكمل الاستثناء على صورة المدعى



فقط والرد على الاخبار او معنى قبل كمال ان يكون المراد بالمنع ههنا  
 معناه الحقيقي وح كونه الجازي في قول الاخبار عبارة عن الجازية  
 اعني نسبة المنع الى النقل والرد على قول هذا النقل ثم وهذا المدعى  
 معناه ان دليله هو وكذا كمال ان يرد على المدعى المنع نسبة معناه  
 الحقيقي ومن الجازي الجازي في النسبة ونحو ان يكون المراد بالمنع استعمال  
 للفظ المنع وح كونه الجازي بمعنى الجازي في الطرف اعني للفظ قول هذا  
 النقل ثم وهذا المدعى هو انه مطلوب البسياس انتهى والمقصود على الاثر فقال  
 لا يستعمل لفظ المنع وما يتفق منه في طلب الدليل عليها الا الجازي مع ان المعنى  
 الاول فلا ان منع النقل باعتبار دليله ليس على ما ينبغي لان اشتغال النقل بالدليل  
 ولا دليل فيه كسب الطاعن الباقية نظر لان التحقيق التصحيح دليله سيا في بيانه  
 وقيل انطباق المذكور على المعنى الاول فلا يبطلان لانه استدلال على  
 الشئ بنفيه فيه ولعل الوجه ان المفروض انهما غير مدعيين كسبان في غير  
 منه فتعين المعنى الاخير او المعنى الاول والثاني وبيان ذلك  
 ان المنع في اصطلاحهم هو الاول في تغييرهم في عرفهم طلب الدليل انما  
 المراد وهو الطلب المستدل ويحتمل ان يردوا الطلب مطلقا سواء كان  
 المستدل او غيره على مقدمة الدليل قد مر بيان معناه والمراد  
 من مقدمه هي المعينة كما هو المشهور او اعم منها او غير معينة على ما قيل  
 قال بعض المحققين انما ان يقول على مقدمه لان اضماتها الى ضمير الدليل  
 يستلزم خبر يرد بها عن الدليل المعبر في مفهومها وايضا يستلزم اعتبار

وتجديد في نسبة المنع الى هذا الدليل وذلك ان تقول لو كان معنى ذلك  
 يلزم ان لا يمنع الدليل ومقدمته ايضا الا محي زافند تبرئهم او رد يظهر  
 بر الدليل مع ان المشهور ان الدليل هو المدعى ثم غور الضمير الى الدليل المنع الى الطلب  
 فيحتاج الى العناية كما احتاجوا او اما السوء بالمعروفة ليس على اورد  
 على الدليل ان اريد ان المعنى الحقيقي للفظ المنع عند المعنى فقط فهو م  
 ثم وجهين وان اريد ان هذا المعنى معناه مطلقا فلا يتم التقريب  
 فلا يستلزم المطام وجهين او معناه موجه ولا يستلزم المطام وجه  
 آخر فيه لان معناه الاصطلاحي هذا المعنى فقط فيلزم هذا انما يرد  
 على المعنى الثالث والثاني ووجه الاول لكن قد عرفت فيه بنحو  
 على كل تقدير ان هذا الدليل انما يثبت بحجج السمع لا الاشياء و  
 لو سلم فلا يرد على هذا المنع الجازي الجواز الكناية ويمكن ان يحاسب  
 عن الاول ان الحق بالبيان الجازي اسلم الى الجازي الشوقي كونه يثبت  
 غنيا عن البسياس او بان في الدليل مقدمة مطلوبة فكلها وهاهنا ان  
 لا يمنع معان محي زية من نسبة المنع الى المدعى كطلب الصحة وطلب الدليل  
 وعنه اثنان بان احصر اثنان في الجازي الجازي كناية والجازي كالم  
 يكون النقل والرد على مقدمه من دليل قول هذا النقل ثم وهذا المدعى في  
 عن طلب الدليل مطلقا اما في اثنان فلا ان معناه طلب الدليل على مقدمه  
 الدليل وهذا طلب الدليل على النقل واما في الاول فلا ان المعنى الحقيقي  
 طلب الدليل على مقدمه الدليل والنقل ليس بمقدمة والمطام ليس ببيان



فما يجزى فالامر من فحوى القول المصباحي رهن طلب الدليل الى التاويل  
اما مجمل الدليل الى البيان فيتمثل التصحيح واما بان يجعل التصحيح دليلا  
كما هو الخفيف حيث قال السعدي واما ما يقال ان تصحيح النقل  
ليس بدليل فخذ نظرنا في وجه التاويل ما جعله ان لا يتم ان يصح  
النقل ليس بدليل كيف هو مثبت لما ادعاه الناقل من قدره قال الغلان  
كذا وكذا الفال لا يوثقهم ان الدليل ما نركب من مقدم ما وليس كذلك فيكون  
ان يكون المذكور في تعريف المنع ما هو من الاصولي واما اذا استعملت  
لفظا في طلب الدليل عليها فلا يجزى ان يكون لانه هذا النقل وهذا  
الدرعي او هو مطلوب البيان هذا في الدرعين القدر المدلل واما اذا كان  
مدلا فطلب الدليل عليه حتى لفظا كما يجزى في النسبة والاعراض طلب  
الدليل على شيء من مقدم ما وليس وكيفيك هذا البيان صحت علمك  
فما لم تعلم كيفيك في البيان ما سبقه التفصيل في الباب الاول  
وصد الثاني فنقل الله ما لم يقتض فصل ما كما هو الواجب على المعلق  
عند منع المانع هذا الاشياء على عرف تفصيل فلا ينفعه منع المنع ومنع  
منع صحة تقريره لانه صحة وورود هذا المنع لم لا يجوز ان يكون المنوع  
بدلهما جليا والتفصيل قد سبق واما منع المنع بمعنى طلب الدليل  
على نفي فلا يتوجه اصلا او لا يمنع لطلب الدليل على طلب الدليل وكذا لا  
لا ينفعه منع السند الذي ذكر على سبيل القطع في الحاشية واما الذي  
ذكر على سبيل الجواز فلا يصح منه واذ الجواز لا يدفع الجواز ويحكمه

ان منع صحة المنع صحيح لان المانع او من صحة منعه فاعرف كون  
لا ينفع المعلق وكذا منع السند الذي ذكر على سبيل القطع لكن لا ينفع  
المعلق واما السند الذي ذكر على سبيل الجواز فلا يصح منه فانه قال في  
قوانينه ملخصه كجواز منع جواز السند الذي ذكر على سبيل الجواز كان يقول  
الان لا يتم هذا لم لا يجوز ان يكون الامر كذا فيقول المعلق لانه جواز  
ان يكون الامر كذلك فلا يجوز ان يكون كذا كذا وكذا واما منع مستلحق  
الجواز كان يقول المعلق في صورة المذكورة لانه كذا الامر لم لا يجوز ان يكون  
كذا فمنه المنع المعلق ليس في المقابل او يجوز الامر كذا لا يمنع كذا  
تقييده ثم ان عدم نفع منع السند الذي ذكر على سبيل القطع انما هو قبل  
اشياء لم واما بعد اشياء لم توجه نفع ان يكون هذا السند معارضا للدليل  
للدليل الذي يثبت المقدمة الم فان لم يعتبره الدليل هذا معارضا بعد  
اشياء المعلق الم قد وقع من وجه واما اذا اعتبره هذه المعارضة فرفعه  
واجب هذا انما هو في السند المساوي الا حصصا بل اذا لم يعتبره كذا  
هذا السند معارضا للدليل يثبت فلا يكون منه معارضا اصلا لان السند  
المساوي انما اعتبره الدليل حيث انه مقول بالمنع واما كونه مساويا  
له ومعارضا فامر اذ لم يعتبره الدليل فاعتبار المعلق لا يطائل  
تحت الا انه يستلحقا فبه وانه ان لم يعتبره الدليل كذا كان معارضا  
في نفس الامر فمن يكون في مقام التحقيق لا بد له من دفعه وان كان  
السند اذا ذكر على صورة الدليل فيجوز منعه وكذا نفعه



فيه نظر لا يخلو عن كنهه او لا يلزم منه اشتباهه وله وهو احد على  
 فاده ومعارضته ان اريد بها الحقيقة فليس العليق الى السند من  
 شأنها وان كان في صورة الدليل او دليل المعبر في النقض هو موقوف  
 لا صورة وكذا الدليل المعبر او الدليل المعبر في مفهوم المعارضة  
 كذلك وان اريد بها معناها المجازي فهو راجع الى ابطال السند  
 فلا وجه الى تخصيص صورة الدليل قال الشارح المذهب في منع  
 ومنع ما يفتريه لا يوجب لانتفاء المقدمة الذي يجب على المعلق عند منع  
 المانع انتهى المنع المضاف مجازي بمعنى طلب البيان وكذا منع صلاحية  
 السند لان التمسك بالدليل على المقدمة والمنع المانع ليس مقدمة الدليل  
 والكلام في جواز استحقاق المنع بالمعنى المجازي فلا وجه لما قاله ذلك  
 الشارح في بعض مواضع المنع طلب الدليل على مقدمة الدليل والمقدمة  
 ما يتوقف عليه صحة الدليل فلا يتصور تعلق المنع بشئ من المنع وما  
 لعدم كون الشيء منها مقدمة فلا يظهر وجه قولهم ان منع المنع ومنع ما  
 يفتريه لا يوجب اشتباهاً لم لا يفتري جواز تعلق كل منهما بالاشياء  
 لا يتعلق بمنع منها وقال في منتهى حراز ان الواجب على المعلق عند منع  
 المانع ان يشبهه كما هو المشهور عند ابي الفتح فغن كان الدليل في السند  
 بالاجل للسندية لانه لا يتقدم له وبانه في حد ذاته ليس كدليل فيمنع  
 في قبيل ترك الواجب فيقول الكلام مع ان كلام المحقق في شرف نقل  
 على ان كنهها موجه انتهى اراؤه الدليل في الاول ما يقع المنع وا

والابطال وفي الثاني الابطال لان المراد منه الدليل في عبارة السند و  
 وقد سبق المشهور بين الطلبة ان بعض عبارة السند ولو جوازاً  
 لازم كونه كل ترك ما هو الواجب ليس موجهه انما يكون كذلك لو كان بياناً  
 المعلق بهذه الامور على قصد اداء الواجب اما اذا كان اشياء على قصد  
 تسليم المنع واظهار الفساد وما ذكره دفعاً لتوهم صحة فلا يكون كذلك  
 بل تكون موجهة لانها تكون في قبيل الانتقال الى بحث اخر وهو موجه  
 كما بحث الاول ومن هذا عرفت معنى قوله وكذا لا ينفع مع صحة  
 السند السندية كسند مجموع هكذا في بعض المحققين لكن في بعض  
 النسخ ليس بشئ وكذا الاستدلال بالعموم موجه والمباين قال في  
 الحاشية يعني ان منعها صحيح لان المانع لما ذكر السند فكان ادعوى  
 صلاحية للسندية والدعوى الضمنية صحيحة منعه لكن لا ينفع وكذا الاشياء  
 ابطال صلاحية للسندية كسند مجموع كما قال الشارح لان السندية  
 لم لا يجوز ان يكون حصواً فقال المعلق صلاحية كيان السندية  
 بالكل لانه اعم من تقيضه ثم وهذا ليس بابطال لئلا السند لو كان  
 ابطالا لكانت تنفع المصلحة لان ابطال السند لا يمتنع المعلق  
 قال في الحاشية فيه ورود لمن قال انه ينفع انه يبطلان الصلاحية بطل  
 التقيض فلا يجوز المنع لما حصل التردد ان يبطلان الصلاحية  
 لا يبطل ذات السند من يلزم بطلان التقيض وما قاله بعض  
 الحاشين من ان من ادعى السندية فيقيد ومنع صلاحية للسندية وابطال

المراد منه التقيض  
 وبعض النسخ هو لا جازي  
 على السندية  
 منه

على فتنى منع جوده  
 وهو موجه



تلك الصلابة مفيدان ففبه نظر لانه ان اردنا انهما مفيدان للعدل  
 بان يدعي شيئا لم يكن كابطال ذلك السند فهو غير صحيح لان السند لم اذا  
 لم يصلح للسندية يبقى المنع مجردا وهو موجب ايضا وافادة ابطال ذاته  
 ليس خلا للمنع عن السند بل من جهة ان ابطاله يستلزم ابطال التقبض  
 اعم فليزوم شوبهتها كما عرفت ذلك وان اريد انهما موقوفان على اعتبار  
 قصد الانتقال الى بحث اخر منع ذلك السند موقوفهما بها باعتبار ذلك  
 القصد وله وجه فوجهه وكذا لا ينفعه ابطال عبارة السند في الغتها  
 لقانون العربية ويمكن منعها ايضا باعتبار الدعوى الفنية هذا  
 ثاني ما فصلناه انفا فاستقال المعلق بهذه الاعتراضات انتقل منه  
 الى بحث اخر قد عرفت ماله وما عليه يجب على السائل وقعه فان كان  
 اشتغاله بهما يدور فيهما انشا ما منعه السائل فقد جرح عن انشا مدعاه  
 فاحتم في الانتقال الى بحث اخر قال في الحاشية فافهم على صفة المجهول  
 اي جعله قسلا مغفرا كذا ثم ينفع المعلق ابطال المنع مستد لا يبداه  
 اعم بدعيته صلبة بغيره هكذا ان هذا ابدعي المم وكذا شي يكون  
 بدعي المم فهو باطل المنع وكل الشئ كانه باطل المم فهو ثابت وصلة  
 اخر هو ان هذا المنع وار على دعوى او مقدمة كذا اشانهما وكل  
 منع هذا اشانهما بطله من المنع بطله ثم يقول اذا كان هذا ابطالا  
 مثبتا لعين لكن المقدم حق والثاني حق كذا لست ثم ان ابداهة  
 المم قد يكون جلبا لا يحتاج الى بيان وقد يكون خفيا يحتاج الى

انتقل

الى البيان فالبيان اما بالتحري او بالاشياء ومفهومه انشا اعم  
 قد عرفت وجهه وكذا ينفع المعلق المنع بدعي المم لم علم عند كان  
 حاصل هذه ايضا انشا اعم بغيره اما منقطة من عند من قبل وكل ما هو  
 مكم عند من قبل فهو ثابت وكذا ينفعه ابطال المنع مقدم غير  
 محتمها والتقرير فلا قد عرفت معنى البديهي الحكي والتفصيل في صدر  
 المقالة لكن هذه اجواب الزاماتي لا تخفي فلا يصح عند ارادة ابطالها  
 الحق عند ليس الحكي ولذلك ان يدعى في الرجوع عن تسليم ما لم يمكن  
 بدعيها جلبت فيه ثمانية الالتزام المقالة الثانية في المعارضة قد  
 المعارضة على النقض في الفهم بدعي بوجهين الاول الدعوى مقصودا  
 اصلي والدليل انما هو وسيلة الى المدلول فهو ليس مقصودا اصلي فيه لانه  
 مع كونه تاميته اذا كانت المعارضة واردة على المدعى دون الدليل  
 معارض بان الدليل اصل لان علمه منتهى عليه لعلم المدلول ولا يلهي لزوم  
 لعلم المدلول الا ان يقال التكلفة امر قضائي فلكل وجهه مدعوتها  
 والثاني لما قال بعض المحققين ان الشاير المعارضة عن النقض من غير  
 البحث على ما اتفق عليه ليس على ما ينبغي بل انما تقديرها لانها اقوى لكونها  
 ابطالا للمدعي بخلاف النقض والمنافضة فان المنافضة مطالبة لا ابطالا  
 والنقض ان كان ابطالا للمدعي ابطال الدليل وهو لا يستلزم ابطال المدعي  
 لانه لا يلزم من انتفاء المدعوم انتفاء الدلائل فيجب لانه انما يتم اذا لم يكن  
 المعارضة في بعض قضايا قيام الدليل ونفا وشهاده على لفظ تكون النقض



وضع صلاحية الدليل للشهادة والمعارضة وضع ثبوت الشهادة بهدم  
 العلاقة هذه أصلا صفة ما حققه كثير من المحققين في الأصول على ما استدل  
 بالدليل والآية فإن كان لا يمكن إيداعها بغير ما ادعاه  
المعلل واستدل المعلل عليه والآية أو يكون معضبا أو يكون معارضة تقريرة  
تأمل وما يرد في نقضه والأصغر من نقضه أو منسوبا أو يعكس  
 إلى أحد ما هذا التقصير ما اراده القوم من النقض المذكور في تعريف الموضع  
 أن الأصغر منه الذي لا يتنازع من له فاكس القوم أصاره وفصل  
 المصنف كونه الدليل له ولديه عدل عما قالوا وعرفوها بأنها إقامة الدليل  
 على خلاف ما أقام الخصم عليه الدليل لكونه محتلا بمحتل له وجوه وإن دخلت  
 من جملتها أن المعارضة ليست إقامة الدليل بل إبطال المدعى وإرادة الإبطال  
 مجاوزة عن تعريفهم بأنها مقابلة بالدليل لما في الأول في ثبوت مقتضيه كونه  
 هذا التعريف لها تعريف على تقدير وروده على الدليل وعرضه تعريف المعارضة  
 على تقدير وروده على الدعوى وعدم كونها ليس بمقابلة الدليل بل إبطال  
 الدليل وإرادتها منها مجاز لكن التحقيق أن المعارضة وإرادة على  
 الدليل على ما حققناه في المظهر لا مكانه ادعى المعلل الانتائية  
و استدلال عليها بالقرينة مثلا ففرضه الباثبات الانتائية  
بالناطقة مثال الأول و اثبات حكمه بالتعريف مثال الثاني و  
باثباته أنه ربح بالتوابع مثال الثالث مثال الغرض إرادة  
المعارضة أن يقول المعلل في حق التصوير و يملك و أن على ما

أوجبت كون عدلي ما ينبغي ما ينبغي ما ادعيت فيه التعارض أن الموضع  
 حتى نسلم الدليل ووجه الدلول كما طرح البعض لا يقال المدلول لازم  
 للدليل فكيف نسلم المدلول ووجه الدلائل لأنه لا يقال نسلم الدليل فحقا  
 جملته لربه وقد تدل المعارض عليه لهذا يقال يملكه وإن دل ووجه  
 وإن صح أو ثبت وضع المعلل المعارضة لما منع بعض مدعيه من الدليل  
 أن يمكن أدبه كونه حقا فحق الدليل فحق المدعى فمنعه و مانعه الخلو  
 بالثبات أدبه دليل أي المعارض وهو أهم من الجريان والاستدلال  
 والآفل وجهه للخصم كمن في بحث وهو النقض وسبب في تفصيله  
 النقض قال في الحاشية النقض والمنع لا ينفعان المعلل في المعارضة  
 بالقلب أنه دليل المعارض عيني دليل المعلل تأمل فلا ينفعه للمعارضة  
 على المعارضة على تقدير كونها واقعة تأمل انتهى فيمن أن العينية المعنوية  
 في المعارضة بالقلب ليس جميع الوجوه لوجه تنافي بعض ما ذكره كالخبر  
 الأكبر في الاقتراض مثلا فممكن منع الكبير فيه وكذا الإبطال المجموع  
 النقض فتأمل جدا أو باثبات الدعوى بدليل آخر وهو المعارضة على معارضة  
 الال قبيل ينبغي أن يكون المعارضة على المعارضة من قبيل انقطاع البحث  
 لأنه عين الانتقال إلى دليل آخر فقلت الانتقال إلى دليل آخر إنما بعد إبطال  
 انقطاعه أو كانه الدليل الأول مقدور حاشية السلاسل  
 المعارض نسلم الدليل المعلل في كذا قال في القوانين في بحث هذا على تقدير  
 كونه المعارضة وإرادة على المدعى غير تام أيضا أو الدليل بطريق آخر كما مر



تحقيقه ان قلت ليس تصور للمعلل عند معارضة الال الانتقال الى دليل  
غير معارضة بالمعارض قلت بل عند معارضة الال مدعاه فلا يتصور  
ذلك وذلك ظاهر ولما عند معارضة مقدمة دليل للمعلل اذا اقام  
دليل اخرج على تلك المقدمة فذلك معارضة للمعارض فان قلت هل يفيد  
المعلل تغيير مدعاه او دليله او تحرير عند معارضة الال قلت في تفصيل او  
معارضة الال ان كانت في اصل مدعى للمعلل فذلك مدعى ان يفيد مدعى  
او تحرير بحيث يندفع بهما المعارضين بل ان يكون مدعاه بعد التحرير او  
التغيير لانما لا دليل المدعى سابقه لاشياءه والافا تحرير او التغيير  
ويكون سببا لورود المنع على تغيير دليله لكن لا يفيد تحرير دليله  
وتغييره اذ لا يندفع بهما المعارضة اذ المعارض لم يتعرض لدليله و  
اما اذا كانت معارضة الال في مقدمة دليله للمعلل فلا دليل على تحرير دليله  
وتغييره يعني تحرير تلك المقدمة من دليله لا يعني تحرير دليل تلك المقدمة  
وتغييره لان تلك المقدمة حجة من المدعى ودليلها بمنزلة  
دليله ولا يفيد تحرير اصل المدعى وتغييره وذلك كما ذكره اقرع  
قوانينه وفي كونه هذه المعارضة واقعة لمعارضة الال بحيث تحرير  
البحث ان الدليل الثاني للمعلل معارض لدليل الال المعارض  
كما يعارض دليل الاول وذلك طرعا فائدة في اثبات دعوى دليل  
اخر عند معارضة الال ولما عرفت ان يقال لانتم لا فائدة في كونه  
ان يكون الدليل الثاني للمعلل اقوى من دليل الال المعارض بوجه

ما لوجوده ولو سلم اليه باقوى منه فيجوز ان يكون مجموع الدليلين  
اقوى من دليل واحد كذا قال ابو الفتح قاله في الحاشية انما احوال الى الغير  
او القوم لما جعلوا معارضة الال من وظيفة الكل للمعلل لم يغير  
سبب فحاشا لهم ادعوا ان كل معارضة مفيدة وهي بوجه كلية فيمكن في بعضها  
منع كليتها بان يقال لانتم هذه الكلية وانما صح لو كان كل ما ياتي بالمعلل  
اقوى من دليل الال لانتم ذلك وايضا قيل ان التحقيق انها ليست  
عند النظر اصلا لان حكم كل معارضة عند فهم الال قطعة ولو قطعة  
لا تدفع الال قطعة واما عند الاصوليين فانما يكون دليل اقوى بوجه متتابع  
وكذا يجوز تحرير عند من يقول الترجيح لكثرة الاول كذا في ثمة ان  
المعارضة تنقسم الى المعارضة في المدعى او لا والاولى المقدمة  
كذلك تكون مدعى بالنسبة الى دليله والمعارضة وارودة عليها بهذا  
الاعتبار وفي اشياء الال وجه العدو والاطراف مدعى للمعلل المراد  
بالمخلاف ما ينافيه لما يغايره وان كان عاما للمدعى حصة ما يكون  
تقييضا للمدعى او مستلزما له فسطر الاعتراف بما اذا فهم الدليل  
على حكمه بما للمدعى بحيث لا تنافي بينهما مثل ان يستدل احد الخصمين  
وصوب قرأته لثبوتها في القناعة والاصر على وجوب كونه في كل  
بعد اثبات المعلل مدعاه او قبله غصب في المعارضة في المقدمة كان  
يقول هذا الدليل وان دل على ثبوت تلك المقدمة ولكن عمننا  
ما ينفىها ويشب ما ينفىها قال في الحاشية ونسب هذه من قضية



على طريق المعارضة وتقبيلهم انها بالنسبة الى المقدمة تكون موارضة  
الى مجموع الدليل من افضة على سبيل المعارضة اما كونها موارضة  
فلورودها على مقدمة (محمية) مقدمة الدليل واما كونها على  
سبيل المعارضة فظاني كونها من افضة فاعل لان هذا ما بطلان القضية  
مطالبة الا ان يقال انها كالناقضة في ورودها على مقدمة معينة  
وهو ان يثبت ان خلاف مقدمة الدليل العلة لتلك المقدمة اذ  
قبل يكون منقلب فصل وكل منهما على طريق المعارضة في المدعى و  
المعارضة في المقدمة يتقبيل الى ثلثة اقسام لان الدليل المعارض  
ان كان عين دليل العلة لزيادة وصوره ليس المراد من العينية اتحاد البطلان  
من جميع الوجوه كما هو المتعارف والا لم تصور المعارض بينهما بل المراد بخلاف  
الصورة ما يكون له الشكل الاول مثلا واتحاد المادة ما يكون له حد الا  
وسلا او اوصاف في الافتراق وقبل ما يكون الكبري مخدفة فيه الحرف  
التكرير بعينه نقبا اذ استثنى تقيضة اشياء اذ استثنى عينه من الاشياء  
مثلا يقال انه هدف بسيط لانه يلاحظ البسيط وكل شيء يلاحظ  
البسيط فهو بسيط فيقول المعارض ان معنى بسيط لانه يلاحظ  
الركب وكل شيء يلاحظ المركب ومثالا الاستثنائي ان معنى بسيط  
بسيط لا يتركب لانه لو كان مركبا لم يعقل البسيط لكنه يعقل فيقول  
المعارض ان معنى مركب لو كان بسيط لم يعقل المركب لكنه يعقل فثم  
يكن بسيط فهو مركب ولا يخفى ما في هذه الامثلة لكن لا يخفى ان كل

هذا المعنى المعينة على التطبيقين واما عند الاصول في الموقفة العينية اتحاد  
اللفظ فقط واما المعنى فمختلف فيه من الجهتين لاكل احدهما على ما اكمل  
الامر والا لا يفيد الدليل الواحد التقيض كما قال الحنفى بقوله اما  
البايع للفلان يتجنس بملأفا التجنس لقوله عليه السلام اذ اباع  
الماء الفلاني لم يتجمل الخبث اي يصفى عنه حملا ويعارض ذلك في  
باء يقول اما لا يتجنس بملأفا التجنس لقوله نعم لى يردده ولا يقبله  
ولا ينقلب الى التجنس لقوله فلا يتجنس كما في المغالطة العامة ا  
الورود وتسمى المعارضة قلبيا ومعارضة على سبيل القلب القلب  
جعل اعلا الشئ اسفله وجعل ما هو الشئ باطلا واصطلاحا تقيد ما يتنا  
الحكم بطلته وبعبارة اخرى جعل العلة بعينها علة لمقتضى الحكم بعينه بعبارة  
اخرى جعل الشئ الذي هو الشئ الذي هو ما كان الشئ هو علة ما كان وقد يكون صحيح  
انعته من منزهة بلزم منه بطلان من ذهب يستدل لتساخها وقد يكون  
باطلا لم من ذهب يستدل لابتداء اخرى واما التثنية اما بان يستدل على ثلثة الامور  
ثم نواز من هذه تعميم والامثلة في التثنية الاصول قال ابو الفتح المغالطة  
العامة الورود واما في الاول ان يكون ان يستدل بها على الاشياء  
من التقيض مثل ان يقال الشئ الذي يكون وجوده وعدمه  
مستلزما للمطلوب وجودا او معدوما واما ما كان مستلزما  
المطلوب لا مستناع التخلل للارز من المذموم او يقال الشئ الذي  
يكون عدمه محال لا وجوده مستلزما للمطلوب ما يكون معدوما والا



الحال فيكون موصوفاً فيثبت المثلان فيقال القائل بالاحصاء  
قائل بالاعم صادق والقائل بالاحصاء صادق وشان يقال لا  
الاحصاء افع على تقدير وقوع الاعم واللازم وقوع نقضه على هذا  
التقدير فيلزم وقوع التقيض الاعم على تقدير وقوع الاحصاء عكس  
التقيض وهو محال وغير ذلك وصلها انما تحت ركوزة معدوماً يمنع  
الملازمة مستنداً بانها انما يتم اذا كانت عدم ذلك الشيء بانتقاء  
ذاته مع بقاء تلك الصفة المعروضة في نفس الامر وهو محال  
ان يكون بانتقاء ذاته وتلك الصفة او بانتقاء الصفة فقط  
كما في شرح الفيلسوف في ما فيه اقول فاذا استدلال الفيلسوف  
على قدم العالم بعارض الاستدلال به على صدقته كان قال في  
ان الاحصاء قدم العالم لقدم الانسان اما واقع اولاً  
اياماً كما يلزم قدم العالم ونعارضه بانه العالم حادث لان الا  
الاحصاء منه حدوث الحكم الانسان لما واقع لولا اياماً  
كما يلزم حدوث العالم والحكم بوقوعه هي واطل ان زيادة  
دليل المعارض ما يقيد بغيره او تقيد لا يتبدل وتغيير لا يقدح في  
كونه المعارضة قلنا قال الاصوليون المعارضة على سبيل القلب  
فيها معنى المناقضة اي الى التقيض الاجمالي او هو اصطلاح  
فيه ما وجود معنى المناقضة فيها فمن حيث ابطال دليل المعلن  
او دليل الصحيح لا يقوم على التقيضين قال بعض المحققين ان

ان قلت ان في كل معارضة معنى المناقضة لان في كل حكم  
عابط بالاسم في دليل المستلزم لذلك الحكم ضرورة الانتقال  
المفروض بالتقدير لللازم معنى يقال دليلك لهذا ابطال لانه جاري من  
هذا مع التخليف الحكم عنه لان عندى دليل لا ينفي معك هذا  
قالوا ان معارضة الدليل العقلي كالتقيض خصوصاً بالدليل العقلي  
لان النقل اشارة وهي غير ملزمة لمدلولها فلا يبطلها انتقاء  
مدلولها بخلاف الادلة العقلية قلت عند تفسير المذيلين لا يلزم ذلك  
الا احتمال ان يكون الدليل دليل المعارض بخلاف ما اذا احتج بالدليل  
المعارض صحيح فلا يلزم بطلان دليل المعلن لاصحاح ان يكون  
وقد عرفت حالها وبالجمل ان المعارض اذا يدبرها نقضاً  
التخالف بين المعلن والتخالف مستند بجواز بطلان دليل المعارض  
ولو سلم التخالف بين كبرى القائل بان كل دليل يخالف عنه المدعى  
فهو بطل مستند بان دليله ينفى نعم لو كان التقليل المعلن في  
مقام يطلب فيه اليقين ولا يكفى فيه النطق فليس له منع الكبري  
وان كان دليل المعارض غيره اى غير دليل المعلن مادة بالحق  
المذكور وعينه صورة ما يكون من الشكل الاول ولا يفرق شاي  
الضروب من معارضة المثل لان المثل اتحاد الذاتين في وصف  
واحد وكان المادة ذات الحسوس وصف كان يقول الفيلسوف العام  
قديم لانه اثر القديم وكل ما هو اثر القدم فهو قديم فمعارضه بانه



بانه حادث لانه متغير وكل متغير حادث هذه اعيان صورة  
 او هي الشكلا الاول لم يضر واحد وعمران مادة موصى في الاول  
 اثر القديم وفي الثانية التغير في هذه المعارضة ما يشا ما يوافق  
 التفسير والاحصاء على الاعتبار وان كان دليل المعارض من  
 اي غير دليل المعلق صورة كسب معارضة بغير تغايرهما في  
 الصورة اعتبارا او صفيا سواء كان فيه مادة ايضا او  
 اي كالصورة كما اذا عارضنا في الصورة المذكورة وهو الصورة  
 لانه اثر القديم بان العالم حادث لانه مختار لا شيء من القديم ثم  
 المختار او هما جريان صورة لان الاول والثاني والثاني  
 ومادة لان مادة الاولى اثر القديم والثاني اثر المختار او كان  
 عينه مادة وهذه غير مخرج به عام الدين في كثر ابد اخذت  
 صحت قال فيه وقد لا يكون صورته كصورته ويسمى معارضة  
 بالغير وان اتحد المادة فيهما ولا شئ في الاصطلاح فلا  
 ينقض بانه لانه لا يتحد الصورة على اتحاد المادة حتى يكون  
 اتحاد الصورة معارضة بالغير على ان الصورة يكون شئ معها  
 بالفعل ومثاله ان يستدل المعلق على مدعى مخالطة عامة  
 البور وفي معارضة الال بانه ادلتك المخالطة على قبض  
 المدعى المعلق الصورة اخرى غير ما اختاره المعلق بان او المعلق  
 من الاول والاولى لانه المعلق لا يقتصر حتى والال

من الاستثناء المقالة الثالثة في النقض وقد يفيد الاحمال  
 ومعنى كونه اجماليا ان بطلان الدليل راجع الى بطلان مقدمه  
 نه مقدمه فلما لم نذكر بطلان تلك المقدمة كان ابطال الدليل  
 اجماليا فلم في الثانية فلا يضر ما قد يكون الا بطلان مجموع  
 الدليل معناه ان يدعى الال بطلان دليل المعلقه بتغييرات  
 شتى ومال الكل واحد مستدلا او بغير الاستدلال كما مره يمين ناها  
 في مدعى اخر مع كلف المادة ذلك المدعى عنه وكل دليل حادث انه  
 فيط لان الدليل الصحيح لا يتخلف عنه المدعى لان المدعى لازم له  
 وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزم فان قلت ان تخلف  
 اللازم عن الملزم ليس يمكن بل محال فيكون هذا القسم من عدم  
 دخل في الثاني قلت ان ادت وجوده في مفهوم الثاني مسلم  
 ليس بضر وان ادت الصور بالارادة فهو مرفوض ان تغاير باعتبار  
 حكم خاص الاول كافي النقل والمدعى فان قيل لو جعل ان صدر  
 امر او احد بارجاع الاول الى الثاني وبغيرهما يستلزم الف  
 او بارجاع الثاني الاول بان يحمل الخلف على هو تخلف الحكم عن  
 الدليل وتختلف اللازم يستلزم تخلف الملزم او حمل الخلف تخلف الحكم  
 عن الدليل يمكن المراد به الحكم اللازم للدليل سواء كان حكم المدعى  
 او غيره اللوازم كما كان اضر واسلم قلت صحت الا ان المتبادر لا  
 يستلزم له ما هو سوى الخلف وفي الخلف ما هو سوى الاستلزام فيكون



الاقتصار على فله اسموا وفعالتهم تدبر كان قلنا بلسان  
 المستدل بانه انما القديم على قديم العالم انه جازع قول القول في  
 احوادث اليومية اي يتج قدم الحوادث اليومية مع انها حادثة با  
 البدهة قد سل المثل هنا بطلان كبراه الطولية وهي  
 ان ظاهرها هو انما القديم قديم قاله في الحاشية ولا يخفى عن هذا المتفق  
 بمنع الكبري اذ ج يعترف وويل هذا عند من لم ينزل بتخصيص  
 العلة بالمانع فانهم اذ اظهر المانع ثبوت الحكم في صورة النقص لم  
 يخصص العلة ولم يجوز الخلف اصلا بل جعلوا عدم المانع شرطاً  
 العلة وشرطاً لها فنصفوا الجريان ولم يجوزوا منع الكبري فلو كان هذا  
 جهل كحفيه وكذا النظم واما من قال به بعض الاصوليين فيجوز  
 الخلف مانع فنصفوا الكبري مستنداً باظهارها لا واما اذ لم يوجد  
 مانع فبطلت العلة وفاقا ثم ان يجوز الخلف انما يجوز في عدم  
 الاستلزام مدلوله في الخارج كالقبول لغتها والافكي في يجوز الخلف  
 في عدم استلزام مدلوله مع انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم  
 فعلم من هذا انه لو كان دليل المثل لما استلزم مدلوله وان ظنت  
 مقدماته فلا يسيل الى منع الكبري وفاقا بل <sup>بمنع الكبري</sup> ~~بمنع الكبري~~  
 مستند على مقدمات وهذه مستند لان المقدم كبري يفتح مع الاولى  
 ان دليل المثل جاز في الخلف فيضم اليه الكبري القابلة بان كل دليل  
 جاز في الخلف هو بطلان ما حذف الصغرى وادفع مغاها وبلد

سوم وقيل ان الصغرى تشمل على مقدمات وكذا الكلام في انقضاء  
 يستلزم الحال فاعرف كذا اقاله في الحاشية ولا يخفى ما فيه في الاشارة  
 بتبويه الا ان المستند مع الجريان تارة والخلاف اخرى لكن على تقدير تسليم  
 الاولى في فانه لو منع كبريها بدو تسليم ما يمنع او لا يلزم استلزامها لا يسيل  
 الحكم بدو جريانها فيه وهو في الحقيقة اعتراف بالحق باضغ ان يقين  
 من حيث لا يشك ان قيل لكن اقول من مانع الخلف منع انتفاء الحكم في الواقع  
 مع اقتضاء الدليل اياه فانما يلزم ذلك لو تعلق المنع بحجة الانتفاء مع عدم  
 الانتفاء واما ان تعلق بالاقضاء والانتفاء وكنى عن الانتفاء  
 فلا نعلم ان الخلف ان كان مما يعقده المثل والنقض معار كما ولا  
 فنقض بسيط قبل الاتفاق واقع بمنع الجريان لعدم قبوله القبول للغير  
 واما الخلاف في انه هل يلحق من يستدل على ثبوت القيد والعلة او كبريائه  
 منع المستدل او قبل قبل ثبوتها به يتم ابطال دليل الخصم قبل الاصل فانه يقال  
 من الاعتراض الى الاستدلال وقيل ان كان المدعى حكماً انما لا ان  
 الاستدلال باثبات حكم شرعي هو الاستدلال في الحقيقة والافق لظهور  
 التتميم دليله وقيل لا مادام طريق في القدر اذ في من النقص وان  
 لم يكن له طريق اذ في منتهى جاز وكذا الخلاف في اقامة المستند  
 الدليل على عدم الحكم قبل ثبوتها به يحصل للظن وقيل لانه انتقال  
 وقيل نعم اذ لم يكن له طريق اذ في القدر كما تقدم هذا او لما يجوز  
 بالتحريم والتغير فقدم حال في باب التعريف تذكر واما الجواب



بالمعارضة فهو اسطة اشباحية الدليل المنقوص واما بالنقض فانما  
 لا يجوز اصلا على ان لا يتم على تحصيله لما في فائهم لا يجوز ان يخلف  
 في ذلك صحيح وانما لا يستلزم من قوله جاز فاما يجوز على وجه يجوز  
 الخلف في بل لا يستلزم مدلول في الخارج فانه يجري في هذه الخلف في  
 خلف عنه حكم مدعاه لما في ثبوت الحكم مختلفا عن ذلك ان حكم مدعاه  
 وهو ذلك الدليل ثم انه لا يثبت بالنقض الخلف في هذه الصورة للنقض  
 الاول ثانيا فانه لا ينقض في الحقيقة وبذلك وبما نقض ذلك  
 ان هذا الاستدلال عند الخصوم الفاسد فيجوز وقد استدل بالنقض  
 هذا ان الذي مر اننا على بطلان دليل العقل بانه يستلزم الدور  
 التسلسل او اجتماع النقيضين وارتفاعهما واسباب الشئ عن نفسه واشياء  
 لا اوله صحيح او التصادم البداهة والمصادرة وغير ذلك وهو محذور  
 ما يستلزم محال هو محال وقد سبق في صدر باب الاول كيفية التقدير  
 وقال في كاشفة عننا تقرير اخر وهو ان يقال انه يستلزم الدور والشك  
 وكل ما يستلزم منها فهو محقق بغيره وجيب في الصغرى ويقول انه اردت  
 ان يستلزم الدور والتسلسل المحم فلا يتم الصغرى وان ادت المطلق فلا يتم  
 الكبرى ولا محال لمنع الكبرى هنا ايضا بل قد يمنع الاستلزام وقد  
 يمنع الاحتمال لان بعض الدور ليس غير محال قد سبق محال وغير محال  
 تذكر لي التسليم بشرط محال او محال بالنقض بالخلف فلا يتوجب اصلا  
 على تقريره في الاصول واما على تقريره في الحاشية فلا يتوجب ايضا

ادكا الف اوله بهما جلتا كاصناف النقيضين مثلا واما اذا  
 لم يكن بهما فلا كلام في توصيته كما في مثلا فانه يجري في الدليل المستلزم  
 للنقض في مختلفا عنه حكم مدعاه وهو الف او اما بالنقض الاستدلال  
 فيجوز ان لا يستلزم حصول الف او اما المعارضة فلا شبهة في جوازها  
 قاله البعض في بعض موافاة انها غير طرل جازية الا يمكن انما شئ في الدليل  
 ثم قد مثلن والدليل المنفج الامتددة واحدة فبما ان يقال انما لم يكن  
 ان يثبت صحة الدليل ودلوا من هذا على صحة مجموعها وقد روي عن النقيض  
 باسباب الدلي بدل اخر وهذا اتمام وجهه قد علمت النقيض قال في القوسين  
 ان من هل يتصور للمعك الانتقال الى حيث اخر عند النقص فليست  
 اذ لكن ان تعرض بعض الاقفا ان قض بانه خارج عن القواعد العرفية  
 ولا علم ان يتصور الانتقال الى حيث اخر هنا غير ذلك واعلمت للملك  
 ان المعارضة والنقض دائم بذكره دليلا فلا يمنع دعوى البطلان  
 وسمى دليل النقص هذا او ان هذا محذور في الشهور في امرين احدهما  
 الخلف المذكور وثانيهما الاستلزام كما قالوا او في نظر لانه يجوز ان يكون  
 فالدليل بهما جلتا فلا يحتاج الى بل فلا يكون بنقضه مكابدة  
 اللهم الا ان يقال بدعوى العقل وحله في الشك هذا هو الجواز  
 مع انه لا يتوقف استلزام ان لا يكون المنع لتوجه بدعوى معجزة فيه  
 مافيه وانما لا يخفى من عند النقص ان خلاصه حقيقاتهم الاختصار  
 فيها اللهم الا ان يرجع هذا الى احد الشك من اجاب المصنف اصل







نفيًا وإثباتًا وذلك في الاستثنائي ان اشتراك  
 المقدم والتالي في الموضوع واما ان لم يشترك فقد يكون  
 التفاوت باعتبار بعض قيود الاستثناء وقد يكون باعتبار الجزء  
 المتكرر اما بتماصه او بجزئية وثانيهما ايجابيا بمخلصة وهو  
 فوعان لانه اما مع امكان ايجابين بعينه كما لو احدثت في المثال  
 المذكور ثمانية اثار القديمة فهو قديم واما لا مكان ايجابين بعينه  
 وذلك لا يكون الا عند الاشتراك مقدمة من دليل المدعى مع  
 مقدمة من دليل الجواب في غلة النقص في هذه الصورة تنقضي  
 تلك العلة في حقيقة كما اذا استدل بان اكثر مشترك ما به  
 الادراك وكل ما به الادراك وهو مدرك فيجوز خلاصته في  
 ان القلم كاتب بانه ما به الكتابة وكل ما به الكتابة فهو كاتب  
 قال العلة المشتركة هي هنا كل ما به الفعل فهو فاعل وهو بضم  
 اليه يقوم على كبرى دليل المدعى وبضم ملازمة اخرى يحكي  
 في كبرى دليل الجواب في النقص عن تراجيع في حقيقة الى  
 دليل الكبرى فيلحق ان يسمى هذا النوع من النقص نقضا مجازيا  
 بخلافه من كلام بعض المحققين وثالثها ما ذكره بقوله  
 ان الناقصة قد تترك بعض دليل العقل غير ختم في مدعى اخر  
 فيستمر ذلك نقضا منسوبا للعقل متبع كبريان مستندا  
 بان للوصول للشروط مدخل في العلية وقد يطل السائل

هذا السند باننا ان لا مدخل لذلك الوصف في العلية مناد قال  
 لا يصح بيع الغائب لانه بيع مجهول الصفه بخلافه بانه جار في  
 تزوج امرأه فانية لانه مجهول الصفه مع انه صحيح فقد صدقنا فيه  
 البيعة فحصل لا ينقص الوكيل وغيره من التوفيق والتعجب وغيرهما لا محال  
 على النقول وهو ما لا فائدة أصلا او الاستدراك وهو ما لا فائدة  
 له معتدة بها لكن انقص على احدها اولى والحكمة الى غير ذلك مما نزل  
 حكمة فلا يصح لاحد المنكرين ان يقول للاحرار ما ذكرته باطل  
 لان المعنى الذي اديته بما ذكرته من العبارة يصح ادائه باصحتها  
 وانما لم يصح لان وجود الطريق الرابع لا يوجب بطلان المرجوح و  
 اما في الاعتراض فهو على حسن العبارة ويسمى هذا الاعتراض تقييد طريق  
 وهو ليس في ذلك المناظرين اذ المناظرة انما هو لاظهار النقص  
 وهو محصل ما ذكره وبالعجالة ان اسأل لوقالوا ان ذلك مستل  
 على من استدرك في هذا الجدل ان يكون المراد به صحيح طريق حال  
 عن احتمال امر استدرك فهو غير تقييد الطريق ويحتمل ان  
 يكون المراد به منع دعوى الضمنية لان المعلن كانه ادعى حسن دليله  
 قال بل منع هذه الدعوى مستندا با احتمال على الاستدراك  
 فهو على هذه التقريرة في المناظرين لانه منع اشئ من الدعوى  
 والمنع من دعواهم على انهم صرحوا بالاحتمال اما منقضة او  
 او نقضا او معارضة ولا يحل ان المدعى كما ادعى شيئا او



علمه كذا دعى وسيد ومنع الدعوى ثم اركان المناظرة والاصل من  
قال ابو الفتح واما ما قيل ان الرسل في الدليل بان بعض مقدماته  
مستدركة من قبل خصمها الطريق وهو خارج عن قانون المناظرة فيكون  
انه واقع في كلام المحققين انتهى وكذا التفصيل في كل دليل بالاعتبار  
بالاستدراك ان كان واردا على الغا فلا لما اذا اشتهر ليس للملك  
على وقا بطلان السبل سميكة قال والصواب ان يقال كذا فهو  
ثم قيل تعيين الطريق بل من اراة الطريق وهذا موضع هذا المستند  
من تلويح الاقوال وكلام المصنف فخر لا يخل وهذا استثناء وهو كونه  
المقريف اعني المعروف بطلان كما عرفت وقد عرفت التفصيل في هذا  
بعبارة مرة فصل قد ينقص العبارة ومعناه دعوى بطلانها لا  
بمخالفتها فانها في اللغة او الصرف او نحو تقريرها غير مستحقة لانها  
مستحقة على افعال قبل الذكر او العطف على دعوى ما يملين ونحوهما  
يستحق العلماء العربية ينتج انها مستحقة على استيفج وكل عبادة كذا  
فمن غير تحسنية وقد يجاب عنه منع مخالفتها مستند اعمد حيث ذهب  
العربية ينقص عليه تلك العبارة وقد اشره انه في بعض العبارات لا  
ومعناه الاعتراض بخالفها لقانون العربية لا يصح على طريق المنع  
فيه كلام قد مر لكن هذا ينفي لا ينفع المعلق عند ما عاده  
او مقدمة دليل بل هو انتقال عنه الى حيث اخره فمطلق اشارة  
الى ما سبق من ان هذا ان كان بدو اثباتا منعه مانع فالمعلق

وبالمجمل ان النقص اربعة نقص التعريف ونقص التقييم ونقص  
الدليل ونقص العبارة واما طلب الدليل على الدعوى او مقدمه فلا  
نقصا مطلقا بل نقصا تفصيلا قال في المحاشية ان قلت هو سنة  
لان معنى المندم والابطال فيه ابطال الدعوى الغير المدلل  
وابتال المقدمة الغير المدللة قلت الكلام في النقص المخطئ وهما  
يستبان نقصان قضيان في الاصطلاح المناظرة او يقال  
الكلام في النقص لمجوع بالاتفاق وهو غير مسموع عند المحققين  
كما سبق فصل اعلم ان المربك ينقص ان كان في القضية قد صدق  
معنى خبره عليه المنع كان يقول هذا ان كان او روى او هو بمنزلة  
قولك ان ان روى فلان بل ان منع رومية فقط او النقص  
الشبه في المعارضة المستدريه فكلام محتمل فاذا ثبتت سنة دليل  
فلان ان منع مقدمه ذلك او يفارضة او ينقصه المتفطن لا يحق  
عليه ذلك والمتفطن لا يحق عليه جريان هذا في الابداء وان  
لم يكن قيد القضية كان قال احد علماء زيدا خمسة عشر فلان  
عليه شيء الا على الفقه ذلك في اللفظ القانون العربي اذا خالفه حصل  
واذا اختلف المعلق في اعتراض السبل كذا استوفى على ما سلم السبل  
بان ثبت المنع السبل بل يثبت على مقدمه مسلمة عند السبل  
مع علم المعلق بان الذي سلمه باطل فلهذا الزام جدي لا تحقيق  
وليس المفروض منه اظهار الحق بل الزام الحكم فقط وكذا اثباته بطلان

على طريق الشبه في الاستدراك



مع علمه بانها مغلطة قال في اي قضية اقول وكذا معارضة السائل  
 نقض مغلطة مع علمه بانها مغلطة يقول جدي واحد هو المار ففهم  
 الاسماء هي لا اظلمها الحق فلا ينبغي للعقل ذلك الجواب الا اذا كان  
 الحق متعينا الى طالب ذلك العقل لا طالبها لا اظلمها الحق وكما  
 التحقيق هو الجواب الذي يبنى للعقل على علم حقيقة كذا اذا  
 كنت اى ثبت للعقل بانها مغلطة السائل ليس مثل علمه مسلم عند السائل  
 يحصل الاثر وان منعه لم يبق له ذلك اذ لا بد من ان يرد ويعلم  
 انهم لم يكن مسلمه برهنا جليا لانه ان المانع للذهاب ولما عجز  
 لخصه هو اثباتا ثانيا تبييت انهم وكما هو اثباتا مدعى برهنا اخر  
 وعلى عبارة عن النسخ مع التمسك المحفوظ وتسمى ايضا العنان فيكون  
 ان السائل يعمم ثبوت لازم مع ان اللازم مما لا يحال للعقل  
 ان ينكره واللازم بينا نقض عوايه فيصار من السائل الى مغلطة تلك  
 المقدمة اى الملازمة مع ثبوت الملازمة فيجوز العقل بفتح الملازمة  
 مع تسليم ثبوت الملازمة ومجارات الخصم منه قوله معارضة عن السائل  
 ان نحن الا بغير مثلكم ولكن الله عن علي بن مشايخ عبادته فيما ان  
 الكفار يظهرون الرسل لا يكونون البشيرة بل هي الملازمة فيدعي ان البشيرة  
 مستلزمة لعدم الرسل مع انكم تسمون بشيرة فكيف تسمون  
 الرسل فكيف تسمون الرسل مع المعارضة لهم فصل ثم تنتهي في بيان المعارضة  
 على مقدمة النقل ان كنت انت فلا فان لم تلزم صفة المنقول فلا بد من

فانه ان كانت مغلطة  
 الا ان يتحقق تدبير

79  
 الا طلب صحيح النقل وهذا معنى منع النقل لان المنقول فيه متحول  
 لا يتحول عليه المنع باتفاق اهل النقل لان على من الغيرة من مغلطة في  
 الواقع كل شيء كذلك لا يطلب فيه الدليل لان مدار الطلب دعوى العلم  
 واما منع النقل فلان النقل دعوى ان نقل يجوز طلب صحيح منه فاذا  
 ذلك الطلب بالشيء في لفظ المنع فهو جاز او ليس بالنقل مقدمه  
 دليل صريح وقع مقدمه فهو جاز واما ما يقال من ان المنع طلب  
 الدليل عن المنع في الغلبة الاستعمال ويكون المنع دعوى اخرى مشهور  
 وهو طلب ابيات اعلم ان يكون هو بيلا او صحيح ولو سلم ذلك فلا يتم  
 ان صحيح النقل ليس دليل كلف وهو مثبت لما ادعاه فكانه توهم  
 ان الدليل هو ما تكتب من مقدمته واذ كان ذلك ابطلان غير  
 ما يشق في لفظ المنع كقولك لانه نقلك في حقيقة وكذا يجوز  
 ابطاله بدليل وهو انقضاء الشبهة واثبات نقيضه فهو المعارضة  
 المستدركة فلذلك ان ثبت نقلك باخضا ركنيا مثلا او  
 لا وستا وهذا دليل مثالي فان اخضا ركنيا بمنزلة ان  
 يقال هذا الكلام مطور في هذا الكتب فتقلى صحيح واما الدليل  
 المصرح به كان تحول فالاستاذ كذا لانه مطور في الفرض وهو  
 تاليفه وامثلة اقسام الاربعه في باب التاليف في  
 وان التزمتم صحة ما ان السند من غير مغلطة على صحة او قال بعد  
 النقل هذه المنقول صحيح او نقله لتأيد بعض المقالة انما قلنا من



ثم غفر الله لانه ان كان الدليل من صحة النقول فلا يتوجه عليه  
 ايضا الموضحة الا اذا التزم صحة هذا الدليل وهذا لا يتصور في  
 في العرف والاشتهار المراد بالمراد ما ليس بالحكمة والاشتهار  
 ذلك ايضا في المركبات الناقصة الذي لا يكون في قوة القضية  
 انما لا يتصور نظرا في هذه الصورة لان التزام الصحة عبارة  
 عن القطعية للواقع فانه في الحاشية غير عليك الاحتياط في  
 التي ذكرت في الباب الثالث الا ان يجب الايمان به وقوله وقوله  
 رسول فلا يرد على مضمونه اعتراض لكن يرد عليه ما يرد في مقال  
 في الحاشية ومما التزم صحة حكمه عليه ما يرد في مقال في الحاشية  
 الاولى ان يجعل هذه احرم من رسالة تذكير ثم ان البحث في المعلوم  
 ان ما ينتهي اليه المعلوم من وقوع الاعتراض في الوجود والى غير  
 ان المزمع الاعتراض من على وجود المعلول في العرف انما هو كمال  
 ان الزمان يقال انهم ان المعلول يقال ان الزمان المستلزم  
 المعلول لا يقال المعلول في الوجود بل في الوجود والقاء وانما  
 قاصدة الاقحام الى المعلول اضافة المصدر الى المفعول وكذا التزام  
 ان المزمع ان السؤال قد يكون بمعنى الاعتراض من وقوعه في الزمان  
 وقد يكون بمعنى الاستفهام عن معنى اللفظ او عن وجه التركيب او عن  
 او عن تفصيل الجمل والتقصير ان السؤال قد يعلق بالافهام في  
 الاستفهام وهو طلب اسباب معنى اللفظ او لنتكته مما فعل على

طالع اوله لا يمكن ان يكون في العرف والاشتهار  
 اذا استوفيت حادثة في العرف والاشتهار

على هذه المنوال اما الاول انما يسمى اذا كان في اللفظ غرابية  
 واجتماع بلا قرينة تدل على ما هو المراد ولذا قيل ما كان فيه لاسمهم  
 حسن فلهذا استوفها م والا فهو يحتاج وتفتت وتفاوته من غير علم  
 له ان ان بل يند في كل لفظ غير متبذل فكل من ضمن اللفظ والجواب  
 على الاستفهام معنى ذلك اللفظ اما بالنقل عن اصل اللفظ او  
 العرف العام او الخاص هذا في صورة الاحتمال فبما لم يرد في تفصيل  
 وبقية اما الثاني فاما سمع اذا كان داخل مظنة لتكته كما او قد ان من  
 الاصل او عن المشهور والا فهو يحتاج وتفتت ايضا والجواب ان تكته  
 توافق ما فعل على ذلك المنوال ثم علم ان هذه الاشياء هي التي  
 اذا تعلق طلب اسباب بنفس المعنى او لنتكته واذا تعلق بنفس  
 ذلك اللفظ او فعل استند بالاجزاء او الغرابية او بالعدو في  
 ليس باستفهام بل بمتفهم والجواب ان ما على الاول قد وقع  
 عدم الحسن ببيان القرائن المضمومة ومعها ما على الثاني  
 الاستحالة على تلكه معتد بها فعلم من هذا حال قوله وهذا  
 فيسود اصلا في المناظرة والكشف في المحكون لا يابس ذلك عند  
 خفاء السؤال ففصل اعلم ان حاصل منع مقدمه الدليل ونقصه  
 ابقاء دعوى المعلول لا دليل او بالمتن صفت المقدمة فحق الدليل  
 فيبقى الدعوى بلا دليل واما حال النقص فبين بقوله ليس حال  
 نقصه بطلان الدعوى المعلول اذا الدليل ملزم ولم الدعوى فلا يلزم



ثم ابطال المزوم ابطال الالزام اذ كيد ان يكون له مزوم  
 اخر يجوز ان يكون المزوم لا يجوز ان يكون المزوم فكلوا المقصود  
 والنقض الخدين في اثباتها وان اختلف في متعلقها اذا  
 انقضض بقيد البطلان لمستعلق ليس بالنقض كذلك وكذا هو  
 حاصل حكم المعارضة المقطعية انما ان يقط ويطل ويحل المعارض دليل  
 المعلق وبالعكس دليل المعلق اذ دليل المعارض اذ دليل الصحيح لا يدل  
 دليل علم على خلاف مدلوله فيبقى مدلول المعلق بلا دليل فيبقى دليل المعارض  
 ابطال الدعوى المعلق فان في الحقيقة وذلك لان المدعى لازم بالبرهان  
 مزوم ويطل المزوم يبطلان للالزام فكان المعارض يقول ان  
 دليلي ابطال دعويك فيطلو دليلك لان بطلان مدعي على بطلان المزوم  
 وكذا للمعلق يقول ان ابطال دعويك فيطلو دليلك اندي  
 عارضته اعلم ان ياتج دليل المعارض على دعوى العارض انتهى فكل  
 المدعى في الشك في الموضع فيلزم ان يستثنى من هذه احكام المعارضه بالبرهان  
 اذ حكمها ابطال دليل المعلق السابق ما حصل ان المدعى الصحيح لا يقوم  
 على تنقيضه بل ان المعارضه بالقلب فتقوى انقضض لكن  
 بطلان دليل المعلق لا يستلزم بطلان دعواه ثم صرح بانها  
 استفاء ثبوت مدعى المعلق اذ كانا بالحلل ما قرى فاقوى الاعتراض  
 ابطال الدعوى المدعى دليل فيه كلام يعرف بالمثل وان لم يصب  
 ثم المعارضة ثم انقل المقام ابو الفتح ان المدعى في الدعوى هو المدعى

في الدليل في بابية مثل والمنعظم اضعف لا على امتثالها اسمها  
 لعدم احتياجها الى ذكر الشيء وادخل في اطلها الصواب اذ يجب على المعلق  
 اثبات ما سئل ال وعندها شبهة بطلان حقيقة مدعى بخلاف ان المدعى  
 فان المعلق يصبر فيها لانه ان ينقض الدليل ال وعارضه ويمنع شي  
 من مقدمته ولا تظهر حقيقة في الاخرى حتى الظهور فلا تظهر حقيقة مدعى  
 الا باثباته مستغالب ينقض ما استدل به ال وبانتقال الى الدليل الى  
 الدليل الاخر ولهذا قال واسلمها المنع اذ لا يجب له الدليل  
 اراد الاستقصاء في فن الحسنة فليس له برهان المعجزة لتقرير  
 القوانين المنطوقه او ردنا ما هو المحرر منها مع ضم قول المحدث كبره  
 كتب المحققين وعلى المستفدين حسن الله تعالى عليهم من صرحه من خلق  
 بالمستفدين ان يستغفر الى او الى والدي وعلولنا اكتبه وسلم  
 ابيه في وجه لا يشكر الناس الا يشكر الله واللائحة مسلمة ياتى فكل  
 واحمد الله الذي بعزته وجلاله تنتم الصالحين وسجانه ربنا  
 رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين  
 وارجو في قبة من الصنفه يدبه بقول الفقيه الى الله العلي العظيم  
 القوي صبرا اخر ما علقنا بالرسالة الولدية الى عشية في  
 في الابل وجم يكشف عن وجوه قرانها فتابع انتخابه فيفتح عن  
 صريتها فلال الانباء من الله التوفيق لا طرها الصواب واليه  
 المرجع والبا كس اللباب



Schwarz, EU-Körperschaften

Надъ Крестъ.

113



2590